

# السير إلى الفقهية

أبى

محمد بن عبد الله

مكتبة دار الفقه والدراسات الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الرسائل الفقهيہ

کاتب:

آیت اللہ شیخ حسینعلی منتظری

نشرت فی الطباعة:

انصاریان

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریرات الکمبیوتریة

# الفهرس

٥	الفهرس
١٠	الرسائل الفقهيه
١٠	اشاره
١٠	رساله التصوير و التمثيل
١٠	اشاره
١٥	[أدله القائلين بالحرمة]
١٥	الروايه الأولى: قوله عليه السلام: نهى أن ينقش شىء من الحيوان على الخاتم. «١»
١٧	الروايه الثانيه: قوله عليه السلام: نهى عن تزويق البيوت.
٢٧	الروايه الثالثه: قوله عليه السلام فى عدّه من الأخبار: من صوّر صوره كلفه الله يوم القيامه أن ينفخ فيها، و ليس بنافخ
٢٩	الروايه الرابعه: [صحيحه محمّد بن مسلم]
٣٤	الروايه الخامسه: قوله عليه السلام: من جدّد قبراً، أو متل مثالا فقد خرج عن الإسلام
٣٩	اشتراط حرمة التصوير أو التمثيل على تقدير القول بها بالإكمال
٤٠	اشتراك الاثنين فى العمل
٤١	أخذ التصوير بالآلات
٤٤	تصوير الملك و الجنّ
٤٨	الكلام فى جواز الاقتناء
٦٠	رساله فى نجاسه الخمر و المسكرات
٦٠	اشاره
٦٠	[المقدمه]
٦٤	[فتاوى العلماء]
٦٧	[الاستدلال بالكتاب]
٧٢	[الاستدلال بالروايات]
٨٧	[نجاسه جميع المسكرات]
٩٤	رساله الغناء

٩٤	اشاره
٩٤	المقدمه
٩٤	دعوى الإجماع على حرمه الغناء
٩٤	آيات مكّيه و مدنيه فى حرمه الغناء
٩٤	اشاره
٩٨	[قوله تعالى اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ]
٩٨	اشاره
٩٨	معنى الزور:
٩٩	تفسير قول الزور بالغناء:
١٠٠	[كيفية شمول قول الزور للكيفية اللهويه]
١٠٢	[آيه لهو الحديث]
١٠٢	اشاره
١٠٤	معنى الاشتراء:
١٠٥	الاشتراء استعاره:
١٠٧	آيه شهود الزور:
١١٥	حرمه اللهو:
١١٨	المحرم من اللهو:
١١٨	مشكله الموضوع:
١٢٠	تعريف الغناء:
١٢٢	الغناء ليس من مقوله القول:
١٢٣	تشخيص الموضوع بنظر العرف:
١٢٥	موضوع الغناء فى نظر العلامه الأصفهاني
١٢٤	مراد الشيخ من المناسبه مع آلات اللهو:
١٢٧	تعريف الإمام الخميني قدس سره
١٢٨	الإشكال فى اعتبار الرقه:
١٢٩	الغناء محرم بإطلاقه

- آلات الغناء المختصه و المشتركه: ..... ١٣٠
- حكم الغناء فى موارد الشبهات: ..... ١٣١
- حرمه الغناء ذاتيه: ..... ١٣١
- كلام الفيض ..... ١٣١
- كلام المحقق السبزواري ..... ١٣٤
- التعرض لعباره الفيض: ..... ١٣٦
- ظهور الروايات فى الحرمه الذاتيه ..... ١٣٧
- الاستشهاد لتقييد الإطلاقات: ..... ١٤٠
- توهم التعارض بين الأدله: ..... ١٤٥
- التحقيق فى مسأله التعارض: ..... ١٤٦
- عدم مجال للتزاحم بين الإلزامى و غير الإلزامى: ..... ١٤٩
- استفاده العموم من إطلاق لفظه الغناء: ..... ١٤٩
- تجديد الكلام فى موارد الشبهات: ..... ١٥٠
- حرمه أخذ الأجره على الغناء: [أو تعليمه] ..... ١٥١
- غناء غير المكلفين: ..... ١٥٢
- ما توهم استثناءه عن حرمه الغناء: ..... ١٥٣
- [نسبه استثناء الغناء فى القرآن إلى السبزواري] ..... ١٥٤
- محبوبته الصوت الحسن سيمًا فى القرآن: ..... ١٥٤
- قراءه القرآن بالحزن: ..... ١٥٥
- [استحباب تحسين الصوت] ..... ١٥٥
- تحسين الصوت غير الغناء: ..... ١٥٦
- ما توهم دلالتة على جواز التغنى فى القرآن: ..... ١٥٧
- كلام علم الهدى فى أماليه: ..... ١٥٨
- النهى عن قراءه القرآن بألحان أهل الفسوق: ..... ١٦٠
- توهم استثناء المرأى عن حرمه الغناء: ..... ١٦١
- ردّ دعوى تعارف الغناء فى المرأى: ..... ١٦٣

- الإشكال في المسأله موضوعيًا: ..... ۱۶۴
- أجر النياحه على الحسين عليه السلام و جوازها من الرجال و النساء] ..... ۱۶۴
- النياحه على الحسين عليه السلام من أفضل القربات: ..... ۱۶۶
- عدم جواز الغناء بجواز النياحه: ..... ۱۶۷
- جواز أصل النياحه ما لم تكن هجرا و زورا: ..... ۱۶۸
- استثناء الحداء: ..... ۱۶۹
- معانى الحداء: ..... ۱۷۰
- [الحداء مقابل الغناء] ..... ۱۷۱
- استثناء الغناء فى الأعراس: ..... ۱۷۳
- مستند المجوزين: ..... ۱۷۴
- [القدر المتيقن على تقدير الاستثناء] ..... ۱۷۵
- نظرى فقهى به ماليات ..... ۱۷۶
- اشاره ..... ۱۷۶
- آيا تصويب ماليات بر اساس احكام اوليه فقهيه است يا [عنوان احكام ثانويه؟] ..... ۱۷۷
- [استعمال لفظ خراج در مورد ماليات] ..... ۱۷۸
- [اماليات از عناوين ثانويه است] ..... ۱۸۰
- [حق تقنين ماليات با ولى فقيه است] ..... ۱۸۲
- اگر گفته شود كه زكات و صدقات [هم، بايد از عناوين ثانويه باشد] ..... ۱۸۳
- اشاره ..... ۱۸۳
- [جواب] ..... ۱۸۳
- [پرسش و پاسخ] ..... ۱۸۵
- [پرسش و پاسخ] ..... ۱۸۶
- [پرسش و پاسخ] ..... ۱۸۷
- [پرسش و پاسخ] ..... ۱۸۸
- [جواز اخذ عشور با عنوان ثانوى است] ..... ۱۹۰
- [عدم تصحيح قضيه ماليات به عنوان حكم اولى از باب جعله] ..... ۱۹۰

١٩٠	.....	فهرس الموضوعات
١٩٠	.....	رساله التصوير و التمثيل
١٩١	.....	رساله فى نجاسه الخمر و المسكر
١٩١	.....	رساله الغناء
١٩٥	.....	نظرى فقهى به ماليات
١٩٧	.....	تعريف مركز



سرشناسه : حسینی نجومی، مرتضی، - ۱۳۰۳

عنوان و نام پدیدآور : الرسائل الفقيهه/ تالیف مرتضی الحسینی النجومی

مشخصات نشر : قم: موسسه انصاریان، للطباعه و النشر، ۱۴۲۲ق. = ۱۳۸۰.

مشخصات ظاهری : ص ۲۱۹.

شابک : ۹۶۴-۴۳۸-۲۸۳-۸؛ چاپ دوم : ۹۷۸-۹۶۴-۴۳۸-۲۸۳-۳

یادداشت : عربی

یادداشت : چاپ دوم : (۱۴۳۱ق. = ۲۰۱۰م. = ۱۳۸۹). (فیا)

یادداشت : کتابنامه به صورت زیرنویس

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۹ ح ۵۵۷ ۱۳۸۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۸۰-۱۱۲۸۶

## رساله التصویر و التمثیل

### اشاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَاللَعْنَةُ الدَّائِمَةُ عَلَى أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ  
من الآن إلى قیام يوم اللّٰدین.

و بعد: مَمَّيَا مِنَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَيْنَا بِبِرْكِهِ قِيَامَ الْجُمْهُورِيَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَزَوَالِ الدُّوَلَةِ الْفَاسِدَةِ الطَّاغُوتِيَّةِ إِقَامَةَ مَوْتَمَرَاتٍ، وَ  
نَدَوَاتٍ إِسْلَامِيَّةٍ تَتَعَرَّضُ فِيهَا جَوَانِبُ مِنَ الْمَعَارِفِ وَالْمَسَائِلِ الْإِسْلَامِيَّةِ، سِوَاكَ كَانَتْ مَتَعَلِّقَةً بِأَصُولِ الدِّينِ وَالْفِقْهِ، أَوْ الْكَلَامِ، أَوْ

الفقه، أو المعارف، أو جوانب حياه أعظم الدين، و علمائنا الأكارم، مثل: مؤتمري الشيخين العظيمين (المفيد و الأنصاري) قدّس الله تبارك و تعالى روحيهما الشريفه، و قد كلفت من قبل الهياه المسؤوله عن إقامه مؤتمر شيخ الأساطين العظام الشيخ الأعظم الأنصاري بالتعرّض لجانب من جوانب حياته الكريمه، و تأليف مسائل و رسائل متعرّضه لبعض المباحث التي تعرّض لها، و قد اخترت تأليف رسالتين الأولى: مسأله التصوير و التمثيل و حكمهما. و الثانيه: مسأله الغناء، و النظر الأساسى

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ٦

فى البحث إلى ما أفاده الشيخ الأعظم قدّس سرّه فى المسألتين.

«و هذه هى الرساله الأولى فى حكم التصوير و التمثيل» فنقول بعون الله تبارك و تعالى:

إنّ المسأله حسب موارد

الخلاف تقع فى أربع صور، لأنّ التصوير و التمثيل إمّا بنحو التجسيم، أو الرسم، و كلّ منهما إمّا من ذوات الأرواح، أو من غيرها، و الكلام المهمّ فى الصورة الأولى، أعنى:

تجسيم ذوات الأرواح. و قد أشار إليه الشيخ الأعظم بعدم الخلاف فى حرمتها نصّاً و فتوى. و فى الجواهر أنّ الإجماع بقسميه عليه. (١)

و لعلّه هو القدر المتيقّن ممّا ادّعى استفاده حرّمته من النصوص، و الروايات الواردة و سيجىء بيان ذلك قبولاً أو ردّاً إن شاء الله تعالى.

و أمّا تجسيم، و رسم غير ذوات الأرواح، فلا إشكال فى جوازه - سواء كان بنحو المجسّمه، أو مجرد النقش - كما يستفاد جوازه بلا- إشكال من صريح النصوص الواردة فى كلمات الأئمّه المعصومين، و العبارات الواصلة إلينا من علمائنا الأعظم. و تبقى الصورة الثانيه من الصور الأربع أعنى: نقش ذوات الأرواح، و مجرد رسمها من دون أن تكون مجسّمه هى محرّمه، أو مكروهه؟ و لا إشكال فى عدم تحقّق إجماع و اتّفاق على الحرّمه، و عدم نقل لمثل هذا الإجماع و الاتّفاق؛ و إلّا لما تمسّكوا بالروايات الواردة المدّعاها دلالتها على الحرّمه. و نقل ظواهر

---

(١). جواهر الكلام: ٢٢ / ٤١، طبعه النجف.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ٧

كلمات بعض الأعظم الحرّمه ما يصل إلى حدّ يغنى الفقيه عن التمسّك بالروايات، بل ربّما يمكن منشأ حكمهم بالحرّمه فى تجسيم المجسّمات ذوات الأرواح استفادتها من هذه الروايات بلا تعبد باتّفاق، و إجماع محقّق فى البين، فكيف تصوير ذوات الأرواح؟ و على كل نبقى نحن و الروايات الواردة، و ما يدّعى دلالته على الحرّمه، و نتعرّض لها مستعينين بألطف الله جلّ جلاله.

و قد عقد شيخنا الأنصارى العظيم المسأله من النوع الرابع، أى: ممّا

يُحرم الاكتساب به لكونه عملاً محرّماً في نفسه اقتفاء لآثار الفقهاء. والإنصاف أنّ عقد المسأله في مبتدأ الورود بهذا العنوان جزماً منظور فيه، لأنّ الكلام في تمحّص حكم التصوير، والتمثيل في الحرمة، وهو أوّل الكلام. ولعلّه مبناه من أنّ حرمة التصوير والتمثيل في صورته كونه من ذى الروح ممّا حرّمه الله محضاً.

وقبل الورود في البحث ينبغي لنا الإشارة إلى ما يستفاد وضوحاً من روايه التحف وهو سرّ الحرمة والحليّه، وملاكهما فيما يحرم ويحلّ من تفسير الصناعات.

و تعطينا الروايه ضابطه كليّه للحرمة، وهي: مجيء الفساد محضاً من تلك الصناعات. وقد أشير في الروايه الشريفه إليها بقوله عليه السّلام: إنّما حرّم الصناعات التي حرام هي كلّها التي يجيء منها الفساد محضاً. نظير البرابط، والمزامير، والشطرنج، وكلّ ملهوّ به، والصلبان، والأصنام؛ وما أشبه ذلك من صناعات الأشربه الحرام، وما يكون منه وفيه الفساد

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٨

محضاً. ولا يكون فيه ولا منه شيء من وجوه الصلاح فحرام تعليمه، وتعلّمه، والعمل به، وأخذ الأجر عليه، وجميع التقلّب فيه من جميع وجوه الحركات كلّها. «١»

وهذه هي الضابطه الكليّه للحرمة. ونستفيد من هذه العبارة صيانه من التناقض والتضادّ في كلام المعصوم سلام الله عليه: أنّ المراد من المستثنى الواقع في أوّل تفسير الصناعات «ما لم يكن مثل الروحاني» هو الذي لا يأتي من قبل تلك المثل إلّا الفساد المحض، وهي المعبّره والمفسّره في آخر العبارة التي نقلناها «والصلبان والأصنام».

ولا شكّ أنّ الصور والتمائيل ليست

فسادا محضا، فربّما تكون مادّة فساد كما فى موارد تصنيح الصلبان و الصنم، و إقامة الطقوس الديتية الكافره بها.

و ربّما، و كثيرا ما، تكون الصور، و التماثيل سالمة عن هذه الأمور ذات قيم هائله، و من أنفس نفائس الدول و الثروات التى لا يستهان بها؛ و تحفظها الممالك و المتاحف، و يفتخرون بحيازتها و صيانتها، و اقتنائها و الاحتفاظ بها. و أمثال هذه الموارد خارجه عن الضابطه المشار إليه فى الروايه.

و يشهد على الجواز فى هذه الموارد تكرار حلّيه الصناعه التى قد يستعان بها على وجوه الفساد و وجوه المعاصى، و تكون معونه على الحقّ

---

(١). تحف العقول: ٣٣٦، طبعه الغفارى.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ٩

و الباطل. و قد ورد عين هذه العبارة فى الروايه مذيلّه «فلا بأس بصناعته و تعليمه نظير الكتابه التى هى على وجه من وجوه الفساد من تقويه معونه و لاه و لاه الجور. و كذلك السكّين، و السيف، و الرمح، و القوس، و غير ذلك من وجوه الآله التى قد تصرف إلى جهات الصلاح، و جهات الفساد؛ و تكون آله، و معونه عليهما، فلا بأس بتعليمه، و تعلّمه و أخذ الأجر عليه و فيه، و العمل به، و فيه لمن كان له فيه جهات الصلاح من جميع الخلائق، و محرّم عليهم فيه تصريفه إلى جهات الفساد و المضارّ ... الخ». (١)

و كذلك بعد بيان الصناعه التى يجىء منها الفساد محضا - كما أشرنا إليه آنفا - كزّر عليه التّلام هذا المضمون بعد قوله عليه التّلام: إلّا أن تكون صناعه قد تصرف إلى جهات الصنائع، و إن كان قد يتصرّف بها، و يتناول بها وجه من وجوه المعاصى، فلعلّه لما فيه الصلاح حلّ تعلّمه، و

تعليمه، والعمل به. و يحرم على من صرفه إلى غير وجه الحقّ و الصلاح. «٢»

ولهذا يقوى في النظر حليّه تماثيل ذوات الأرواح أيضا. و كون القدر المتيقّن من الإجماع المدّعى، و المنعقد على حرمتها موارد تحقّق الفساد فيها، و الأخذ بالاحتياط أمر آخر، و سيجي ء الكلام مفصّلا.

و ينبغي لنا الآن التعرّض لما أفاده الشيخ الأعظم في المسأله، و ما استند

---

(١). تحف العقول: ٣٣٥.

(٢). تحف العقول: ٣٣٦.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ١٠

إليه للدلاله على الحرمة.

**[أدله القائلين بالحرمة]**

**الروايه الأولى: قوله عليه السّلام: نهى أن ينقش شيء من الحيوان على الخاتم. «١»**

و بمقتضى ورود كلمه النقش التي لا إشكال في ظهورها في التصوير، و عدم التجسيم يختصّ النهى بمجرد نقش غير المجسّم من الحيوان، أو تنازلنا فهي بعمومها، أو إطلاقها تشمل الصوره المجرّده و المجسّمه فتدلّ على النهى عن النقش، أو تجسيم الحيوان على خصوص الخاتم.

وفيه:

أوّلا: ضعف الروايه بشعيب بن واقد كما أشاروا إليه في محلّه كرارا.

و ثانيا: أنّ النهى قد استعمل في أمثال المقام في مطلق المنع الشامل للكراهه و الحرمة. و يستفاد خصوص أحدهما من أمر خارج.

و شواهد كثيره في المقام، و قد جعل الشيخ قدّس سرّه في المسأله الثانيه ما ورد «كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يزجر الرجل أن يتشبه بالنساء، و ينهى المرأه أن تتشبه بالرجال في لباسها» من أدلّه كراهه التشبه، مع ورود مادّه النهى فيه أيضا.

«٢»

---

(١). وسائل الشيعه: ٣/ ٣٢٢، الباب ٤٦ من أبواب لباس المصلّي، كتاب الصلاه، الحديث ٢.

(٢). المكاسب: ٢/ ١٩١، طبعه كلاتر.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ١١

ولا- يخفى أنّ النهي ظاهر في الحرمة لولا- اقتران قرينه به على إرادته خلاف هذا الظهور و لكن في أمثال هذه الموارد كثر استعمال النهي في مطلق

المنع الشامل للكراهه و الحرمة بحيث لا تطمئن النفس بإرادته الحرمة من النهى و لا تستقرّ على الإفتاء بالحرمة.

هذا مع غضّ النظر عن اشتغال مناهى هذه الروايات على الحرام و المكروه قطعا مثل: التختّم بخاتم صفر أو حديد. «١»

و احتمال كون النهى كراهية من هذه الجملة السياقية، حتى يستشكل باحتمال صدور نواهي النبي صلى الله عليه و آله و سلم في مجالس متعدّده، و جمعها الإمام في مقام الحكاية.

و ثالثا: حيث إنّ النهى عن تصوير الصّوره، وارد مطلقا من دون تقييد بخاتم، أو حيوان، فلا بدّ من أن يكون في النهى عن نقش شىء من الحيوان على الخاتم خصوصيّة، فيمكن أن يكون هذا النهى في خصوص نقش الحيوان على الخاتم لا مطلق تصوير الحيوان، و لو بنحو المجسيّمه في غير الخاتم، فضلا عن كونه بنحو النقش في غير الخاتم. فالنهي في الحقيقة إرشاد إلى مورد و موضع تحقّق المنهية و المكروه و راجع إلى التختّم بخاتم يكون فيه نقش الحيوان. و النهى عن نقش شىء من الحيوان تحفظا عن التختّم بمثل هذا الخاتم. و التختّم بمثله مكروه. و إن قلنا بسريان النهى عن النقش إلى النهى عن الصّلاه فيه

---

(١). الوسائل: ١٢ / ٢٢٠، الباب ٩٤ من أبواب تحريم عمل الصور المجسمه، الحديث ٦.

الرسائل الفقهيّة (للنجمي)، ص: ١٢

فلا بدّ من حمل النهى على الكراهه بمقتضى روايه عليّ بن جعفر عن أخيه عن الخاتم فيه نقش تماثيل سبع، أو طير أيصليّ فيه؟ قال: لا بأس. «١»

### الروايه الثانيه: قوله عليه السّلام: نهى عن تزويق البيوت.

قلت: و ما تزويق البيوت؟ فقال: تصاوير التماثيل.

أصل الروايه موثقه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أتاني جبرئيل قال:



يا محمد، إن ربك يقرئك السلام، وينهى عن تزويق البيوت. قال أبو بصير: قلت: و ما تزويق البيوت؟

فقال: تصاوير التماثيل. «٢».

في مجمع البحرين: زوّقته تزويقا مثل زيّنته تزينا وزنا و معنى.

و في لسان العرب: كره تزويق المساجد لما فيه من الترغيب في الدنيا وزينتها، أو لشغلها المصلّى (بفتح الشين) و في الحديث: ليس لي، و لتبى أن يدخل بيتا مزوّقا- أي مزينا-. «٣»

قال في الجواهر: إن الرواية غير صالحه للاستدلال سندا. «٤»

و لا يخفى أنّ تعبير تصاوير التماثيل بلفظ الجمع في التصاوير مضافه إلى التماثيل مشعر بكون المقصود هي التماثيل المصوّره، أو

---

(١). الوسائل: ٣/ ٤٦٣، الباب ٣٢ من أبواب مكان المصلّى، الحديث ١٠.

(٢). الوسائل: ٣/ ٥٦٠، الباب ٣ من أحكام المساجد، الحديث ١.

(٣). لسان العرب: ١٠/ ١٥٠.

(٤). الجواهر: ٢٢/ ٤٣.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ١٣

الصور الممثّله- لا- بالمعنى المصدري للتصوير- حتّى يكون مرتبطا بالنقش، و الرسم، و إيجاد التصاوير و التماثيل. و لا فرق بين أن تكون عبارته الروايه هي تصاوير التماثيل، أو التصاوير و التماثيل بنحو الإضافه، أو العطف على ما في بعض النسخ؛ فإنّ ظاهر العبارة تزويق البيوت، و تزيينها بالتماثيل المصوّره، أو التصاوير و التماثيل. و إن كان الأغلّب في زماننا هذا تزيين البيوت بالنقوش و الرسوم بخلاف القرون الإسلاميه الأولى لعدم عهد من العرب بالرسم دون التماثيل المجسيّمه لاستيناسهم بالأصنام، و تقليدهم عن التمدّنات الصنميه، و الساساني، و الرومي.

و النهي وارد عن اتّخاذ الصور و التماثيل، أو التماثيل المحضه في البيوت. و من الواضح جدّا أنّ تزويق البيوت غير حرمه النقش و التمثيل؛ و حتّى غير كراهه النقش و التمثيل. فالمسأله في الحقيقه راجعه إلى الاقتناء و تزيين

البيوت و تزويقها، و تزيين المساجد و تزويقها بمثل هذه التماثيل مكروه، و النهى كراهي بمقتضى الترخيص الوارد فى الروايات المتعدده الآتية.

و واضح أنّ هذا التزيين يشغل الإنسان، و إغفاله عن التوجه إلى الآخرة، و تفتنه بالدنيا؛ بل يكره تزيين البيوت و المساجد بكلّ ما يفتن الإنسان، و يشغله عن التوجه إلى الله و الإقبال على الآخرة- و إن كان من غير ذوات الأرواح- و لذا لا إشكال فيما إذا كانت تلك الصور و التماثيل موطنه تحت الأقدام، أو مستوره، أو منقّصه مكسوره.

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ١٤

و فى النهج خطبه ١٦٠ فى صفة النبى صلى الله عليه و آله و سلم: و يكون الستر على باب بيته فيكون فيه التصاوير، فيقول: يا فلان، لإحدى أزواجه: «غيبه عني فإني إذا نظرت إليه ذكرت الدنيا و زخارفها» فأعرض عن الدنيا بقلبه، و أمات ذكرها من نفسه، و أحبّ أن تغيب زينتها عن عينه.

و ينبغي لنا قبل التعرّض لعباره تحف العقول أن نتعرّض لمعاني الكلمات الثلاث الدائره فى لسان روايات المقام، أعنى: المثل، و الصوره، و النقش.

و لا شك أنّ هذه العناوين و أمثالها مثل: الغناء فى باب الكسب عناوين عرفيه مأخوذه من العرف، و ليست من الموضوعات المستحدثه، أو المستنبطه الشرعيه الخاصه التى قد أسسها و أتى بها الشارع المقدّس فى قبال العرف.

و لا إشكال أنّ الظاهر من لفظ النقش هو الرسم، و إراءه الشكل و الصوره بنحو مجرد النقش و الرسم دون التجسيم، و التحجيم.

و أمّا الصوره و المثل فربّما يقال أنّ كليهما بمعنى واحد، و هو الجسم المجسّم ذو الظلّ. و حملوا التعابير الوارده فى الروايات بالصوره و التصوير، و من صوّر صوره و

أمثالها على المجسمه ذات الروح.

فإن قلنا بهذا القول فلا شك أنّ القدر المتيقن من الحرام فى المقام صنع الهيكل المجسم من ذوات الأرواح، وجميع التعبير المشتقه من مادّه الصورة، أو المثل هذا المعنى. فلا دليل قطعياً على حرمة مجرد النقش، و رسم ذوات الأرواح؛ و هو باق على الإباحه، و الجواز، لأنّ

الرسائل الفقيهه (للمجموعه)، ص: ١٥

الرسم و النقش بهذا المعنى ليس صورته و لا- مثالا- و لكنّ التحقيق و الإنصاف خلاف هذا قطعاً، لأنّ الصورة تشمل الصورة المرسومه و المنقوشه غير المجسمه، سواء كانت من ذوات الأرواح، أو غيرها.

و القطع بإرادته هذا المعنى أعنى: الصورة المجردة غير المجسمه فى أغلب الروايات الوارده من مادّه الصورة أيضاً.

ثمّ الكلام فى أنّ لفظه الصورة هل هى مختصه بالرسم و النقوش دون المجسمه؟ و لفظه المثل و التمثال مختصه بالمجسمه دون الرسوم و النقوش؟ أو أنّ الصورة أعمّ مطلق و التمثال أخصّ؟ و بعبارة أخرى هل هما مترادفان و أنّ كلا- منهما يشمل المجسم، و غير المجسم سواء؟ أم متقابلان؟ أم بينهما عموم و خصوص مطلق بمعنى أنّ كلّ تمثال صورته دون العكس؟

ربّما يقال: إنّ كلا من الصورة و المثل بمعنى واحد مترادفان، سواء كانتا مجسمه أو غير مجسمه، بتصريح أهل اللغه، و يتراءى هذا لمن راجع كتب اللغه.

فى القاموس: مثله له تمثيلاً، صورته له حتّى كأنّه ينظر إليه.

و هكذا عبارات سائر كتب اللغه. و الإنصاف أنّ تعريف كلّ منهما بالآخر تعريف عرفى استيناسى فى نظرهم بمعنى أنّ مع كليهما فى نظر العرف نظراً مسامحياً معلوم. و التعريف ليس تعريفاً دقيقاً جدياً، بل هو للتقريب. مضافاً إلى ما قيل: إنّ شأن اللغويين بيان موارد الاستعمال،

الرسائل الفقيهه

لا بيان المعانى الحقيقه كما فى جامع المدارك. «١»

و لكنّ تعريف أهل اللغه لمعانى الألفاظ ليس مجرد بيان موارد الاستعمال، بل بيان موارد الاستعمال التى تكون الألفاظ ظاهره عرفا فى تلك المعانى، بمعنى إنّنا إن لم نقل: بأنهم فى مقام بيان المعانى الحقيقه للألفاظ، و لكنهم فى مقام بيان المعانى الظاهره للألفاظ، بحيث تحمل الألفاظ على تلك المعانى بلا- قرينه صارفه، و معينه. و نحن نرى المراجعين إلى كتب اللغه يأخذون تلك المعانى للألفاظ إن لم يمنعهم مانع.

و نحن نرى أيضا فى الروايات الوارده فى أبواب أحكام المساكن و المساجد، و أبواب لباس المصلّى و مكانه إطلاق المثل و التمثال على مجرد النقش و الرسم فى الثياب، و الطنفسه، و الوسائد، و الفرش، و الأستار. و لا إشكال فى عدم إرادته الجسم من التمثال فى أغلب هذه الموارد لعدم ملائمته المجسّمه مع الثياب، و الطنفسه، و الأستار و غيرها.

و هذه الروايات كثيره فراجعها فى بحار الأنوار. «٢»

و لعلّ التأمل فى هذه الموارد يرشدنا إلى أنّ المثل و التمثال يطلق على المجسّمه و الصوره على الأعمّ من المجسّمه و الصوره المجزّده. و فى روايات متعدده «صوّر تمثالا»، أو «تكسر رءوس التصاوير». و الظاهر أنّ إطلاق الصوره على موارد المجسّمه و غير المجسّمه إطلاق اللفظ

---

(١). جامع المدارك، للخوانسارى: ١٤/٣.

(٢). بحار الأنوار: ١٣/٢٣٨ - ٢٥٦ و ٢٨٨ - ٣٠٤.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١٧

على معناه الحقيقى.

و لكن مع هذا لا إشكال فى إيراد كلّ من الصوره و التمثال فى قبال الآخر فى الروايات. بحيث أريد من الصوره مجرد الصوره و النقش، و من التمثال المجسّم - كما فى قرب الإسناد عن عليّ بن جعفر - و

سألته عن مسجد يكون فيه تصاوير و تماثيل أ يصلّى فيه؟ قال:

يكسر رءوس التماثيل و يُلطّخ رءوس التصاوير، و يصلّى فيه، و لا بأس. «١»

و نظير هذه الروايه جميع الروايات الآمره بكسر رءوس التماثيل لعدم مناسبه الكسر مع مجرّد النقش و الرسم. و كما فيما نقله البحار عن المحاسن عن عليّ بن الحكم عن أبان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام: أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: إنّ جبرئيل عليه السّلام قال: إنّنا لا ندخل بيتا فيه كلب، و لا صوره إنسان، و لا بيتا فيه تمثال. «٢»

و لو كان عموم التمثال شاملا لصوره الإنسان لما كان مجالا لتقابلهما، و التفرقه بينهما. و نقل في البحار حديثا مفصّلا في إراءه الأصنام إلى الحسن عليه السّلام من قبل ملك الروم. و لفظه المثل و التمثال فيها مراد بها الأصنام قطعا. و لا إشكال في ظهور كلمه الصنم في المجسّم دون الصورة و النقش. و سنتعرّض لبعض فقراتها عند التعرّض لجمله تماثيل الشمس و القمر.

---

(١). بحار الأنوار: ١٨٣ / ٢٩٠.

(٢). بحار الأنوار: ٧٦ / ١٥٩؛ المحاسن: ٦١٤.

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ١٨

هذا، و يمكننا ادّعاء ظهور كلمه المثل في خصوص المجسّمه قطعا. كما أنّ ظهور كلمه الصورة في الرسم و النقش المجرّد لو لا القرينه مثل ما ذكرنا آنفا.

و المستفاد من عبارته تحف العقول «و صنعه صنوف التصاوير ما لم يكن مثل الروحاني» أنّ التصوير يشمل التمثال قطعا، لأنّ استثناء مثل الروحاني عن صنوف التصاوير مقتض لدخولها في المستثنى، لو لا الاستثناء. و حمل الاستثناء على الاستثناء المنقطع خلاف الظاهر. و يشهد على ما أشرنا إليه في المقام ما ورد في

روايات أخرى: رجل صَوَّر تماثيل يكلف أن ينفخ فيها. إن قيل يمكن أن يراد من المثل و التمثال في هذه الموارد بقريته «صَوَّر» الصورة لا-المجسّمه. نقول: قد أشرنا أنّ المثل و التمثال ظاهران في المجسّم، و واقعان في قبال الصورة في الروايات، و هذا الظهور أقوى من احتمال إرادته الصورة من التمثال.

و ممّا يشهد على إطلاق الصورة على الجسم، و الصنم ما ورد في الحديث الشريف عن جعفر بن محمّد عليه السّلام في قوله تعالى: «وَقَالُوا لَا تَدْرُونَ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَدْرُونَ وِدًّا وَلَا سُوءًا وَلَا يَعْثُونَ وَلَا يَعْثُونَ وَ نَشْرًا.» (١)

قال: كانوا يعبدون الله عزّ و جلّ، فماتوا فضجّ قومهم، و شقّ ذلك عليهم، فجاءهم إبليس - لعنه الله - فقال لهم: أتخذ لكم أصناما على صورهم فتتنظرون إليهم، و تأنسون بهم، و تعبدون الله؟ فأعدّ لهم أصناما

---

(١). نوح: ٢٣.

الرسائل الفقهية (للنجمي)، ص: ١٩

على مثالهم ... الخ. (١)

و قد قالوا مؤيّدًا لما ذكرناه: إنّ مثال الشيء ظاهر في المجسّمه، إذ المثل الحقيقي ما كان مثالا للشيء من كلّ الجهات و الجوانب، لا ما كان مثالا له من جانب واحد، و هذا لا يكون إلّا في المجسّمه، فإنّ فيها يفرض مثال الجهات الستّ. و هذا حسن، لو لا إصلاح اللغة بالاستحسانات الذوقية. و لكن في النهايه في غريب الحديث و الأثر:

ظلّ كلّ شيء تمثاله، و مثل الرجل يمثل مثولا إذ انتصب قائما. و يفهم من هذا المعنى للمثول معنى القيام و الانتصاب. و هو يلائم التجسّم لا الصورة المجزّده.

و في لسان العرب: و في الحديث: من سرّه أن يمثل له الناس قياما فليتبوّأ مقعده من النار. أي يقوموا له قياما و

و كذا فى لسان العرب: التمثال اسم للشئ ء المصنوع مشبهاً بخلق من خلق الله و جمعه التماثيل، و أصله من مثَّلت الشئ ء بالشئ ء إذا أقدرته على قدره. «٣»

و فى الحديث الشريف: من رآنى فقد رآنى فى اليقظه، فإنّ الشيطان لا يتمثل على صورتى. و فى البحار: باب أخبار الرضا، و أخبار آباءه عليه السَّلام بشهادته فى ذيل الحديث، و لقد حدّثنى أبى عن جدّى عن

---

(١). نور الثقلين: ٥ / ٤٢٥، نقلا عن علل الشرائع.

(٢). لسان العرب: ١١ / ٦١٤.

(٣). المصدر السابق.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ٢٠

أبيه عليه السَّلام: أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: من رآنى فى منامه فقد رآنى، لأنّ الشيطان لا يتمثل فى صورتى، و لا فى صورته واحد من أوصيائى، و لا فى صورته أحد من شيعتهم. الحديث. «١»

و بهذه المناسبه فانظر حديثا آخر فى البحار. «٢»

و قد روى المجلسى رضوان الله تعالى عليه عن طرق العامه روايات متعدده عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم بألفاظ مختلفه: من رآنى فى المنام فقد رآنى، فإنّ الشيطان لا يتمثل بى. و نقل فى معنى الروايه و تفسيرها كلام أئمّه العامه مفصّلاً. فراجع. «٣»

و من التعبير الواقع فى الحديث الشريف الذى سبق ذكره «فإنّ الشيطان لا يتمثل على صورتى» يظهر الفرق الواضح بين المثال و الصوره، فإنّ الصوره الشكل، و المثال هى الهياه المشابهه.

و بمناسبه معنى المثال، و التمثيل، و التمثيل فى قبال الصوره نلتفت إلى العبارة الواقعه فى الأحاديث الشريفه «و ممثّل من الممثّلين» أى: من يتمثل حركات الآخرين، و سلوكهم، و كيفيتهم بمعنى ما نقوله اليوم التمثيليه، أو الفلم. و فى مسند أحمد بن

حنبل أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتله نبيّ، أو قتل نبياً، وإمام

---

(١). بحار الأنوار: ٢٨٣ / ٤٩ و ١٧٦ / ٤١.

(٢). بحار الأنوار: ٢٦٩ / ٤٧، الحديث ٤٣.

(٣). بحار الأنوار: ٢٣٤ / ٤١ - ٢٣٩.

الرسائل الفقهية (للنجومي)، ص: ٢١

ضلاله، و ممثل من الممثلين. «١»

هذا التعبير في مثل هذا الحديث تحذير عن تقليد الآخرين تعبيراً، أو تنقيصاً منهم. وهذا معنى آخر للمثال، أعنى: تمثيل حركات الآخرين. وفي الحقيقة هناك قسم خامس للمسائل الأربع التي عقدناها في أول الكلام. ويقع النظر فيه في جواز هذا التمثيل السينمائي وعدمه بلا ربط له بمسألة التصوير و التمثيل، وسيجيء نظير هذا الحديث عن أئمتنا الطاهرين، و بيان المراد منه.

ثم لا إشكال في أنّ التصوير في عصرنا الحاضر يطلق على الصورة المجزّدة بلا تجسّم. و التمثال يطلق على المجسّم. و هكذا وردت في خبر عليّ بن جعفر: سألت أخى موسى عن مسجد يكون فيه تصاوير و تماثيل يصلّى فيه؟ فقال: تكسر رءوس التماثيل، و تلتّخ رءوس التصاوير، و تصلّى فيه و لا بأس. قال: و سألته عن الخاتم يكون فيه نقش تماثيل سبع، أو طير يصلّى فيه؟ قال: لا بأس. «٢»

و الإنصاف، أنّ المثال ظاهر في المجسّمه في قبال الصورة المحضه، و القدر المتيقّن من المحرّم إن قلنا به تمثيل المثال و التمثال. و الكلام في عمومات التحريم في التصوير و التمثيل، و في إمكان استفادة عموم التحريم و إطلاقه، سواء كان بنحو الصورة و التصوير،

---

(١). مسند أحمد بن حنبل: ١ / ٤٠٧.

(٢). وسائل الشيعه: ٣ / ٤٦٣، الباب ٣٢ من أبواب مكان المصلّى، الحديث ١٠.

الرسائل الفقهية (للنجومي)، ص:



أو بنحو المثل و التمثل في ذوات الأرواح. و في إمكان استفاده هذا التعميم من أخبار النفخ.

و لنترجع إلى الكلام في جملة روايه تحف العقول أي: «و صنعه صنوف التصاوير ما لم يكن مثل الروحاني»، و لنذكر ما أشرنا إليه في منعقد الكلام من أنّ المحرّم لا بدّ و أن يكون فسادا محضاً، و كون مثل ذوات الأرواح كذلك لا بدّ من أن يكون في ظروف خاصّه، و شرائط مخصوصه. و ربّما نستفيد ذلك الظرف الخاصّ من التعبير الواقع في الروايه، أعني: «مثل الروحاني» دون مثل ذوات الأرواح، فإنّ هذا التعبير الخاصّ، أعني: كلمه مثل مضافه إلى الروحاني تعبير مخصوص ناشئ عن نفوذ بعض نماذج التمدّن الإيراني، و الرومي، و اليوناني في جزيره العرب، و ناشئ عن تقليد الطقوس الكافره القيصريه، و الكسرويّه، و تمدّنهما من جانب العرب في ذلك الوقت، و أنّهم كانوا يحبّون أن يقلّدوا المسيحيه في صنع تماثيل القديسين الروحانيين مثل:

الأنبياء و الملائكه و القسيسين، واضعين لها في محاريب و أماكن مثل:

الكنائس و البيوت، عاكفين لها بالخضوع و الحبّ. و يمكن أن يشهد على ذلك ما في خبر عليّ بن جعفر بأنّه سأل أخاه عن مسجد يكون فيه كذا. (١)

و كذا يشهد على ذلك ما في صحيح مسلم. (٢)

(١). المصدر السابق.

(٢). صحيح مسلم: ٣/ ١٦٧٠.

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ٢٣

عن مسلم بن صبيح قال: كنت مع مسروق في بيت فيه تماثيل مريم، قال مسروق: هذا تمثال كسرى؟ فقلت: لا، هذا تمثال مريم ... إلخ. و على هذا تكون الروايه ناظره إلى حرمة صنع التماثيل المقدسه لا مطلق التماثيل، و إن كانت من ذوات الأرواح، سيّما مع عدم ظهور لفظ الروحاني في

مطلق ذوات الأرواح، حتّى مثل الحشرات، مع إمكان صدق ذوات الأرواح عليها.

### الروايه الثالثه: قوله عليه السلام فى عدّه من الأخبار: من صوّر صوره كلفه الله يوم القيامة أن ينفخ فيها، و ليس بنافخ

. «١» سواء اقتصر فيها بالتكليف بالنفخ جزاء، أو أوعد فيها بالعذاب مثل ما رواه الوسائل عن الخصال عن محمّد بن مروان عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: ثلاثه يعدّون يوم القيامة، من صوّر صوره من الحيوان يعدّب حتّى ينفخ فيها، و ليس بنافخ، و المكذّب فى منامه يعدّب حتّى يعقد بين شعيرتين، و ليس بعاقد بينهما، و المستمع إلى حديث قوم و هم له كارهون، يصبّ فى أذنه الأنك، و هو الأسرب. «٢»

و فى أخبار آخر: «من صوّر صورته» بلا قيد من حيوان - كالروايه المتقدمه آنفا - و لا تنافى بين المطلق و المقيد فى المقام حتّى يلزم حمل المطلق على المقيد، بل نأخذ بالمقيد للقدر المتيقّن بالحكم، إن حكمنا به، و جريان أصل البراءة و الإباحة فى غيره.

---

(١). الوسائل: ١٢ / ٢٢٠، الباب ٩٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٦.

(٢). الوسائل: ١٢ / ٢٢١، الباب ٩٤ باب تحريم عمل الصور من أبواب ما يكتسب به.

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ٢٤

هذا و لكنّ محمّد بن مروان ضعيف غير ظاهر التوثيق لاشتراكه و مجهوليّته و ربّما يمكن أن يراد بالتصوير التمثيل. و من الصوره المجسّمه لما ذكرنا سابقا من كون النسبه بين التصوير و التمثيل أعمّ، و أخصّ. و يشهد على هذا قول على عليه السّلام: أمرنى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بكسر الصور. حيث إنّ مجرّد الرسم و النقش لا يلائم مع الكسر، و سيجى ء تميم هذا عند التعرّض لروايه «من مثّل مثالا» و قول أمير المؤمنين على عليه السّلام: «بعثنى رسول الله صلى الله عليه و

آله و سلم فى هدم القبور، و كسر الصور».

و لكنّ كلمه النفخ فى أمثال هذه الروايات شاهده على إرادته المجسّمه من الصورة. و وجه آخر يستفاد من كلمه النفخ أنّ الحكم مخصوص بالمجسّمه من ذوات الأرواح؛ و الإنصاف هذا لأجل ظهور عبارته «حتّى ينفخ» فى أنّ الشىء المصنوع و المصوّر لا- ينقص شيئا إلّا الروح، و الشبهات التى أوردوها على الروايه لتعميم الحرمة للمجسّمه و غير المجسّمه من ذوات الأرواح خلاف الظاهر، لا يستحسنها الذوق السليم. و ما أفاده الشيخ الأعظم قدّس سرّه: من أنّ مثل هذا لا يعدّ قرينه عرفيه على تخصيص الصورة بالمجسّم، لأنّ المقصود من نفخ الروح تعجيز المصوّر و الممثل، لعلّه منظور فيه. و كيف لا يعدّ قرينه، مع أنّ النفخ فى جملة عبارته ظاهر فى تمهيد الشىء المماثل بحيث ينقص الروح فقط. و لذا يقال له معاتبه و تعجيزا يوم القيامة: انفخ فيه، و كمله حيث عملت عمل الخالق.

و لكنّ ما يهمنى فى المقام أنّ قرينته النفخ- إن تنازلنا- لا

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ٢٥

تدلّ على مبغوضيه المنفوخ مطلقا. إذ يمكن أن تكون ناظره إلى قضيه تماثيل الأصنام و الشرك، و التقاليد غير المسلمه فهى لا تعمّ مطلق التمثال و المجسّمه فكيف بالصور؟ و الشاهد أنّ عناد هذا الأمر، و تضادّه مع الإسلام موجب للتحريم كما سيجىء الإشارة إلى ذلك عند التعرّض لقول الصادق عليه السّلام: «من مثل مثالا»، و قوله عليه السّلام: «ليس حيث ذهبتم إنّما عنيت بقولى: من مثل مثالا من نصب ديننا غير دين الله، و دعا الناس إليه». و كذا عند التعرّض لحديث: «إنّ أشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصوّرون». و مجرد تصوير الصورة، و

تمثيل المثل لا ينافي مع الإسلام، ولا يكون إضلال الناس بغير علم كما في الرواية.

### الرواية الرابعة: [صحيحه محمد بن مسلم]

وهي التي أشار إليها الشيخ الأعظم قدس سره بأنها أظهر من الكل صحيحه محمد بن مسلم سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تماثيل الشجر، والشمس، والقمر، قال: لا بأس ما لم يكن شيئاً من الحيوان. «١»

وقد أفاد الشيخ قدس سره: بأن ذكر الشمس والقمر قرينه على إرادته مجرد النقش، ولعل هذا من جهة عدم معهوديه لتجسيم وتمثيل الشمس والقمر، دون نقشهما ورسمهما. ولا ندري كيف يكون ذكر الشمس والقمر قرينه على مجرد النقش؟! مع أن صريح الرواية السؤال عن تماثيل الشجر والشمس، وظهور التماثيل في المجسمه؛ سيما في لسان الروايات التي نقتطع بإرادته المجسمه من المثل في قبال الصورة

---

(١). الوسائل: الجزء ١٢، الباب ٩٤ من أبواب ما يكتسب به، كتاب التجاره، الحديث ٣.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ٢٦

والنقش، ولو لا القرينه على الخلاف. فهذا التصريح أقوى من قرينته تلك القرينه. وادعاء ترادف المثل والصورة خلاف أهل اللغة على ما أشرنا إليه، سيما في زمن صدور الروايات، فإن التمثال كان يستعمل في قبال الصورة مثل عصرنا الحاضر، وادعاء أن الشائع من الصورة والمطلوب منها هي الصور المنقوشة دون مجسمتها في زماننا هذا لعله ناشئ عن تهجير التماثيل، وإبعاد صنعها عن المجتمع الإسلامي في القرون الإسلامية المتتاليه. و منشأ هذا الشيعه المدعى استيناس النفوس بالنقوش. ولكن في زمن صدر الإسلام و صدور الروايات كان خلاف ذلك. فهذا الادعاء مردود لعدم معهوديه للرسوم والنقوش من العرب بخلاف التماثيل و

و لنشر فى المقام إلى ما وعدنا نقله سابقا، و هو نقل بعض مواضع من روايه مفضّله منقوله فى البحار عن تفسير علىّ بن إبراهيم القمى فى حديث إراءه الأصنام للحسن عليه السّلام من قبل ملك الروم، فى حديث بعث الحسن عليه السّلام و يزيد لعنه الله إلى ملك الروم و إحضارهما عنده.

و فى الروايه: فلتمّا نظر ملك الروم إلى الرجلين أخرجهما، ثمّ فرق بينهما، ثمّ بعث إلى يزيد فأحضره، ثمّ أخرج من خزانته ثلاثمائة و ثلاثه عشر صندوقا فيها تماثيل الأنبياء، و قد زينت بزينة كلّ نبيّ مرسل، فأخرج صنما فعرضه على يزيد فلم يعرفه، ثمّ عرض عليه صنما صنما فلا يعرف منها شيئا، و لا يجيب منها بشىء، و بعد عبارات فى الروايه. فقال له الحسن عليه السّلام: سلنى عمّا بدا لك ممّا تجده فى الإنجيل، و عمّا فى

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ٢٧

التوراه، و عمّا فى القرآن، أخبرك به إن شاء الله تعالى. فدعا الملك بالأصنام، فأول صنم عرض عليه فى صفة القمر. فقال الحسن عليه السّلام:

فهذه صفة آدم أبى البشر. ثمّ عرض عليه آخر فى صفة الشمس، فقال الحسن عليه السّلام: هذه صفة حواء أمّ البشر «١». و فى الروايه عرض الأصنام بصفات الأنبياء على الحسن عليه السّلام. و الروايه طويله مفصّله، و هى مذكوره فى البحار، فراجع. «٢»

و ليس المقصود فى المقام التمسّك بها و فى اعتبارها، و الكلام فى تفسير علىّ بن إبراهيم؛ و لكن الاستشهاد فى أنّ جميع تماثيل الأنبياء كانت مودوعه فى الصناديق المعهوده، و تلك التماثيل كانت أصناما، على صفات الأنبياء، و الاستشهاد بصنمين على صفة الشمس و القمر بصفة آدم و حواء.

و فى الآثار الأثرية الموجوده اليوم فى المتاحف نرى تماثيل و أصناما من الشمس و القمر، و هى شواهد على كون تماثيل الشمس و القمر بصوره التماثيل و الأجسام، سَيِّما بالنظر إلى وضعها فى المحاريب المعهوده لسليمان كما سنشير إليه.

و لنرجع إلى الروايه الشريفه و صريحها أنّ: «فى تماثيل الشجر، و الشمس، و القمر لا بأس» بلا فرق بين كونها بنحو المجسمه، أو النقش. فإنّ عدم البأس فى التمثال موجب لعدم البأس فى التصوير

---

(١). انتساب القمر إلى آدم و الشمس إلى حواء يذكرنا هذا الشعر المعروف:

فما للشمس التأنيث عار و لا التذكير فخر للهلال

(٢). بحار الأنوار: ١٠ / ١٣٢.

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ٢٨

بالأولويه. و مفهوم منطوق الروايه «ما لم يكن شيئاً من الحيوان» إذا يكن شيئاً من الحيوان ففيه بأس، و حيث استثنى هذا من التماثيل، فمعناه إذا كان التمثال شيئاً من الحيوان ففيه بأس. و هذا مجمل حتّى من حيث الكراهه لعدم ظهور لكلمه البأس لا فى الحرمة، و لا- فى الكراهه و لكن حيث إنّ البأس لأجل بيان حكم شرعى فلا بدّ من أن يكون مضمونه بيان حكم شرعى من الشارع و لكن لا مجال لإثبات أزيد من الكراهه فى المجسمه فقط. و ما فى المستند أنّ البأس حقيقه فى الشدّه و العذاب، و هما فى غير الحرام منفيان. (١)

منظور فيه، لأنّ استعمال لا بأس فى نفي المرجوحيه و الكراهه شائع ظاهر، مع أنّه مقتضى الجمع بين الروايات.

و أمّا الإشكال فى الروايه بعدم معلوميّه وجه السؤال لاحتمال كون السؤال عن اللعب بها- كما يشهد به روايه عليّ بن جعفر- أو عن اقتنائها، أو عن تزويق البيوت بها، أو عن جعلها فى

البيت لعله خلاف الظاهر، فإنّ الظاهر العرفي في أمثال المقام، حيث إنّ السؤال تعلق بذات الشئىء - من دون قرينه على أمور آخر - هو السؤال عن صنعها، و عن بيعها، و شرائها تطفلاً على صنعها، بل الأظهر هو السؤال عن مجرد صنعها لا غير.

و لقد أفاد الشيخ قدّس سرّه من أنّ الحكمه فى التحريم حرمه التشبه بالخالق فى إبداع الحيوانات و أعضائها على الإشكال المطبوعه التى

---

(١). المستند: ٣٣٧ / ٢.

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ٢٩

يعجز البشر عن نقشها على ما هى عليه فضلاً عن اختراعها. و فيه أنّ لا سبيل لنا إلى إحراز أنّ حكمه الحكم هو التشبه بالخالق. و من العجب ادعاء تحقّق التشبه بالخالق فى تصوير الرسوم، و تمثيل التماثيل بالنسبه إلى ذوات الأرواح دون غيرها. و ما الفرق بينها؟ مع أنّ تصاوير مناظر الطبيعه الخلّابيه، و رسم الأوراد و الزهور الجميله فى غايه المهاره و الجمال لا يفترق مع رسم ذوات الأرواح و تمثيلها، بل ربّما يكون أوقع فى النفوس، و آخذ بمجامع القلوب و جوامعها، و أشدّ تشبهاً بالخالق.

و لا يمكننا القول بحرمه رسم غير ذوات الأرواح، أو تمثيلها مطلقاً حتّى مع قصد التشبه بحكم الأدلّه الوارده. هذا مع عدم كون مجرد تمثيل المثل، و صنع المجسّمات تشبهاً بالخالق، و كون مجرد التشبه بالخالق ليس محرّماً، بل مرضى و محبوب عند الله؛ و هو كمال الإنسان السالك إلى الله «عبدى أظعننى حتّى أجعلك مثلى»، و تخلّقوا بأخلاق الله. «١»

و قد مدح الله تبارك و تعالى نفسه فى سورة المؤمنين بقوله سبحانه: **فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ**. و إنّنا نعلم و نعتقد بأن لا خالق إلّا الله تبارك و تعالى، مع أنّه سبحانه قد

أتى بلفظ الجمع، و صيغته التفضيل؛ و يلزم من ذلك أن يكون بين أفراد الإنسان و غيرهم خالقون متّصفون بحسن الخلق، حتّى يصحّ الإتيان بصيغته التفضيل.

و قد نسب سبحانه و تعالى الخلق إلى غيره مثل: عيسى بن مريم عليهما السلام

---

(١). بحر المعارف: ٥٨٨، طبعه حكمت، قم.

الرسائل الفقهية (للنجومي)، ص: ٣٠

: وَ إِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ. «١»

و كثيرا ما نعمل و نأتى بعون و لطف من الخالق بعمل الخالق من الأسماع و الأبصار، و تركيب المفردات، و تفريد المركبات، حتّى مثل قضيه الخلق و الإنشاء و الإبداع. و لو أنّا لا نقدر على إيجاد شىء مادى، أو إعدامه؛ و لكن نقدر على إيجاد خواطر و نظرات فى النفس، و إعدامها عن النفس بمقتضى اختيار الإنسان و إرادته فى صقع نفسه؛ و لا مجال لأن نقول لأحد؛ لا تفرض وجودك فى الروضات المقدّسه، و الأماكن المشرفه، لأنّ خلق هذا الفرض فى النفس خلق و إيجاد، و هو يشبه عمل الخالق، بل هو أشدّ شبيها لأنّ التشبّهات الأخر تشبه صنعه البارى، و ليس من مقوله الخلق و الإيجاد من العدم. و هذا خلق و إبداع من العدم إلى الوجود، و سبحانه من تنزّه عن مجانسه مخلوقاته.

هذا مضافا إلى أنّ وجه الحكمه هذا أخصّ من المدعى لأنّ التشبه بالخالق فى صنع التماثيل يحتاج: إمّا إلى القصد، و صدق العنوان عرفا، أو الانتزاع العرفى قهرا. و تمثيل المثل إذا خلا من هذه العناوين فلا بدّ من أن لا يحرم. و من العجب ما أفاده الشيخ قدّس سرّه بقوله: ثمّ إنّّه لو عمّمنا الحكم بغير الحيوان مطلقا، أو مع التجسّم، فالظاهر أنّ المراد به ما كان مخلوقا



لله سبحانه على هياؤه خاصه معجبه للناظر على وجه تميل النفس إلى مشاهدته صورتها ... إلخ. فإن التعميم في الحكم ليس فيه فرقا بين إعجاب الناظرين و عدمه، و لا مجال، و لا منشأ لاستفاده هذا

---

(١). المائدة: ١١٠.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ٣١

التخصيص. و الإعجاب ينشأ عن مهاره النقاش، و الرسام، و الممثل في نقشه و رسمه و تمثيله، و إن كانت بالنسبه إلى غير ذوات الأرواح.

### الروايه الخامسه: قوله عليه السلام: من جدّد قبرا، أو مثل مثلا فقد خرج عن الإسلام

. «١» و لا يخفى أنّ التمثيل و المثال ظاهر في المجسيه لا صورته محضه خصوصا من أجل التحفظ على الممثل الفاني المعدوم بصوره المثال، و التمثال مناسبا لتجديد القبر فلا تعرّض للتصوير في الروايه. و واضح أنّ النهي المستفاد من الروايه محمول على الكراهه قطعاً للعلم بعدم حرمة تجديد القبر حرمة موجه للخروج عن الإسلام، و ليس الزنا، و قتل النفس كذلك، فلا بدّ من الحمل على الكراهه الشديده أخذاً بما هو الظاهر من لفظ التجديد. و يعطف «أو مثل مثلا» عليه في هذا الحكم، فلا يستفاد الحرمة في المثال، فكيف في الصوره؟ هذا، و لكنّ تعبير «فقد خرج عن الإسلام» تعبير تشديدي غير مناسب للحمل على الكراهه، مع أنّ تجديد القبر مكروه. فلا بدّ من أن يكون المراد في الروايه بحيث يكون بين تجديد القبر، أو تمثيل المثال، و بين الخروج عن الإسلام مناسبه و ارتباط. مناسبه تضادّ مع الإسلام بعباده الأصنام و جعل القبور معبداً أو مسجداً، و أخذ التماثيل للطقوس الدينيه، و جعلها في المعابد و الكنائس، و هم لها عاكفون. و واضح أنّ تجديد القبر، و تمثيل المثال في خصوص هذه الصوره حرام لا مطلقاً؛ حتى في

---

(١). الوسائل: ٣ / ٥٦٢، الباب

موارد كون المثل مثالا مجسما لذي الروح من دون تنسك و عكوف عليه.

و تناسب جعل القبور و التماثيل مسجدا، و معبدا روايه ابن القداح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: بعثنى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم في هدم القبور، و كسر الصور. «١»

و هدم القبور ليس من الواجبات و لا من المستحبات، بل ربما يكون مكروها، و غير جائز. و كراهه تجديد القبر غير استحباب هدمه، و انعدامه. و ظاهر الروايه يشير إلى سرّ الجمع بين القضيتين المذكورتين في الروايه - أعنى: هدم القبور و كسر الصور معا- و السرّ في ارتباط محرم بين تلك القبور المهدمه، و تلك الصور المكسوره.

و قد أشرنا سابقا إلى أنّ كسر تلك الصور و التماثيل، لأجل اعتناء الناس بها اعتناء العباده و الخضوع تشبها بالمشركين عبده الأصنام، و بالنصارى. و كذلك تلك القبور قد وصلت إلى حدّ تعظيم الناس لها، و السجده عليها. و لو لا اتّخاذها قبله و مسجدا- كما اتّخذ اليهود لعنهم الله ذلك- لما أمر النبي صلى الله عليه و آله و سلم بهدمها. قال النبي صلى الله عليه و آله و سلم: لا تتخذوا قبوري قبله و لا مسجدا. فإنّ الله عزّ و جلّ لعن اليهود، حيث اتّخذوا قبور أنبيائهم مساجد. و لذا يناسب مثل هذا الهدم قضيه كسر الصور و التماثيل.

و يشتركان في شعائر الكفر و الإضلال. و واضح أنّ الكسر يلائم الجسم. و هذا من الشواهد على إرادته المجسّمه من لفظ الصوره، و المجسّمه تلائم الصنميه.

(١). الوسائل: ٣/ ٥٦٢، الباب ٣ من أبواب أحكام المساكن، الحديث ٧.

و يشهد على ما ذكرنا ما في السفينه نقلا عن منيه المرید عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال: أشد الناس عذابا يوم القيامة رجل قتل نبيا، أو قتله نبيا، أو رجل يضل الناس بغير علم، أو مصوّر يصوّر التماثيل. «١»

و العجب اقتران تصوير التماثيل بقتل النبى صلى الله عليه وآله وسلم و إضلال الناس، الذين يرجعان إلى أصل الشريعة، و الإضرار بها، فلا بد من أن يكون تصوير التماثيل فى عرض هذين الأمرين أمرا يرجع إلى الإضرار بالشريعة و الدين، فيلزم أن يكون من قبيل نحت الأصنام، أو تقليد الكنائس، و ترويح الطقوس الكافره القيصريه و الكسرويّه. و من التعبير الواقع فى هذه الروايه نقف على معنى الحديث: إنّ أشد الناس عذابا يوم القيامة المصوِّرون. «٢»

هذا مضافا إلى ما أفاده الإمام الخميني - قدس الله نفسه الزكيه - من أنّ فى هذه الأخره احتمال آخر و هو أنّ المراد «بالمصوِّرون» القائلون بالصوره، و التخطيط فى الله تعالى، كما هو مذهب معروف فى ذلك العصر. و نقول هذا الحمل مناسب لولا- ذيل روايه أخرى فى المقام عن سعد بن طريف عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إنّ الذين يؤذون الله و رسوله هم المصوِّرون، يكلفون يوم القيامة أن ينفخوا فيها الروح. «٣»

---

(١). سفينه البحار: ٥٤ / ٢.

(٢). صحيح مسلم: ٥: الجزء ١٢، كتاب اللباس و الزينه: ٩٢-٩٣؛ و مسند أحمد بن حنبل: ١ / ٣٧٥ و ٢ / ٢٦.

(٣). الوسائل: ٣ / ٥٦٣، أبواب أحكام المساكن، الباب ٣، الحديث ١٢.

الرسائل الفقيه (للنجمي)، ص: ٣٤

و ممّا يشهد على كلّ ما ذكرنا ما فى سفينه البحار عن البحار عن معانى

الأخبار، عن ماجيلويه عن عمّه عن البرقي عن النهيكي رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: من مثل مثالا أو اقتنى كلبا، فقد خرج من الإسلام، فقيل له: هللك إذا كثير من الناس!! فقال عليه السلام: ليس حيث ذهبتم، إنّما عنيت بقولي: من مثل مثالا من نصب ديننا غير دين الله، و دعا الناس إليه، و بقولي: من اقتنى كلبا مبغضا لنا أهل البيت اقتناه فأطعمه، و سقاه، من فعل ذلك خرج من الإسلام. «١»

و غير خفي أنّ قتل الكلاب ليس واجبا، و إن كانت هراشه، و ربّما يكون حراما موجبا لضمان قيمتها لكونها حارسه معلّمه؛ فلا بدّ من أن يكون كلبا يجب قتله و إعدامه- كأن يكون كلبا، أو يكون بمعنى ما في الروايه الشريفه. و من هنا تقف على معنى قول النبي صلى الله عليه و آله و سلم لعليّ عليه السلام: «لا تدع صوره إلّا محوتها، و لا قبرا إلّا سوّيته، و لا كلبا إلّا قتلته». «٢»

مع غضّ النظر عن عدم صلاحيته للاستدلال سندا.

و لنعد إلى ما مضى و لنشر إلى ما ادّعى من أنّ الروايات الوارده في المقام تشترك في نفي الصورة و التمثال، و النهي عنهما. فإن استفيد الحرمة يلزم الحكم في المقامين؛ و وجود قرائن على إرادته المجسيّمه من التمثال لا ينافي سرّيان الحرمة إلى عموم الصورة أيضا لعدم التنافي.

و مع ذلك أفتى أغلب العلماء في خصوص الصورة بالكراهه. و قد أفاد

---

(١). سفينه البحار: ٢/ ٥٢٣؛ بحار الأنوار: ٧٢/ ٢٢٠؛ معاني الأخبار: ١٨١.

(٢) الوسائل: ٣/ ٥٦٣، أبواب أحكام المساكن، الباب ٣، الحديث ٨.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٣٥

في المستند أنّ هذا كاشف عن قرينه دالّه على

أنّ المراد بالأخبار التي استند إليها إنّما هي الكراهة؛ مع أنّ مساق الروايات والتعبيرات الواردة فيها، واقتران نهى تصوير الصورة بما ليس محرّماً قطعاً ترشدنا إلى الكراهة قطعاً. والمقصود أنّ مقتضى التعبيرات الواردة المشتركة بين الصورة والتمثال الحكم بكراهة تمثيل المثال، وصنع التماثيل أيضاً. إلّا أنّ الإجماع المدّعى في المقام حسب ما أشار إليه في الجواهر يمنع عن الحكم بالكراهة؛ وإن كان لنا مجال واسع في النظر إلى مثل هذا الإجماع لأنّه مدرّكٌ مستفاد من هذه الروايات والأحاديث حسب ما فهمه الفقهاء - أعلى الله مقامهم الشريف - منها.

و على كلّ إن استفدنا الحرمة لا يمكننا الحكم بها في صورتى الصورة والمجسّمه، بل لا بدّ من تخصيصها بمقتضى القرائن الواردة، أو بمقتضى القدر المتيقّن بالمجسّمه من ذوات الأرواح دون غيرها.

و مع النظر في أصل قضيه حرمة التمثال لا بدّ من الحكم بالكراهة في المقامين، و تخصيص حرمة المجسّمه بالموارد المشار إليها في أثناء الكلام.

ثمّ لا يخفى ورود روايات متعدّده متكرّره على كراهة وجود التماثيل، و الصور في البيوت و المساجد، و غيرها، و كذا كراهة الصلاة في تلك البيوت و المساجد. و قد علم في تلك الروايات طرق رفع الكراهات، كما أنّه حمل أكثر الروايات بمقتضى القرائن على المجسّمه، و على كلّ لا مجال لحمل ألفاظ النهى، أو البأس، أو لا تصلّ و غير ذلك

الرسائل الفقهيه (للنجمي)، ص: ٣٦

على الحرمة قطعاً لإفاده الرخصه في روايات متعدّده أخرى في هذه الموارد؛ فلا بدّ من حمل النهى على الكراهة قطعاً، و المقصود أنّ الاستشهاد بمثل هذه الروايات على حرمة، أو عدم حرمة التجسيم، و التمثيل، و النقش و الرسم

لا- يفيدنا شيئاً بالنسبة إلى الحكم الابتدائي للمجسّمه و الصوره و النقش؛ فلا- منافاه بين الحرمة الابتدائية، و بين الكراهه، أو الإباحه الاستداميتين - كعدم المنافاه بين الكراهه الابتدائية، و الكراهه، أو الإباحه الاستداميتين، إلّا أن يكون الإبقاء للشرك بالله و عباده الأصنام، أو تقليد الطقوس الكافره. و فى هذه الصوره يحرم الإبقاء- سواء كان الإيجاد الابتدائي محرّماً، أو مكروهاً، أو مباحاً لعدم المنافاه بين الإباحه الابتدائية و الكراهه، أو الحرمة الاستداميتين. و سيجى ء ما يرتبط بالمقام مفصّلاً فى مسأله الاقتناء.

### اشتراط حرمة التصوير أو التمثيل على تقدير القول بها بالإكمال

لا- يخفى أنّ الحرمة لو تعلّقت على تقدير القول بها بتصوير الصوره، أو بتمثيل المثل فالظاهر من الجملتين «من صوّر صوره، أو مثل مثالا» حرمة الاشتغال بها إذا انتهى إلى تحقّق متعلّق الحرمة، أعنى:

الصوره و التمثال. كما أنّ الظاهر العرفى من:- لا تكتب سطراً أو لا تقل شعراً- حرمة الكتابه إلى حدّ السطر، و إنشاء الشعر بإتمام البيت و بإتمامهما ارتكب المحرّم كما هو الشأن فى الإتيان بالمتعلّق المحرّم للارتكاب بالحرام. و المرجع فى تحقّق الصوره، أو التمثال هو العرف،

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ٣٧

فلا يقدر فى الحرمة نقص بعض الأعضاء، إن صدق العنوان على الناقص صدقاً عرفياً كصوره حيوان ذى أذن واحد، أو ذى عين واحد؛ سيّما مع كونه بحيث قدّر الباقي موجوداً مثل: مثال الإنسان الجالس. و أمّا لو صوّر الصوره الناقصه، أو مثل المثل الناقص بحيث لم يصدق العنوان المحرّم عليهما، فلا- حرمة فيهما، سيّما مع عدم قصد تحقيق العنوان المحرّم رأساً، أو عدم إكماله و إتمامه. فالاشتغال بتصوير البعض ليس بحرام، لأنّ الحرام انتهاء العمل و انجراره بتصوير الصوره، أو تمثيل المثل. نعم لو شرع و اشتغل بقصد الإتمام و الإكمال؛

لكنّه لم يكمله و تركه، فليس هذا ظاهراً محرّماً من باب التصوير، أو التمثيل. و هل هو محرّم من باب التجزّي، لو قلنا بحرّمته كلّ على نظره؟

و لو بدا له في إكماله بعد و أتمه، و أكمله بشخصه، فلا إشكال في الحرمة أيضا لكون المرتكب شخصا واحدا منتهيا عمله إلى الحرام- و لو أكمله آخر- فإنّ صدق عنوان المحرّم على فعل الثاني بأن مهّد الأول مقدمات العمل مثل: نصب الرخام، أو الجصّ في محلّ التمثال، و لم يشتغل بنحته، أو صنعه؛ و أخرج الآخر التمثال، فالشخص الآخر مرتكب للمحرّم. و أمّا إن لم يصدق العنوان المحرم على فعل الثاني، فلا يحرم عمله.

## اشتراك الاثنین فی العمل

إنّ اشترك الاثنین بالتمثيل و التكمیل معا حتّى تحقّق الحرام،

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ٣٨

فالظاهر حرمة عملهما معا، لصدق العنوان على فعلهما، و عموم كلمه من يشملهما معا. و لا يكون في الروايه من مثل مثلا بوحده و انفراده؛ و بشرط عدم اشتراك الغير معه مثل: إيجاد شيء محرّم كآلات القمار، و الخمر و المسكر بعمل العاملين.

إن قلت: إنّ المبعوض في المثال هو نفس وجود الشيء المحرّم- كالمسكر، و آلات القمار بخلاف ما في المقام. قلنا: إنّ هذه المبعوضيّة مستفاده من الحرمة التكميليّه. و ما الفرق بين تعلّق الحرمة التكميليّه في المقامين؟ إن قلنا بالحرمة، و ادّعاء أنّ هذا بعيد عن ظاهر اللفظ خلاف الإنصاف؛ و قياس المقام بالعام الاستغراقي و المجموعي، و ادّعاء استحاله الجمع بين العامين بلحاظين متنافيين: لحاظ الشمول و الاستغراق، و لحاظ الوحده المجموعيّه في غير محلّه. فإنّه لو قلنا بأنّ الشارع إذا أراد ذلك، و أراد توجيه التكليف إلى المكلفين بنحو ذلك كيف السبيل إليه؟ مع أنّ هذا

المستشكل يعترف في آخر كلامه بقوله:

الإنصاف عدم نهوض الأدلة لإثبات الحكم، أى: إثبات حرمة التصوير، وإن كان الاحتياط فى الدين يقتضى التجنب عنه، و لو بالاشتراك لذهاب بعض الأساطين إلى حرمة، إلى آخر كلامه - زيد فى علو مقامه -.

نقول: بعد الاعتراف بتنافى اللحاظين المذكورين، و عدم إمكان الجمع بين لحاظى الوحده و الشمول، إن تقسيم العام إلى قسمين استغراقى و مجموعى شاهد على أن مفهوم العام مفهوم مطلق قابل لأن

الرسائل الفقيهيه (للنجمى)، ص: ٣٩

يلاحظ بثلاثه أنحاء: بنحو الإطلاق، أى عدم التقييد بقيد. و قابل لأن يلاحظ بقيد الاستغراق أو المجموع. فالعام و إن كان بالنسبه إلى أفراد عام و لكن من حيث تقييده، أو عدمه يفترق بثلاثه أنحاء؛ مع أن هذا القائل معترف فى كلامه بأن كلمه من و أمثالها من قبيل المطلق لا العام.

فلا- يراد بها الأفراد فيمكن توجيه التكليف إلى مطلق المكلفين الفاعلين، و عدم الرضا بتحقق المحرم سواء كان بالانفراد، أو بالاشتراك، كما هو الأمر فى صنع الصنم، و آلات القمار، و الخمر و المسكر، أو تهيتها. و كذا الحال فى قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ. «١»

حيث استشكل فى مفاده مطلقا، من حيث الاستغراق الإفرادى، أو المجموعى. و ما المانع أن يقول الشارع: «يا أيها الذين آمنوا» سواء كنتم منفردين، أو مجموعين منضمين، إذا عقدتم فأوفوا بالعقود؟

و يستفاد هذا من إطلاق الكلام مثل ما ذكرنا فى المقام.

## أخذ التصوير بالآلات

ظهر من مطاوى كلامنا فيما سبق أن ثبوت الحرمة فى المسأله - حتى بالنسبه إلى المجسّمه و التمثال - محلّ تأمل. و على تقدير القول بالحرمة لو قلنا بها، فالقدر المتيقن منها فى التمثال لظهور أكثر

(١). المائده: ١.

الرسائل الفقيهيه (للنجمى)، ص:



الروايات فى ذلك، أو لزوم حملها عليه و عدم حرمة التصوير- و لو بالنسبه إلى ذوات الأرواح. و الكلام فعلا فى أخذ التصوير بالأفلام و الآلات. قال السيد الطباطبائى فى حاشيته على المكاسب: لا- فرق بين أنحاء إيجاد الصورة من النقش بالتخطيط، و بالحك، و بغير ذلك؛ فيشمل العكس المتداول فى زماننا، فإنه أيضا تصوير كما لا يخفى، فتدبر. (١)

و الإنصاف أنه لو قلنا بحرمة التصوير لا فرق بين المباشرة و التسبب- كما هو الشأن فى إيجاد سائر المحرّمات- و الإتيان بها فى الخارج. و دعوى أنّ الظاهر من الأدلّة هو حرمة تصوير الصور، و تمثيل المثل، و هما لا يشملان إلّا المصنوع بيد الفاعل مباشرة، بمعنى صدور عمل التصوير منه و بيده كما ترى. حتّى لو لم يكن وجود الشىء مبعوضا بأيّ نحو كان، بمعنى مبعوضيه أصل الإيجاد، و الارتكاب، و الإتيان من المكلف، كذلك لا فرق بين المباشرة و التسبب. نعم ربّما يوجّه قضيّه التصوير فى عصرنا الحاضر بالأفلام، و الآلات المتقدّمة المتطوّره- إنه إبقاء للصورة لا التصوير، كما أنه لو نظر الإنسان فى المرآه «و من المستحبّ المؤكّد ذلك» فعمل عملا أبقى تلك الصورة فى المرآه، أو الكاغذ، أو الفلم فلا يسمّى هذا العمل رسما، و نقشا عرفا.

و لا- إشكال فى أنّ عرف اليوم يرى المصوّر «العكّاس» فنا فى قبال الفنّانين الآخريّن من الرسامين و النقّاشين و النحاتين، و معارض فنّ

(١). حاشية الطباطبائى: ص ١٩.

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ٤١

التصوير تفترق مع معارض الرسوم و المنحوتات. بيد أنّ الإنصاف أنّ العرف و العقلاء، و المتديّنين و المتشرّعين لا يرون فسادا فى هذه الصور، و لا فى اقتنائها و الاحتفاظ بها،

سيما إذا كانت الصور المذكورة من عظماء الإسلام، و المذهب، و التاريخ فيشتاقون إلى رؤيه وجوه العلماء و الأتقياء، و عظماء التاريخ و تصاويرهم، و كيفيه ألبستهم و بزّتهم، و حتّى هياكلهم، و لو أمكنهم ذلك لكانوا يحتفظون بها كأنفس الأشياء و أئمنها. و فى متاحف اليوم شعرات منسوبة إلى نبيّنا صلوات الله عليه، و يتبرّكون بزيارتها من وراء الحفاظ الزجاجي. كما أنه من المسلمّ جواز الإبقاء و اقتناء هذه الأشياء. و قالوا: إنّ صورته واحده ربّما تكون أنطق من كتاب واحد. و هذه كلّها شواهد على أنّ هذه الأشياء، و حتّى الرسوم و التصاوير و المجسمات لا تكون من الصنّاعه التي حرام هي كلّها، و يجيئ منها الفساد محضاً- كما ورد فى روايه التحف- مع غصّ النظر عمّا ذكرنا سابقا من عدم الملازمه بين الحكمين الابتدائي و الاستدامي فى المسأله. و هذه شواهد أيضا على لزوم تجديد النظر فى أصل المسأله حتّى بالنسبه إلى المجسمه.

و ربّما احتاط شخص متطرّف، و سرى هذا الاحتياط إلى آخر بتطرّف أقوى. و كذلك قد أصبحت المسأله ممّا أبى عن تخلفها المتديّنون، و لا- يتجرّؤون على التخلّص من هذا الاحتياط خوفا من العوامّ و المتقدّسين. و قد يؤول الأمر إلى الفتوى بالحرمة احترازا عن التخلّف عن هذه السيره- و كم له من نظير- سيّما فى هذين القرنين

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٤٢

الأخيرين، حيث حمى سوق التقدّس، و التجاهل، و الاستعباد الفكرى فى قبال التدبّين الحقيقى بمسائل الدين، و التفقه الحرّ عن السلائق الشخصيّة، و الإفراط و التفريط. فانظروا إلى ما نقله السيّد العلّامه نعم الله الجزائرى رحمه الله فى كتابه زهر الربيع و الشيخ الحرّ العاملى رحمه الله

فى الفوائد الطوسيه:

مسأله: ذهب بعض المتأخرين و هو المولى على نقى إلى تحريم التن، و ربّما تبعه بعض المعاصرين، و استدلّ المولى بوجه، و قد عدّ اثنى عشر وجها. منها: «الخامس: أنّه يشبه بالمزمار، و قد مرّ لا تسلكوا مسالك أعدائى» و سبحان الله مجرّد الشباهه غير موجب للاشتراك فى الحكم، فكيف أنّ أصل وجود المزمار و اللعب به، و وضعه فى الفم من دون إيجاد الموسيقى و الغناء به، ليس محرّما؟ فكيف بالمشبه؟ و هذا هو الإفراط الخارج عن العاده. و هكذا باقى الوجوه المقامه فى المسأله. و لا بأس بالإشاره إلى وجهين آخرين: السادس: إنّهُ تَقَالُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ يَعْشَى النَّاسَ، و التاسع: وجوب اجتناب أكل الرماد، فإنّ الدخان المذكور لا ينفكّ عنه قطعا، و إدمانه يدخل فى الحلق غالبا. «١»

## تصوير الملك و الجنّ

مسأله: فى إلحاق تصوير الملك و الجنّ بالحيوان فى الحكم.

(١). زهر الربيع، طبعه النجف: ٢٩٩؛ و الفوائد الطوسيه: ٢٢٤.

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ٤٣

قال العلامة المامقانى فى حاشيته على المكاسب: إنّهُ قال بعض الأساطين فى شرحه على القواعد ما نصّه: و الأقوى إلحاق صوره الملك و الجنّ بالحيوان، انتهى. «١»

و فى الجواهر: الظاهر إلحاق تصوير الملك و الجنّ بذلك، بل قد يقوى جريان الحكم فى تصوير ما يتخيّله فى ذهنه من صوره حيوان مشارك للموجود فى الخارج من الحيوان فى كلّ الأجزاء، دون أعدادها و أوضاعها مثلا. و تصوير البيضه، و العلقه، و المضغه، و بذر القزّ و نحو ذلك، ممّا هو نشوء الحيوان لا بأس به. انتهى. «٢»

ربّما يقال بجواز تصوير الملك و الجنّ، و تمثيلهما و اختصاص الحرمة بالحيوان تمسيكا بذييل صحيحه محمّد بن مسلم: «لا بأس ما لم يكن شيئا

و ربّما يقال بالحرمة، و إنّها مقتضى الإطلاقات الواردة المحرّمه لذلك؛ و لا يخفى أنّ مقتضى الإطلاقات على تقدير عدم اليقين بصدق الحيوان على الملك و الجنّ عكس ذلك، فإنّها تدلّ على الجواز ما لم يكن شيئاً من الحيوان، أو ما لم يكن مثل الروحاني. ففي صحيحه محمّد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن تماثيل الشجر و الشمس و القمر، فقال: لا بأس ما لم يكن شيئاً من الحيوان. (٤)

(١). حاشيه المامقاني: ٧٢.

(٢). الجواهر: ٢٢ / ٤٣.

(٣). الوسائل: ١٢ / ٢٢٠، الباب ٩٤ من أبواب ما يكتسب به، كتاب التجاره، الحديث ٣.

(٤). المصدر السابق.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ٤٤

و في عبارته تحف العقول: «و صنعه صنوف التصاوير، ما لم يكن مثل الروحاني» و مقتضى الحديثين جواز تصوير كلّ شىء و تمثيله، ما لم يكن من الحيوان، أو ما لم يكن مثل الروحاني فمقتضى الإطلاقات الجواز.

و قيل: إنّ مقتضى صحيحه محمّد بن مسلم المذكوره جواز تصوير الملك و الجنّ، لأنّهما ليسا من الحيوان فيدخلان في إطلاقات الجواز؛ و لو شككنا في كونهما حيوانين، فلا بدّ من اندراجهما تحت تلك الإطلاقات المجوّزه، حتّى نعلم بكونهما من المقيّد، و لكنّ مقتضى روايه التحف جواز صنعه صنوف التصاوير، ما لم يكن مثل الروحاني، و عبارته الروايه: و أمّا تفسير الصناعات فكلّ ما يتعلّم العباد، أو يعلمون غيرهم من صنوف الصناعات، مثل: الكتابه، و الحساب، و التجاره، و الصياغه، و السراج و البناء، و الحياكه و القصاره، و الخياطه و صنعه صنوف التصاوير، ما لم يكن مثل الروحاني، و أنواع صنوف الآلات التي يحتاج إليها العباد التي منها منافعهم، و بها قوامهم، و فيها بالغه جميع

حوائجهم فحلال فعله و تعليمه، و العمل به و فيه لنفسه، أو لغيره. «١»

و مقتضى مفهوم هذه الروايه نفى البأس، ما لم يكن مثل الروحانى و الملك و الجنّ داخلان فيه، فإنّ المراد من الروحانى ما كان فيه مبدأ الحياه، و يتّصف بها. و لهذا قالوا: إنّهما يموتان عند نفخ الصور

---

(١). تحف العقول: ٣٣٥.

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ٤٥

كما دلّ عليهما الأخبار؛ أو قلنا بأنّ الظاهر من الروحانى موجود غلبت عليه الجبهه الروحانيه، و على كلّ يشمل الملك و الجنّ، و هما داخلان فى عقد التقييد فى الروايه، و مقتضاه عدم جواز تصويرهما و تمثيلهما.

فتحصّل أنّ فى الحديثين خطابين عامّين باعتبار لفظه (ما) الدالّ على التوقيت، و تقييدان لهذين العامّين، و يقع تعارض ما بين التقييدين، لأنّ مقتضى منطوق صحيحه محمّد بن مسلم: أن لا- بأس ما لم يكن حيوانا، و الملك و الجنّ ليسا منه، فيجوز تصويرهما؛ و مفهوم روايه التحف: أن لا- بأس ما لم يكن مثل الروحانى. و الملك و الجنّ من الروحانى فبيهما بأس، و لا يجوز تصويرهما، و المثل الروحانى أعمّ من الحيوان. و محصّل الحديثين ورود المقيدين لعموم الجواز أحدهما أعمّ، و الآخر أخصّ؛ و لكن لا- تنافى بينهما حتّى نأخذ بالمقيّد، أو الخاصّ منهما، لأنّهما متوافقان غير متنافيين، فيجمع بينهما بالعمل - بهما معا، فلا يجوز تصوير الحيوان و الروحانى معا. و ممّا يسهّل الأمر فى المقام أنّ التقييد قد وردا فى مقام التحديد، و كونهما غايتين بعد «ما» التوقيتيه، و هذا لا- يلائم الاختلاف و التعدّد، فلا- بدّ من أن يكون المراد بهما شيئا واحدا، فيقال إنّ المراد بالروحانى خصوص الحيوان للظهور، و التفاهم العرفى، و على

هذا لا دليل على حرمة تصوير الملك و الجن. و يمكن أن يقال إن المصوّر و الممثّل - حيث إنّه يعمل على ما استفاده و ادّخره من حواسّه الظاهره، فهو يصوّرهما على صورته حيوان ما- و لو تخيلا- و هي محكومته بحكم الحيوان. و من هنا تبيّن مسأله أخرى لنا، و هي: أنّ

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ٤٦

تصوير الصوره، و تمثيل المثل على فرض القول بالحرمة فيهما، أو في أيّ منهما لا- يفرق بين تصوير صورته حيوان معهود للمصور، و موجود في الخارج، و بين تصوير حيوان نادر خيالي مفروض - كما إذا صوّر، أو مثّل حيوانا ذا رءوس عديده و أجنحه كثيره لإطلاق الروايات. ثمّ يزداد على ما ذكرنا في المقام بالنسبه إلى الملك و الجنّ ما أشرنا إليه سابقا: من أنّ تعبير مثل الروحاني يفترق مع ذوات الأرواح، فإنّ الأوّل أقرب إلى الملائك، و الأنبياء و القديسين، بخلاف الثاني. و لذلك قلنا: لعلّه محمول على تمثيل المثل لأجل التعيّد و التقديس و جعلها في محاريب، و كئناس للطقوس الدينيه، فإن كان تمثيل الملك و الجنّ لأجل هذا، فلا إشكال في حرمة، و كونه تشريعا في قبال الحقّ و الصواب.

و لا- يخفى عليك أنّ الكلام في مثل المقام يطول بنا إن أردنا التعرّض بجميع أطراف المسأله- كفضيه التعارض و التنافي بين المنطوق و المفهوم في الروايات، و أمثال ذلك- و لكنّها لا تحتاج إلى هذه الإطاله، حيث إنّ الحكم واضح بما ذكرناه، مع أنّ أصل الحرمة محلّ نظر و تأمل - كما أشرنا إليه سابقا مفضّلا في روايات التمثيل - و من جهه أنّها فرع جواز الاعتماد على روايه التحف لإثبات الحكم؛ و هو منظور فيه أيضا،

و إن قلنا و أشرنا مرارا، بكونها متلقاه بالقبول و العمل بها.

و فى آخر الكلام تتيما للبحث ينبغى لنا التعرض لما يترأى أنه العمده فى أدله الحرمة فى المقام. و هى المستفيضه المشتمله على قوله:

«يكلّف أن ينفخ فيها، و ليس بنافخ» حيث إنّ غيرها مورد نظر

الرسائل الفقيهه (للنجمي)، ص: ٤٧

و إشكال كما ذكرنا سابقا. و أما المستفيضه المشار إليها فربما يقال: إنّ الظاهر منها بمقتضى التكليف بالنفخ فى تلك الصور إنّ نحو إيجادها بالتصوير و الخلق تمهيدا للنفخ أولا، و بنفخ الروح تتيما للتصوير و الخلق ثانيا. و بهذا يتحقّق التشبه بالخالق جلّ شأنه. و أمّا مثل الملك و الجنّ، فليس الخلق فيهما كذلك، لأنهما ليسا بموجودين ماديين، حتّى يحتاجان إلى خلق المادّه أولا، و إلى نفخ الروح ثانيا، مثل الحيوان، بل خلقهما و إيجادهما دفعى - سواء قيل بكونهما مجرّده، أم لا - فلا يكون فيهما نفخ روح كما فى الحيوانات، فهما خارجان عن مساق الأخبار المعتمده فى حرمة عمل المجسّمات. و فيه بعد قبول هذا الظهور فى التدريجيه الأولى، و الثانويه كما اعترفنا به سابقا، أنّ الممثل يمثّل الملك و الجنّ، حسب تخيله و تصديقه، بأنهما يتمثّلان بشكل مادى خارجى، و يتشكّلان بأشكال مختلفه. و هذا المقدار من التخيل، و التصديق، و الإمكان كاف لتوجيه الحرمة، و تكليف النفخ إليه. فالظاهر من الروايات: تمثال موجود يكون قابلا لنفخ الروح فيه، و لو كان بنحو الملك و الجنّ، و سائر الأحياء من الإنسان و الحيوان، و لو تخيلا، و اختلاف كيفية إيجاد الملك و الجنّ مع الإنسان و الحيوان لا يوجب عدم قابليه الجميع لنفخ الروح.

### الكلام فى جواز الاقتناء

بقى الكلام فى جواز اقتناء ما حرّم عمله

مثل: تماثيل ذوات

الرسائل الفقهية (للنجمي)، ص: ٤٨

الأرواح، لو قلنا بالحرمة. ولا إشكال في جواز اقتناء ما يجوز عمله، مثل غير تلك التماثيل. قال في الجواهر: أمّا بيعها واقتناؤها، واستعمالها والانتفاع بها، والنظر إليها ونحو ذلك، فالأصل والعمومات والإطلاقات تقتضي جوازه. وما يشعر به بعض النصوص من حرمة الإبقاء - كأخبار عدم نزول الملائكة ونحوها - محمول على الكراهة، أو غير ذلك؛ خصوصا مع أنّنا لم نجد من أفتى بذلك - عدا ما يحكى عن الأردبيلي من حرمة الإبقاء - ويمكن دعوى الإجماع على خلافه. (١)

ولقد قال الشيخ قدّس سرّه: إنّ المحكّي عن شرح الإرشاد للمحقّق الأردبيلي أنّ الاستفادة من الأخبار الصحيحة، وأقوال الأصحاب عدم حرمة إبقاء الصور. انتهى. وقوّره الحاكي على هذه الاستفادة، والمقرّر الحاكي هو: صاحب مفتاح الكرامه أعلى الله مقامه. ويستفاد من كلام الشيخ، وكلام المحقّق الأردبيلي نفسه قدّس سرّه في شرح الإرشاد في المطلب الأوّل من المقصد الرابع من كتاب الصلاة فيما يصلّى فيه. (٢)

عدم مخالفه الأردبيلي أيضا في قبال ذلك الإجماع المنقول. ولا نطيل الكلام في نقل كلمات الأعلام بعد تصريح صاحب الجواهر قدّس سرّه:

بأنّا لم نجد من أفتى بذلك. فينبغي لنا التعرّض للوجوه التي ذكرها الشيخ قدّس سرّه، لعدم جواز الاقتناء.

أولها: ما أفاده بقوله: إنّ الظاهر من تحريم عمل الشيء

---

(١). جواهر الكلام: ٢٢ / ٤٤.

(٢). مجمع الفائده والبرهان في شرح إرشاد الأذهان: ٢ / ٩٣.

الرسائل الفقهية (للنجمي)، ص: ٤٩

مبغوضيه وجود المعمول ابتداء، أو استدامه. و يجب هو نفسه فيما بعد:

بأنّ الممنوع هو إيجاد الصوره، و ليس وجودها مبغوضا حتّى يجب دفعه.

و يمكن استفاده



ذلك من صنعه صنوف التصاوير، حيث إن الحرمة قد تعلقت على الصنعة لا الإبقاء و الاقتناء. أو قلنا بأن المبعوض إنما هو التشبه بالخالق- و هو يحصل بالتأثير- و لا مدخل للأثر بعد ذلك.

و لا- يخفى أن الوجود و الإيجاد بالمعنى المصدرى متّحدان خارجا مختلفان اعتبارا. و إذا تعلّق حكم بأحدهما يتعلّق بالآخر للملازمة العرفية، لو لا القرينه على خلافه. و لذا يرى العرف أن الصنعة، أو التشبه بالخالق إن كان حراما فالمصنوع و المتشبه به حرام أيضا. و معنى حرمة المصنوع و المتشبه به: حرمة الأفعال، و الآثار العرفية الاختيارية المتعلقة بهما، و منها الاقتناء.

و لكن المدعى فى المقام و العمده فى الكلام عدم الملازمة العرفية بين مبعوضيه الإيجاد و الإبقاء؛ كما يشهد على ذلك ورود الروايات الكثيره على جواز الإبقاء و الاقتناء، و عدم وجوب إمحاء تلك التماثل.

نعم لو فهم العرف تلك الملازمه- كما فى حرمة تنجيس المسجد- ابتداء، حيث يدرى أن تلك الحرمة لأجل التحفظ على قداسه المسجد، و عدم جواز هتكه- و لو إبقاء- فيشمل الحكم إبقاء أيضا، و يكون الدليل على حرمة تنجيسه دالا على وجوب التحفظ على طهارته بقاء، و وجوه تطهيره استدامه.

و ما أشرنا إليه: أن العمده فى المقام عدم الملازمه العرفية لأجل

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ٥٠

الإشاره إلى عدم مجال لادعاء ثبوت الملازمه العقلية، فإنّ عدمها أمر مسلّم لا إشكال فيه، و لا ينبغى لأحد أن يدعى ثبوت الملازمه العقلية بين الابتداء و الاستدامه من جهة الحكم الشرعى.

و بهذا يظهر عدم مجال لما استشكله و نقضه الفاضل المحشى الإيروانى فى المقام من حرمة الزنا ابتداء، و عدم وجوب إتلاف ولد الزنا بل حرمة إتلافه بقاء و

و مدّعى وحده الحكم ابتداء و استدامه فى أمثال المقام يدّعى الملازمه العرفيه بينهما، و الإنصاف ذلك- لو لا القرينه على خلافه.

و قد ذكرنا: أنّ التعبيرات الوارده، و الروايات الكثيره الدالّه على جواز الإبقاء، و الاقتناء، و الاستفاده أدلّه على اختلاف الحكمين الابتدائى، و الاستدامى، و هذه الروايات و التعبيرات الوارده قرائن كثيره على أنّ المبعوض و المحرّم هو المعنى المصدري للمحرّم، لا الوجود البقائى.

و ما ذكرناه من الملازمه العرفيه بين الحكمين الابتدائى و الاستدامى نظر عرفى ما دام لم ترد من الشارع قرينه، و بورود القرينه ينعطف نظر العرف و الأذهان إلى ما أراد الشارع من التفكيك بين الحكمين إيجابا و وجودا. و بما ذكرنا: يظهر أنّ جواز الإبقاء المستفاد من الروايات لا يستلزم جواز الابتداء و الإيجاد أيضا.

---

(١). حاشيه الإيروانى على المكاسب: ص ٢٢.

الرسائل الفقهيّه (للنجمى)، ص: ٥١

و ننتقل فى المقام إلى الأخبار التى قيل بدلالاتها على المنع، منها:

صحيحه محمّد بن مسلم، سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن تماثيل الشجر، و الشمس، و القمر. قال: لا بأس ما لم يكن شيئا من الحيوان. «١»

بدعوى أنّ الظاهر من سؤال الراوى عن التماثيل؛ سؤاله عن حكم الفعل المتعارف المتعلّق بها العامّ البلوى به و هو الاقتناء، و قد أجاب الشيخ قدّس سرّه عنه: بأنّ السؤال عن الاقتناء غير ظاهر، لأنّ عمل الصور مركزوز فى الأذهان. و السؤال عن حكم الاقتناء بعد معرفه حرمة العمل، إذ مع عدم حرمة أصل العمل ابتداء لا يحتمل حرمة الاقتناء.

و غير خفى أنّ التعبير فى الروايه لو كان مثل «صنعه صنوف التصاوير»، بمعنى وقوع السؤال عن أصل صنعه كان ظاهر العبارة- السؤال عن أصل العمل و إيجاده.

و فى المقام لىس كذللك؁ لأنّ السؤال وقع عن تماثل الشجر و الشمس. و ظاهر السؤال إن لم يكن عن الاقتناء لكان مجملا من جهه أصل العمل؁ أو الاقتناء؁ أو كليهما.

و لكنّ الإنصاف أنّ النفس تميل إلى قبول ظهور الكلام فى السؤال عن أصل العمل؁ بشاهد أنّ الأسئلة الكثره التى ارتبطت فى الروايات بالتماثل و الصور قد اقترن كلّ واحد منها بقرينه دالّه على قضيه الاقتناء و الإبقاء. فالسؤال إنّما تحقّق بعد أصل العمل؁ و بعد فرض أصل التحقّق؁ بخلاف المقام؁ حيث إنّ السؤال وقع عن نفس تماثل

---

(١). الوسائل: الجزء ١٢؁ الباب ٩٤ من أبواب ما يكتسب به؁ كتاب التجاره؁ الحديث ٣.

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)؁ ص: ٥٢

الشجر و الشمس و القمر؁ بلا- قرينه على الإبقاء و الاقتناء. و على كلّ غايه ما يستفاد من «لا- بأس» ثبوت البأس فى الصور المجسّمه إيجادا؁ أو إبقاء و هو أعمّ من الحرمة- مضافا إلى صراحه أخبار آخر فى الجواز.

و من تلك الوجوه المقامه لحرمة الاقتناء قوله عليه السّلام فى روايه تحف العقول: إنّما حرّم الله الصناعه التى يجىء منها الفساد محضا؁ و لا يكون منه و فيه شىء من وجوه الصلاح؁ إلى قوله عليه السّلام: يحرم جميع التقلّب فيه. «١»

و قد أفاد الشيخ قدّس سرّه: أنّ ظاهره: أنّ كلّ ما يحرم صنعتة- و منها التصاوير- يجىء منها الفساد محضا؁ فيحرم جميع التقلّب فيه بمقتضى ما ذكر فى الروايه بعد هذه الفقره. و قد أجاب عنه رحمه الله: أنّ الحصر فى الروايه بقرينه الفقره السابقه منها الوارده فى تقسيم الصناعات إلى ما يترتّب عليه الحلال و الحرام؁ و ما لا يترتّب عليه إلّا الحرام إضافى بالنسبه إلى هذين

القسمين، يعنى: لم يحرم من هذين القسمين إلّا ما تنحصر فائدته فى الحرام، ولا يترتب عليه إلّا الفساد، بمعنى: أنّ الحرمة إنّما تعلقت بما يترتب عليه الفساد محضاً، فيحرم جميع التقلّب فيه- دون ما يكون فيه الفساد وصلاح معاً و ترتب حرمة جميع التقلّب فى الحرام فى الصورة فى قبال الصورة الثانية. و لكن فى المقام صورته ثالثه ليست فى المورد المحصورين المذكورين، و هو القسم الثالث منها، و هى الصناعات التى يكون عملها مبعوضاً، و متضمناً للفساد من دون ترتب

---

(١). تحف العقول: ٣٣٥.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ٥٣

فساد على إبقائها واقتنائها، و جميع التقلّب فيها.

و لكن صريح الروايه: «إنّما حرّم الله الصناعات التى يجىء منها الفساد محضاً، و لا يكون منه و فيه شىء من وجوه الصلاح، فحرام تعليمه، و تعلّمه، و العمل به» بمعنى أنّ الصناعات التى يجىء منها الفساد محضاً- مثل البرابط و المزامير، و الصلبان و الأصنام- حرام بجميع شئونها. و هذه هى الضابطه و العله للحرمة المطلقة. لا أنّ الحرمة إذا تعلقت بشىء، و صناعاته تكشف عن الفساد المحض فى المتعلّق، بل يمكن أن يكون الشىء ذا وجوه فساد و صلاح يكون هو بالنسبه إلى وجوه الصلاح محللاً، و بالنسبه إلى وجوه الفساد محرّماً.

و مثل هذا الشىء ليس فيه الفساد محضاً ليكون محرّماً بجميع شئونه، و لا يحتاج بعد إلى قضيه كون الحصر إضافياً، أو حقيقياً. و قد أشرنا إلى ذلك فى منعقد الكلام فى أوّل الرساله.

و من الوجوه المقامه لعدم جواز الاقتناء، ما رواه الكليني عن عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلى عن السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

قال أمير المؤمنين عليه

السّلام: بعثنى رسول الله إلى المدينة فقال: لا تدع صورته إلّا محوتها، ولا قبراً إلّا سوّيته، ولا كلباً إلّا قتلته. «١»

قال الشيخ قدّس سرّه: إنّ سياق النبويّ ظاهر في الكراهه، كما يدلّ عليه عموم الأمر بقتل الكلاب، وقوله عليه السّلام: في بعض هذه الروايات ولا

---

(١). الوسائل: ٣/ ٥٦٢، الباب ٣ من أبواب أحكام المساكن، الحديث ٨.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٥٤

قبراً إلّا سوّيته. ومن الواضح أنّ سياق الروايه بمقتضى عموم الحكم في الصوره، و القبر، و الكلب لا يلائم، مع استحباب محو الصور و تسويه القبور و قتل الكلاب، و مع كراهه الإبقاء عليها، لأنّ القبر و الكلب يمكن أن يكونا مملوكين ذوى مالئيه للغير، و يكون إعدامهما غير جائز، و لا- تسوّغه الكراهه. و حمل الروايه على خصوص موارد الجواز خلاف الظاهر. و لكنّ روايات الرخصه، و جواز الإبقاء على تلك الأمور مجوّزه، و قرائن على حمل النهى في هذه الروايه، و أمثالها على خصوصيّه كانت من جانب الأمير صلوات الله عليه في هذه السفره، أو السفره إلى اليمن لا في أسفاره الأخر؛ و لا بلفظ عام في جميع السفرات، و لا بلفظ عام بالنسبه إلى جميع المكلفين. نعم في البحار: أنّه قد ورد نحوه من طريق أبي الهياج قال: قال عليّ عليه السّلام: أبعثك على ما بعثنى عليه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم:

لا ترى قبراً مشرفاً إلّا سوّيته، و لا تمثالاً إلّا طمسته. «١»

و الظاهر أنّ الخصوصيّه المذكوره ليست في جميع الأسفار، و لا في جميع المسافرين، بل في السفره الأولى إلى ديار الشرك و الكفر. و هي شاهده إلى أنّ تلك الخصوصيّه

كون التصوير أصناما، و الكلاب مؤذيات، و القبور معاهد و معابد، أو مسنّات، و يشهد على التسنيم ما تقدّم فى الروايه، و لا ترى قبرا مشرفا إلّا سوّيته. و يمكن حمل هذه الموارد على مثل ما ورد فيما قدّمناه من قول الصادق عليه السّلام: إنّما عنيت بقولى: من مثل مثلا من نصب دينا غير دين الله و دعا الناس إليه،

(١). بحار الأنوار: ١٨ / ٨٢.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ٥٥

و بقولى: من اقتنى كلبا مبغضا لنا أهل البيت، اقتناه، فأطعمه، و سقاه، من فعل ذلك خرج من الإسلام.

و من تلك الوجوه لعدم جواز الاقتناء، ما عن قرب الإسناد بسنده عن عليّ بن جعفر عن أخيه عليه السّلام قال: سألته عن التماثيل هل يصلح أن يلعب بها، قال: لا. و قال الشيخ قدّس سرّه: لا يدلّ إلّا على كراهه اللعب بالصورة و لا منعها، بل و لا الحرمة إذا كان اللعب على وجه اللهو.

و لا يخفى أنّ فى روايه عليّ بن جعفر عن أخيه قال: و سألته عن البيت فيه صوره طير، أو سمكه، أو شبهه يلعب به أهل البيت هل تصلح الصلاه فيه؟ قال: لا، حتّى يقطع رأسه، أو يفسده. سيجىء تفصيل الروايه و التعرّض لمفادها، و نشير فى المقام إلى عدم شبهه فى تقرير الروايه للعب أهل البيت بالتماثيل، و تجويزها ذلك. فجواز الإبقاء و اللعب بها مفروغ عنهما، فلا بدّ من حمل الروايه على الكراهه.

و من تلك الوجوه، ما ورد فى إنكار أنّ المعمول لسليمان - على نبينا و آله و عليه السّلام - هى تماثيل الرجال و النساء. فقد ورد فى تفسير قوله تعالى: يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُونَ مِنْ مَّحَارِبٍ وَ تَمَاثِيلَ. «١»

قول الإمام عليه

السّلام: و الله ما هي تماثيل الرجال و النساء، و لكنّها تماثيل الشجر و شبهه. «٢»

(١). سبأ: ١٣.

(٢). الوسائل: ٢١٩ / ١٢، الباب ٩٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١.

الرسائل الفقهيه (للنجومي)، ص: ٥٦

فإنّ هذا الإنكار يرجع إلى مشيّه سليمان للمعمول- كما هو ظاهر الآيه- دون أصل العمل. فدلاً على كون مشيّه وجود التمثال من المنكرات التي لا تليق بمنصب النبوه. و قال الشيخ قدّس سرّه: ظاهر تفسير الآيه رجوع الإنكار إلى مشيّه سليمان عليه السّلام لعملهم، بمعنى إذنه فيه، أو إلى تقريره لهم في العمل. و الإنصاف أنّ ظاهر الآيه الشريفه يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ لِّلْاِقْتِنَاءِ. و لا يخفى أنّ تصدّى الإمام سلام الله عليه للدفاع عن سليمان بالنسبه إلى الاقتناء مشعر بأنّ الاقتناء المذكور غير لائق بشأن سليمان عليه السّلام. و غايه هذا كراهه مثل هذا الاقتناء، أى: اقتناء تماثيل الرجال و النساء مكروها- دون اقتناء تماثيل الشجر و شبهه- و قد ذكرنا سابقاً: أنّ كلمه التمثال ظاهره فى المجسمه، لو لا القرينه على خلافها.

و بهذه المناسبه نشير إلى أنّ فى التمدّن القديم كان يبنى أقواس و محاريب، و تجعل فيها تماثيل و مجسمات من القديسين، أو الفنّانين و المشاهير؛ و لم يكن من المعهود أن تعمل الصور المجسمه من غير ذات الأرواح إلّا فى القرون المتأخّره، و هذا أيضاً شاهد على كون المراد من التماثيل مجسمات لا صور محضه. و من تفسير الإمام الصادق عليه السّلام:

ينحصر المحظور فى خصوص مجسمه ذوات الأرواح. و قول الشيخ قدّس سرّه قبل هذا: إنّ الظاهر شمولها للجسم و غيره- لعلّه منظور فيه، بل الظاهر هي الأجسام لا غير.

و غير خفى وروود روايات كثيره فى الوسائل

الصلاه من أبواب لباس المصلّي، أو مكانه تتعرض للستور و الوسائد و الأثواب، أو وجود التماثيل و الصور؛ و قد سئل المعصوم عليه السلام عن وجودها في البيت، و عن الصلاة معها، و عن اللعب بها، سواء قلنا بظهور بعضها في المصوّرات، أو في المجسّمات، أو مطلقات تشملهما.

و استفاد من تلك الروايات كراهه وجود الصور و التماثيل في البيوت؛ سيّما إذا كانت في جهه القبلة، و كذا كراهه الصلاة مع تلك الصور و التماثيل، و إن كانت في غير البيوت مثل: المسجد أو غير المسجد، كما استفاد الإطلاق من صحيحه محمّد بن مسلم قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصليّ و التماثيل قدّامى، و أنا أنظر إليها؟ قال: لا، اطرح عليها ثوبا، و لا بأس بها إذا كانت عن يمينك أو شمالك، أو خلفك أو تحت رجلك، أو فوق رأسك، و إن كانت في القبلة، فألق عليها ثوبا و صلّ. «١»

و على كلّ استفاد من جميع هذه الروايات جواز الإبقاء، و اقتناء الصور و التماثيل. و عدم ورود الأمر بمحوها رأسا، و عدم حرمة الإبقاء عليها، بل كلّ روايه تعلّمتنا طريقا لرفع الكراهه، و بعضها مصرّحه بالجواز؛ و الكراهه المستفاده مخصوصه بكون التماثيل و الصور في البيوت، أو في المسجد، أو مصاحبه مع صلاه المصلّي. و أمّا جواز الإبقاء و الاقتناء بلا كراهه في غير هذه الموارد مستفاده من الروايات، بل مصرّحه بها. و نقل جميع الروايات الواردة قد يطول بنا. و ما أحسن

---

(١). الوسائل: ٣ / ٤٦١، أبواب مكان المصلّي، الباب ٣٢، الحديث ١.



لا ذيل كلامه: الإنصاف أنّ ملاحظه مجموع الأخبار الواردة في ذلك الباب، و في باب لباس المصلّي في كراهه الصلاه في ثوب فيه تماثيل، أو درهم كذلك توجب القطع بعدم حرمة الإبقاء بالنسبه إلى غير المجسّمه، و القريب من القطع بالنسبه إليها، فلا ينبغي التأمل في الجواز. (١)

و قد عرفت من مطاوى الكلام أنّ القطع بحرمة المجسّمه في صورته ترتّب الفساد المحض عليها.

و من الجدير أن نشير هنا إلى ما ذكرنا سابقا: أنّ العرف يرى الملازمه بين الحكمين الابتدائي و الاستدامي نظرا إلى ظواهر الأحاديث و الروايات الواردة، مع عدم لزوم هذه الملازمه بنظر العقل، و إمكان الحرمة الابتدائية، و الإباحه الاستداميه بالقرينه. و الإنصاف أنّ الذوق العرفي يأبى عن الحكم بحرمة الإيجاد ابتداء مع القطع بجواز الإبقاء، و سائر التقلّبات بعد الإيجاد. و هذا من الشواهد القويّه على أصل جواز العمل ابتداء.

ثمّ إذا جاز الإبقاء و الاقتناء - يجوز البيع و الشراء و الإهداء، و سائر التقلّبات بمقتضى القواعد المقرّره. و قلنا: إنّ حرمة الشيء بجميع الجهات و التقلّبات مختصه بموارد الفساد المحض، حتّى لو قلنا بحرمة الإيجاد ابتداء فإنّه في هذا الفرض يحرم أخذ الأجره على إيجاد المحرّم -

---

(١). حاشيه الطباطبائي على المكاسب: ٢٢.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٥٩

بخلاف أخذ الأجره للتحفّظ عليه - و يجوز بيع الصور، أو التمثال لكونه مالا، و ربّما يكون من أنفس النفائس؛ و بهذه المناسبه و العله تتصاعد و تتنازل قيمته حسب مهاره الصانع و الفنّان، و المصوّر و الرسّام و المجسّم، بحيث ربّما يبذل في قبال صورته مصوّره أبهض الأثمان و أغلاها، و يترتّب على هذا ضمان الماليه في صورته إتلافها، أو إيراد النقص عليها. و ممّا لا شكّ

فيه إننا نشتاق إلى زياره العلماء المتقدمين، و الأوتاد الكاملين و حتى الأئمه الطاهرين بتصاويرهم. كما أن بأيدينا صورتين من صلاتي الجماعه في أحدهما: أمام الجماعه سيد هاشمي جليل القدر، و اختلف فيه أنه السيد المجدد الشيرازي، أو السيد إسماعيل الصدر. و في الأخرى: إمام الجماعه شيخ جليل القدر، و اختلف فيه أنه المولى الجليل الآخوند الملاً فتح على السلطان آبادي، أو الآخوند الملاً قربان على الزنجاني. و لا شك أننا نشتاق إلى معرفه صاحبي الصورتين كمال الاشتياق. فكيف يمكن أن يقال بوجود الفساد، و سبب الحرمة في الصورة و التمثال؟

و من المعلوم جداً أن الاعتناء، و تقويم القيم و الأثمان الغاليه التي تقدر بها الصور و التماثيل - إنما هي بلحاظ الصورة و التماثيل، لا المادّه المحضه المجردّه. نعم إن كان التمثال ممّا يعصى الله تبارك و تعالى به- بحيث صار محلاً للفساد المحض كالصلبان و الصنم، و تماثيل القديسين التي توضع في الهياكل و الكنائس و الأديرة للمشرك، و العباده الباطله و الطقوس الدينيه المشركه؛ فصنع مثل هذا التمثال و بيعه

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٦٠

و شراؤه، و إبقاؤه و اقتناؤه لأجل هذه الأمور المحرّمه حرام. و لكنّ التحفّظ عليها- حتى التحفّظ على صنم معروف كاللآت و العزّي للاستخفاف و الإراده بمجتمع راشد راق ذى عقل رقيّ، ليعتبر بحضاضه عبده الصنم، و سخافه عقولهم جائز، بل راجح و ليس فيه فساد.

و في الختام نشير بإجمال إلى مسأله و هي: أنه لا إشكال في جواز النظر إلى ما هو حرام في نفسه مثل: آلات القمار، و الخمر و المسكر، و القتل و التعذيب و غيرها. بمعنى أنه ليس من الأحكام و الآثار المترتبه على هذه

الموضوعات المحرّمه حرمة النظر إليها؛ إلّا أن يكون نفس النظر إلى موضوع حراما شرعا، و ربّما لا يكون ذلك الموضوع حراما ولا مكروها في حدّ نفسه، مثل النظر إلى عوره الغير؛ فالعوره محلّ تعلق الأحكام الخمسه التكليفيّه، و لكنّها متوجّهه إلى صاحب العوره دون الناظر الذي ربّما ينظر من دون التفات من صاحب العوره. ففي هذه الصوره يحرم النظر إلى العوره سواء التفات صاحب العوره إلى هذه النظرة المحرّمه، أم لا.

فلا-ريب إذا في جواز النظر إلى الصوره و المجسّمه و التمثال، حتّى في صوره كون الناظر مخالفا لذي الصوره و المثل في الذكوريّه و الأنوئيّه، لعدم الدليل على الحرمة و الرجوع إلى البراءه، حتّى لو كان النظر موجبا للافتتان و الالتذاذ مثل: تمثيل ذي الصوره و المثل في الخيال التذاذا بها.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٦١

نعم إن كان النظر علّه تامّه للوقوع في الحرام، أو كان النظر إلى صوره أجنبيّه معلومه مصونه محترمه، أو إلى تمثالها موجبا للهتك، و إيذاء صاحب الصوره و التمثال؛ بحيث يرى العرف أنّه نظره شيطانيه التذاذا و تعرّضا للنواميس المحترمه، فلا يبعد الحكم بالحرمة في هذه الصور، و حرمة النظر حينئذ بخصوصها ليس من جهه النظر إلى الصوره و التمثال.

و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

هذا ما سنح بخاطر العبد المفتقر إلى رحمه الله و تأييده مرتضى الحسيني النجومي في المسأله.

و الله العالم بأحكامه.

و كتبت الرساله بتلخيص و استعجال، و نستغفر الله من الزلل حامدا له و مصليا و مسلما على سيّد رسله محمّد و آله الطيبين الطاهرين أوّلا و آخرا.

١٤١٤ هجريّه

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٦٢

## رساله في نجاسه الخمر و المسكرات

### إشاره

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٦٣

### [المقدمه]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ وَاللَّعْنَةُ الدَّائِمَةُ عَلَى أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ مِنَ الْآنَ إِلَى قِيَامِ يَوْمِ الدِّينِ.

وَجَّهَتْ دَعْوَهُ مَبَارَكُهُ إِلَيَّ لِلْمَشَارَكَةِ فِي الْمَوْثَمِ الْمَزْمَعِ عَقْدَهُ تَبْجِيلًا- وَ تَكْرِيمًا بِحَقِّ الْمُحَقِّقِ الْمُقَدَّسِ الْمُؤَلَّى أَحْمَدَ الْأُرْدُبِيلِيَّ قَدَّسَ اللَّهُ تَعَالَى سِرَّهُ فَرَأَيْتَهَا مِنْ أَلْطَافِ اللَّهِ وَ عِنَايَتِهِ بِالنَّسَبِ لِي وَ الْمُفْتَرَضِ عَلَيَّ تَلْبِيَّتِهَا تَقْدِيرًا وَ اِمْتِنَانًا. وَ حَيْثُ إِنَّ هَذَا الْمُؤَلَّى الْمُقَدَّسَ تَصَدَّرَ وَ تَفَرَّدَ فِي الْمَتَأَخِرِينَ بِالْفَتْوَى بِطَهَارَةِ الْخَمْرِ وَ تَبَعَهُ بَعْضُ الْقَلَائِلِ الْقَائِلِينَ بِهَذَا الْقَوْلِ مِثْلَ الْمُؤَلَّى مُحَمَّدَ أَمِينَ بْنِ مُحَمَّدِ شَرِيفِ الْأَسْتِرْآبَادِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ أَلْفَ رِسَالَهُ وَجِيزَهُ فِي ذَلِكَ وَ كَمَ فِيهَا تَشْنِيعٌ وَ تَحَابِسٌ عَلَى عُلَمَائِنَا الْأَكَارِمِ وَ الرِّسَالَةَ مَوْجُودَهُ ضَمِنَ مَجْمُوعَهُ خَطِيئَتِهِ فِي ...

وَ رَدِّ السَّيِّدِ نِظَامِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ الْعُلُويِّ الْعَامِلِيِّ

الرِّسَالَةِ الْفَقْهِيَّةِ (لِلنَّجُومِيِّ)، ص: ٦٤

الْمَذْكُورِ فِي الرِّوَايَةِ النَّضْرَةِ فِي عُلَمَاءِ الْمَائَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ «١» عَلَى الْأَمِينِ بِتَأْلِيفِ رِسَالَتِهِ فِي نَجَاسَةِ الْخَمْرِ وَ هِيَ مَوْجُودَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْعُلَمَاءِ الْمَغْفُورِ لَهُ آيَةَ اللَّهِ الْمَرْعُوشِيِّ ضَمِنَ مَجْمُوعَهُ خَطِيئَتِهِ. «٢»

وَ هَذِهِ الْفَتْوَى سَبَّبَتْ قِيَامَ الْعُلَمَاءِ وَ الْفَضْلَاءِ بِتَأْلِيفِ رِسَالَتِهِ فِي نَجَاسَةِ الْخَمْرِ حَتَّى رَدَّ تَلْمِيزَ هَذَا الْمُؤَلَّى الْمُكْرَمِ الْأَمِيرِ فَضْلِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الْأَسْتِرْآبَادِيِّ أَسْتَاذِهِ بِتَأْلِيفِ رِسَالَتِهِ مُسْتَقْلَةً فِي الْمَسْأَلَةِ وَ كَذَا الْقَاضِي نُورُ اللَّهِ بْنِ شَرِيفِ الْحُسَيْنِيِّ الْمَرْعُوشِيِّ التَّسْتَرِيَّ الشَّهِيدِ ١٠١٩ بِرِسَالَتِهِ فِي نَجَاسَةِ الْخَمْرِ فَأَحْبَبْتُ التَّعَرُّضَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَجَاءَ بِحَمْدِ اللَّهِ رِسَالَتَهُ مُخْتَصِرَةً مَبْذُولَةً جُهُودًا فِي تَأْلِيفِهَا وَ تَنْسِيقِهَا وَ إِنْ هِيَ لَا تَخْلُو مِنْ نَقْصٍ وَ نَظَرٍ وَ لَكِنِ الْمَأْمُولُ أَنْ تَتَقَبَّلَ بِقَبُولِ حَسَنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

تمهيدا للورود في المسأله نشير إلى أن الأمين الأستراآبادى قد ركز نظره و كلامه فى خصوص تعارض الروايات الوارده فى الطهاره و النجاسه و ریح روايات الطهاره على معارضتها تمسكا بمخالفتها لقول العامه القائلين بنجاسه الخمر و غص نظره عن الكتاب و عن المجمع عليه أو شبهه فى المسأله. مع أن ظاهر الوظيفه الوارده فى باب ما يعالج به تعارض الروايات من الجمع و الترجيح و غيرهما أن الترجيح فى الرتبه الأولى بموافقه الأمرين الكتاب و المجمع عليه و ترك العمل بما خالف الكتاب و الشاذ و غير المجمع عليه و فى بعض

(١). ص ٢٧ - ٣٠.

(٢). فهرست المرعى، ج ١٩، ص ٤٠٥، ٤ / ٧٥٩١.

الرسائل الفقهيہ (للنجومى)، ص: ٦٥

الروايات قدّم الكتاب على المجمع عليه و فى بعض آخر قدّم المجمع عليه على الكتاب. فاللزام الأخذ ابتداء بما وافق كتاب الله و طرح ما خالفه على ما نطق به القرآن الحكيم أيضا بقوله العزيز: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ.﴾ (١)

و قضيه لزوم الأخذ بما خالف العامه بعد الكتاب و المجمع عليه، استرشادا بمضمون الروايات الوارده أن المتعارضين لو كانا متوافقين مع الكتاب تصل النوبه إلى الأخذ بما خالف العامه ففى روايه داود بن الحصين عن عمر بن حنظله و إن كانت الروايه فى شأن الحكمين الناظرين فى حق المتخاصمين ينظر إلى ما كان من روايتهما عتبا فى ذلك العدى حكما به المجمع عليه أصحابك فيؤخذ به من حكما و يترك الشاذ الذى ليس بمشهور عند أصحابك فإن المجمع عليه لا ريب فيه. ثم بعد جملات يقول عمر بن حنظله: فإن كان الخبران عنكم

مشهورين قد رواهما الثقات عنكم؟ قال: ينظر فيما وافق حكمه حكم الكتاب و السنه و خالف العامه أخذ به. قلت: جعلت فداك وجدنا أحد الخبرين موافقا للعامه و الآخر مخالفا لها بأى الخبرين يؤخذ؟ قال:

بما يخالف العامه فإن فيه الرشد. «٢»

و فى مرفوعه زراره بن أعين: يا زراره خذ بما اشتهر بين أصحابك

---

(١). سورة النحل / ٦٤.

(٢) جامع أحاديث الشيعة، مج ١، المقدمات، ص ٦٢.

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ٦٦

و دع الشاذّ النادر. «١»

و فى المستدرک عن الشيخ المفيد فى رساله العدد عن أبى عبد الله عليه السلام: إذا أتاكم عنّا حديثان مختلفان فخذوا بما وافق منهما القرآن فإن لم تجدوا لهما شاهدا من القرآن فخذوا بالمجمع عليه فإن المجمع عليه لا ريب فيه فإن كان فيه اختلاف و تساوت الأحاديث فيه فخذوا بأبعدهما من قول العامه. «٢»

و فى رساله سعيد بن هبه الله الزاوندى فى أحوال أحاديث أصحابنا بسنده عن محمد بن أبى عمير عن عبد الرحمن بن أبى عبد الله قال: قال الصادق عليه السلام: إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فأعرضوهما على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه فإن لم تجدوهما فى كتاب الله فأعرضوهما على أخبار العامه فما وافق أخبارهم فذروه و ما خالف أخبارهم فخذوه. «٣»

و بعد هذه المقدمه نقول: ان مقتضى الأدله الوارده نجاسه الخمر بلا إشكال و ممّا ادعى عليها الإجماع و لا اشكال أنّها المشتهره بين فقهاءنا بل فقهاء المسلمين عموما. و فى الجواهر: ان الأظهر و المشهور نقلا و تحصيلا قديما و حديثا بيننا و بين غيرنا شهره كادت تكون إجماعا، بل هى كذلك النجاسه و ادعى الإجماع على النجاسه جماعه

---

(١). جامع أحاديث الشيعة، مج

(٢). جامع أحاديث الشيعة، مج ١، المقدمات، ص ٦٣.

(٣). جامع أحاديث الشيعة، مج ١، المقدمات، ص ٦٩.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ٦٧

### [فتاوى العلماء]

قال سيد أعلام الهدى أعلى الله مقامه الشريف في الناصريات: المسألة السادسة عشره: الخمره نجسه و كذلك كل شراب يسكر كثيره. لا خلاف بين المسلمين في نجاسه الخمر إلا ما يحكى عن شذاذ لا اعتبار بقولهم و اللذى يدل على نجاستها قوله تعالى: **إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ** - إلى قوله: - **عَمَلِ الشَّيْطَانِ**، و قد بينا أنّ الرّجس و الرّجز بمعنى واحد في الشّراب فأما الشّراب الذى يسكر كثيره فكل من قال:

أنّه محرّم الشرب ذهب إلى أنّه نجس كالخمر و إنّما يذهب إلى طهارته من ذهب إلى اباحه شربه و قد دلت الأدلّه الواضحه على تحريم كل شراب أسكر كثيره فوجب أن يكون نجسا لأنّه لا خلاف في أنّ نجاسته تابعه لتحريم شربه. «١»

و قال الشيخ الطوسى فى المبسوط: و الخمر نجسه بلا خلاف و كلّ مسكر عندنا حكمه حكم الخمر. (كتاب المبسوط، ج ١، ص ٣٦، طبعه طهران). و فى الجواهر لم يعتد بالخلاف فى المبسوط.

و فى السرائر بعد نفى الخلاف عن نجاسه الخمر حكى عن بعض أصحابنا ما يقتضى الطّهارة، ثمّ قال: و هو مخالف لإجماع المسلمين فضلا عن الطائفه فى أنّ الخمر نجس و فى المحكى عن نزهه يحيى بن سعيد من أنّ القول بطهاره الخمر خلاف الإجماع و فى الذكري أنّ القائل بالطّهارة تمسّك بأحاديث لا تعارض القطعى. و كذا ادّعى الإجماع على النجاسه أمثال ابن زهره و المحقّق و العلّامه و الشهيد

---

(١). سلسله الينايع الفقيهيه، ج ١، ص ١٤٥.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ٦٨

و المتأخرين عنهم. ففى

غنيه النزوع الخمر نجسه بلا- خلاف إلّا مَمَّن لا يعتدّ به. وقوله تعالى: إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ يَدُلُّ عَلَى نَجاستها و كلّ شراب مسكر نجس. «١»

وقال العلامة الحلّي أعلى الله مقامه الشريف في المختلف: الخمر و كلّ مسكر و الفقاع و العصير إذا غلى قبل ذهاب ثلثيه بالنار أو من نفسه نجس. ذهب إلى ذلك أكثر علمائنا كالشيخ المفيد و الشيخ أبي جعفر و السيّد المرتضى و أبي الصلاح و سلار و ابن إدريس و قال أبو علي بن أبي عقيل: من أصاب ثوبه أو جسده خمر أو مسكر لم يكن عليه غسلهما، لأنّ الله إنّما حرّمهما تعييداً لا- لأنهما نجسان. و قال أبو جعفر بن بابويه: لا بأس بالصّلاه في ثوب أصابه خمر. لنا، أولاً الإجماع على ذلك فإنّ السيّد المرتضى قال: لا- خلاف بين المسلمين في نجاسة الخمر إلّا ما يحكى عن شذاذ. و قال الشيخ: الخمر نجس بلا خلاف و قول السيّد المرتضى و الشيخ حجّه في ذلك فإنّه إجماع منقول بقولهما و هما صادقان فيغلب على الظنّ ثبوته و الإجماع كما يكون حجّه إذا نقل متواتراً فكذا إذا نقل آحاداً. انتهى كلام العلامة في المختلف. «٢»

و في محكّي المعالم: لا نعرف فيه خلافاً و كذا في محكّي المدارك:

أنّه قطع به الأصحاب و في محكّي المدارك و الذخيره: لو لا الشهره العظيمه و الإجماع المنقول لكان القول بالطّهارة متّجهاً. و العجب أنّه مع

---

(١). سلسله الينايع الفقهيّه، ج ١، ص ١٤٥.

(٢). مختلف الشيعه، ص ...، طبعه حجرّيّه.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٦٩

ورود الروايات المتكثرة الدّالّه على الطّهارة ادّعوا هؤلاء الأعظم أنّا لا نعرف خلافاً و



قد نقلنا آنفا عن الذكري أنّ هذه الأحاديث لا تعارض القطعي.

وقال الشيخ البهائي قدس الله سرّه من المتأخرين في الجبل المتين: أطبق علماء الخاصّه و العامّه على نجاسه الخمر إلّا شرذمه منّا و منهم لم يعتدّ الفريقان بمخالفتهم إلى غير ذلك من كلمات الأعلام.

و يقول المحقّق في المعتبر: الخمر نجس العين و لكنّه يعترف على الخلاف و عدم تحقّق الإجماع المفيد و في آخر كلامه: لكن مع اختلاف الأصحاب و الأحاديث يؤخذ بالأحوط في الدين، و قال الشيخ الأعظم الأنصاري قدس سرّه في كتاب الطّهارة: من العجيب شكّ المحقّق في المقام. و كيف كان لا- يسعنا الكلام في المقام في قضيه الإجماع المحقّق المحصّل و في فائده الإجماع المنقول و في قضيه انعقاد مثل هذا الإجماع في نجاسه الخمر مع أنّه قد اشتهر خلاف الصدوق و أبي علي بن أبي عقيل و النعماني في نجاسته، و لكنّ المستفاد من عبارات أعلام الطائفة أنّ القول بنجاسه الخمر قول يشبه بالمجمع عليه بحيث لا يتجرأ الإنسان على مخالفته مع غصّ النظر عن سائر الأدلّه مثل الكتاب و الأحاديث، و قال بعض المحقّقين المتأخرين إنّ في دعوى السيّد و الشيخ الإجماع على النجاسه نحو من الوهن. إذ كيف يخفى عليهما خلاف مثل الصّيدوق الّذي هو على رأس مدرسه فقهيّه كبيره. و نحن نقول: أنّ تعبيرهما في المقام كاف في وهن مخالفتي هذا الاتّفاق و الإجماع

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٧٠

و معتذرا عن سوء الأدب نقول: إنّ تعبير السيّد و الشيخ مع اطلاعهم على كتب الصدوق و فتاواه و جلاله قدره و كونه على رأس مدرسه فقهيّه كبيره بأنّ القائل بالطّهارة من الشّداذ لا اعتبار بقوله تعبير

موهن بالنسبه إلى الصدوق و مخالفته و هذا يشهد على عدم اعتنائهم بقول القائل بالطهاره مثل الصّيدوق و ابن أبي عقيل و النعماني، كما أنّ الكلام المتقدّم للشيخ البهائي من المتأخرين في الجبل المتين يشبه مثل هذا الوهن بالنسبه للمحقّق الأردبيلي من المتأخرين و من تبعه و من العجيب ادّعاءهم و لو نقلا- الاتّفاق على نجاسه الخمر مع أنّ روايات الطّهاره بكثرتها و وثاقه روايتها و معروفيتهم بمرأى منهم و منظر، و هذا يدل على عدم اعتناء أغلبهم بل كلّهم لو لا شذاذ في البين على هذه الرّوايات الدالّه على الطّهاره، و لسنا نحن في مقام ادّعاء انعقاد الإجماع المحقّق منهم على النّجاسه حتّى يرد على هذا الادّعاء ما يرد في أمثال المقام من عدم تحقّق إجماع الكلّ و كون مثل هذا الإجماع مدركيا لاحتمال استنادهم في الحكم بالرّوايات الوارده و تتكلف لإثبات نقض مثل هذا الإجماع باثبات المخالف في المسأله و أمثال ذلك، بل ننظر إلى مثل هذا الادّعاء من الأعلام في المسأله بحيث لا يمكن غضّ النظر عنه قطعاً و لا الالتفات إلى أخبار الطّهاره تبعاً. قال المحقّق المقدّس بعدم ثبوت الإجماع كما صرّح به السيّد و يدلّ عليه مكاتبه علىّ بن مهزيار حيث كان الخلاف بين الأصحاب موجوداً. «١»

---

(١). مجمع الفائده و البرهان، ج ١، ص ٣٠٩.

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ٧١

و من العجب أنّ السيّد أعلى الله مقامه مع النظر إلى هذه المكاتبه و مخالفه الصدوق و من تبعه حكم بالاتّفاق و الإجماع و أعجب من ذلك معالجه نفس المكاتبه لهذا الاختلاف و حكومتها على الرّوايات الوارده الدالّه على الطهاره.

**[الاستدلال بالكتاب]**

و أمّا الاستدلال بالكتاب فبالآيه الشريفه: **إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ وَ**

بدعوى دلالة كلمه الرّجس على النجاسه و قد مرّ كلام السيّد فى الناصريات أنّ الذى يدلّ على النجاسه قوله تعالى: إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ و دعوى الشيخ فى المبسوط الإجماع على كون الرّجس بمعنى النجس و قالوا فيه بمنع الدّلاله فإنّ المشهور بين أهل اللّغه كما صرّح به فى المدارك أنّ الرّجس هو المأثم و المستقذر و لو سلّم كونه بمعنى النجس، فالنجس يطلق لغه على كلّ مستقذر و إن لم يكن نجسا بالمعنى الشرعى و لم يثبت كون الرّجس بمعنى النجاسه العينيه الخارجيه سيّما فى عصر نزول الآيه الشريفه. و سياق الآيه بمقتضى كون الرّجس وصفا للأعيان المذكوره و عطف الميسر و الأنصاب و الأزلام على الخمر يأبى عن ذلك لعدم كون الميسر و غيره من النجاسات و هو أيضا غير مناسب مع قوله تعالى: مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَلَا بَدَّ مِنْ كُونِ الْوَصْفِ عَمَلًا خَارِجِيًا و فعلا من الأفعال كما هو الشأن فى لزوم تعلق الأحكام التكليفية الخمسه على فعل من أفعال المكلفين الاختياريّه فقوله تعالى:

(١). المائده / ٩٠.

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ٧٢

فَاجْتَنِبُوهُ يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ الْمُنَاسِبَةِ لِكُلِّ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ كَالشَّرْبِ وَاللَّعْبِ وَنَحْوَهُمَا، هَذَا.

وقالوا: إنّ الرّجس بمعنى النّجس و هو خبر للخمر فقط و خبر المعطوفات مقدّر من نحوه كذا فى قلائد الدرر فى بيان آيات الأحكام بالأثر للعلامة المحقّق الشيخ أحمد الجزائرى و سيأتى شبه تأييد لهذا النظر، و الانصاف أنّه خلاف الظهور قطعا لظهور كون الرّجس بمعنى جامع خبرا للجميع فلم تدلّ الآيه الكريمة على خصوص نجاسه الخمر و لكن كون الرّجس بمعنى المأثم و المستقذر لا يتنافى مع كون المراد من

المستقدر بالنسبه إلى خصوص الخمر النجس بالمعنى الشرعى ولا بدّ من أن يكون المراد من الرّجس بالنسبه إلى الخمر فى الآيه هى النجاسه بالمعنى الشرعى لاستناد المعصوم إلى الآيه و كلمه الرّجس لنجاسه الخمر. فى روايه خيران الخادم الثقه المرويه فى الكافى و التهذيب و الإستبصار بطريق ليس فيها من يتوقّف فى شأنه إلّما سهل بن زياد و الضعف منجبر بعمل الأصحاب و هى كتبت إلى الرّجل عليه السلام عن الثوب يصبه الخمر و لحم الخنزير أ يصلّى فيه أم لا؟ فإنّ أصحابنا اختلفوا فيه فقال بعضهم: صلّ فيه فإنّ الله إنّما حرّم شربها و قال بعضهم: لا تصلّ فيه فكتب عليه السّلام: لا تصلّ فيه فإنّه رجس. (وسائل الشيعه، باب ٣٨ من أبواب النّجاسات).

فإنّ نهى الإمام عليه السّلام عن الصّلاه فى الثوب يصبه الخمر و تعليله بأنّه رجس إنّما هو من جهه النجاسه فقط إذ مجرّد تحريم الشرب على

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ٧٣

التقرير الوارد فى الزّوايه لا يوجب بطلان الصّلاه كالصّلاه فى الثوب الّذى يصبه السمّ المائع فالرجس فى الزّوايه لا بدّ من أن يكون بمعنى النجس. و قد نفى الشيخ فى التهذيب الخلاف عن كون الرّجس بمعنى النجس. و قال فى التهذيب عند كلام المفيد بأنّ الخمر و نبيذ التمر و كلّ شراب مسكر نجس الخ. «١» فالّذى يدلّ على ذلك قوله تعالى:

إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ. «٢» فأطلق عليه اسم الرّجاسه و الرّجس هو النجس بلا خلاف. «٣» و فى محكى التذكره و المنتهى أنّه كذلك لغه و فى محكى المصابيح أنّه نصّ عليه الفقهاء، و قد وقفت سابقا على استدلال

المرتضى على نجاسه الخمر بالآيه الشريفه و هو علم العربيه و سيدها و قد كان الشيخ عز الدين أحمد بن مقبل يقول: لو حلف انسان أنّ السيد المرتضى كان أعلم بالعربيه من العرب لم يكن عندي آثما. «٤»

و فى مجمع البيان فى هذه الآيه دلالة على تحريم الخمر و هذه الأشياء من أربعة أوجه: أحدها أنه سبحانه وصفها بالرجس و هو النجس، و النجس محرّم بلا خلاف. و فى فقه القرآن للفقيه المحدث المفسر قطب الدين سعيد بن هبه الله الزاوندى: أنّ الرجس و الرّجس و

---

(١). المقنعه، ص ٧٣، طبعه مؤتمر المفيد.

(٢). المائده / ٩٣.

(٣). التهذيب، ج ١، ص ٢٧٨، طبعه النجف.

(٤). مقدمه ديوان المرتضى، ص ٨١، طبعه القاهره.

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ٧٤

النجس بمعنى واحد «١» و كذا فيه و الخمر و كلّ مسكر نجس يدلّ عليه آيه تحريمه. «٢» و فى كثر العرفان للفاضل المقداد- ره:-

استدلّ أصحابنا القائلون بنجاسه الخمر بهذه الآيه و وجه الاستدلال بها من وجهين: أنه وصفه بالرجس و هو وصف النجاسه لترادفهما و لذلك يؤكّد الرّجس بالنجس فيقال: رجس نجس.

و هذه الكلمات شواهد على كون الرجس بمعنى النجس لغه و شواهد على لزوم كونه خيرا لخصوص الخمر فى الآيه كما أشرنا إليه آنفا و لكنّه خلاف الظهور قطعا و الذوق الأدبى العرفى يأباه. و المقصود أنّ الرّجس فى باب الخمر بنظر هؤلاء الأعظم و فى الآيه الشريفه بمعنى النجس قطعا. و هذا لا ينافى كون الرجس فى مقام آخر بمعنى الخبائه و القذاره المعنويه قطعا كالرّجس فى الآيه الشريفه: **فَاجْتَنِبُوا الرّجسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ** «٣» فالمراد من الرّجس المستقذر أعمّ من النجاسه الشرعيه الاعتباريه و المستقذر

المعنوى القبيح كالأوثان و الزور و لذلك نرى وقوع الرّجس خيرا عن الأنصاب و الأزلام في الآيه الشريفه المنظور إليها في المقام.

فظهر إلى الآن أنّ المستفاد من الكتاب و شبه المجمع عليه بين الأصحاب و أعلام الفتيا هو الحكم بنجاسه الخمر و الأخبار الدالّه على

(١). فقه القرآن، ج ١، ص ٦٩.

(٢). فقه القرآن، ج ١، ص ٧٠.

(٣). الحج / ٣٠.

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ٧٥

النجاسه مع صراحتها و وضوحها في ذلك موافقه للكتاب و المجمع عليه و مقدّمه على اخبار الطهاره. و الانصاف أنّ الناظر إلى الأخبار الوارده يرى أنّ الدالّه منها على النجاسه أكثر عددا و أصحّ سندا و أوضح دلالة مع تعاضدها بالشهره المحقّقه و الإجماعات المستفيضه و الضعيفه منها منجره بعمل الأصحاب. و أغلب روايات الطّهاره مورد نظر و اشكال و ليس فيها تصريح بطهاره الخمر بل بلوازمها و كلّ واحد منها محلّ اشكال و نظر من حيث الدّلاله و المستفاد.

و حيث إنّ الأصحاب استفادوا نجاسه الخمر من الكتاب و استندوا إليه و أجمعوا و اتّفقوا عليها و أخذوا بمضمون الروايات الدالّه على النّجاسه مع أنّ روايات الطهاره بمرأى منهم و منظر، فكأنّما أعرضوا عن روايات الطهاره و لم يعملوا بها. فلا تكون واجده للحجّيه لسقوطها بالإعراض، و قد نقلنا سابقا عن الذّكرى أنّ القائل بالطّهاره تمسّك بأحاديث لا تعارض القطعي هذا، و لكنّ الانصاف أنّ في الروايات الوارده في كلا الطرفين صحاح و موثّقات و كثره بحدّ الاستفاضه و لم يمكنهم الحكم بعدم صدور روايات الطّهاره و كذا لم يمكنهم العمل بها فقد اضطرّوا على حملها على التقيّه من أمراء الوقت و سلاطين الجور من بنى أميّة و بنى العباس و

وزرائهم المولعين بشرب الخمر على ما ورد من شيمهم المشؤومه و سيأتي بيانه. فينبغي لنا الآن ذكر أهم الروايات الواردة في الباب.

### [الاستدلال بالروايات]

محمد بن يعقوب في الكافي عن الحسين بن محمد عن عبد الله بن

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ٧٦

عامر عن علي بن مهزيار عن فضاله بن أيوب عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذي يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل لحم الجري أو يشرب الخمر فيردّه أ يصلّي فيه قبل أن يغسله؟ قال: لا يصلّي فيه حتّى يغسله. (وسائل الشيعه، باب ٣٨، من أبواب النجاسات، ح ١).

و عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض من رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ مسكر فاغسله إن عرفت موضعه و إن لم تعرف موضعه فاغسله كلّه، و إن صلّيت فيه فأعد صلاتك. «١»

فالأمر بوجوب الغسل و اعاده الصّلاه من جهه نجاسه الخمر و الصّلاه في الثوب الّذى أصابه الخمر و الإشكال في الرّوايه من جهه الارسال لا مجال فيه فإنّ يونس بن عبد الرحمن من المجمع على قبول روايتهم.

و عن محمد بن يحيى عن بعض أصحابنا عن أبي جميل البصرى عن يونس بن عبد الرحمن عن هشام بن الحكم أنّه سأله أبا عبد الله عليه السلام عن الفقاع، فقال: لا تشربه فإنّه خمر مجهول فإذا أصاب ثوبك فاغسله. «٢»

---

(١). وسائل الشيعه، أبواب النجاسه، باب ٣٨، ح ٣.

(٢). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ٥.

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ٧٧

فالأمر بغسل الثوب لتنجسه بالفقاع و هو خمر استصغره الناس و يستفاد من الرّوايه نجاسه كلّ خمر،

إِلَّا أَنَّ الْبَعْضَ قَالَ بَعْضُ الرُّوَايَةِ بِأَبِي جَمِيلٍ أَوْ أَبِي جَمِيلَةَ، وَقَالَ فِي الْمُسْتَدَّ أَنْهَا مَنْجِبَةٌ بِالْعَمَلِ.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَضَّاحٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ النَّبِيذِ، قَالَ: مَا يَبْلُغُ الْمِيلَ يَنْجَسُ حَبًّا مِنْ مَاءٍ يَقُولُهَا ثَلَاثًا. «١» وَلَا إِشْكَالَ فِي دَلَالَةِ الرُّوَايَةِ عَلَى نَجَاسَةِ النَّبِيذِ وَالتَّشْدِيدِ فِيهَا.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: لَا تَصَلِّ فِي بَيْتٍ فِيهِ خَمْرٌ وَلَا مَسْكِرٌ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُهُ وَلَا تَصَلِّ فِي ثَوْبٍ قَدْ أَصَابَهُ خَمْرٌ أَوْ مَسْكِرٌ حَتَّى تَغْسَلَهُ. «٢»

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنِ النَّضُوحِ يَجْعَلُ فِي النَّبِيذِ أَوْ يَصْلِحُ أَنْ تَصَلِّيَ الْمَرْأَةُ وَهُوَ فِي رَأْسِهَا؟ قَالَ: لَا حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنْهُ. «٣»

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْإِنَاءِ يَشْرَبُ فِيهِ النَّبِيذَ،

---

(١). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ٦.

(٢). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ٧.

(٣). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ١٥.

الرسائل الفقهيه (للنجومي)، ص: ٧٨

فَقَالَ: تَغْسَلُهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَكَذَلِكَ الْكَلْبُ - إِلَى أَنْ قَالَ: - وَلَا تَصَلِّ فِي بَيْتٍ فِيهِ خَمْرٌ وَلَا مَسْكِرٌ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُهُ وَلَا تَصَلِّ فِي ثَوْبٍ أَصَابَهُ خَمْرٌ أَوْ مَسْكِرٌ حَتَّى



يغسل. «١»

و منها روايات وردت في جواز استعمال أواني الخمر بعد غسلها. «٢»

محمّد بن يعقوب عن محمّد بن يحيى عن محمّد بن أحمد بن أحمد بن الحسن بن عمرو بن سعيد عن مصدّق بن صدقه عن عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: سألته عن الدّنّ يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خلّ أو ماء أو كامخ أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس، و عن الابريق وغيره يكون فيه خمر أ يصلح أن يكون فيه ماء؟

قال: إذا غسل فلا بأس. و قال في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر؟ قال:

تغسله ثلاث مرّات. سئل يجزيه أن يصبّ فيه الماء؟ قال: لا يجزيه حتّى يدلّكه بيده و يغسله ثلاث مرّات. «٣»

و عن يعقوب بن يزيد عن الحسن بن المبارك عن زكريا بن آدم قال: سألت أبا الحسن عليه السّلام عن قطره خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير و مرق كثير؟ قال: يهراق المرق أو يطعمه أهل الدّمّه أو الكلب و اللحم اغسله و كله، قلت: فأنّه قطر فيه الدّم؟ قال: الدّم

---

(١). وسائل الشيعه، أبواب الأشربه المحرّمه، باب ٣٥، ح ٢.

(٢). وسائل الشيعه، أبواب الأشربه المحرّمه، باب ٣٠، ح ٢.

(٣). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٥١، ح ١.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٧٩

تأكله النّار إن شاء الله، قلت: فخمر أو نبيذ قطر في عجين أو دم؟

قال: فقال: فسد. قلت: أبيع من اليهوديّ و النّصارى و أبيع لهم، قال:

نعم فإنّهم يستحلّون شربه قلت: و الفقاع هو بتلك المنزله إذا قطر في شىء من ذلك؟ قال: فقال: أكره أنا أن آكله إذا قطر في شىء من طعامي. «١»

فى الوسائل رواه الكلينى كما يأتى فى الأشربه المحرّمه. أقول:

يأتى الوجه فى حكم الدّم فى محلّه إن شاء الله. هذا فالأمر باهراق المذى استهلك فيه قطره خمر و الأمر بغسل اللّحم و فساد العجين الذى قطر فيه قطره خمر من جهه نجاسه الخمر و تنجّس المرق و اللّحم و العجين بها.

عبد الله بن جعفر فى قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن على بن جعفر عن أخيه قال: سألته عن الطعام يوضع على سفره أو خوان قد أصابه الخمر أ يؤكل عليه؟ قال: إن كان الخوان يابساً فلا بأس. «٢» و غير خفى أنّ عدم البأس فى حاله ييوسه الخوان لعدم سرايه النجاسه.

عبد الله بن جعفر فى (قرب الأسناد) عن أحمد و عبد الله ابنى محمّد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن على بن رثاب قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الخمر و النيذ المسكر يصيب ثوبى فأغسله أو

---

(١). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ٨.

(٢). وسائل الشيعه، أبواب الأشربه المحرّمه، باب ٢٥، ح ٣.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ٨٠

أصلّى فيه، قال: صلّ فيه إلّا أن تقدّره فتغسل منه موضع الأثر إنّ الله تعالى إنّما حرّم شربها. «١»

محمّد بن على بن الحسين قال: سئل أبو جعفر و أبو عبد الله عليه السّلام فقيل لهما: أنا نشترى ثيابا يصيبها الخمر و ودك الخنزير عند حاكتها، أنصلى فيها قبل أن نغسلها؟ فقالا: نعم لا بأس، إنّ الله إنّما حرّم أكله و شربه و لم يحرم لبسه و مسّه و الصّلاه فيه.

«٢»

الروايه معتبره من حيث السّند إلّا أنّها مشتمله على طهاره جزء من الخنزير و جواز الصّلاه فيه و هى

معارضه مع روايات نجاسه الخنزير و روايات مانعيه ما لا يؤكل لحمه، و لا يمكن العمل بالروايه في هذا الجزء قطعا و التبعض في الحجّيه غير معقول و غير مقبول فلا يمكننا العمل بها.

و في التهذيب بالاسناد عن ابن بكير عن صالح بن سيّابه عن الحسين بن أبي ساره قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّنا نخالط اليهود و النصارى و المجوس و ندخل عليهم و هم يأكلون و يشربون فيمّر ساقهم و يصبّ على ثيابي الخمر. فقال: لا بأس به إلّا أن تشتهي أن تغسله لأثره.

أقول: حمل الشيخ هذه الأخبار على التقيّه من سلاطين ذلك الوقت و جمع علماء العامّه و حمل ما لا تصرّح فيه بالصّلاه على اللبس

---

(١). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ١٤.

(٢). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ١٣.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٨١

في غير الصّلاه، و يمكن الحمل على تعدّد الإزاله، و بعضه يمكن حمله على الإنكار. «١»

و باسناده عن سعد عن أحمد بن محمّد بن الحسن بن عليّ بن فضّال عن عبد الله بن بكير قال: سألت رجل أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن المسكر و النيذ يصيب الثوب قال: لا بأس. «٢»

لا يخفى أنّ عدم البأس في اصابه المسكر و النيذ للثوب لا يدلّ على طهارتهما و جواز الصّلاه في الثوب بل إنّما يدلّ على عدم البأس بنجاسته و تنجيسه دفعا لتوهم عدم جواز الاستفاده و الانتفاع بمثل هذا الثوب بعد الاصابه مطلقا مبالغه في قذارته و خبائثته. هذا مقتضى ظهور الجملة و لكنّه لا يلائم ظهور سائر الروايات في عدم البأس للصّلاه فيه.

و عن أبي عبد الله البرقي عن

محمّد بن أبي عمير عن الحسين بن أبي ساره قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: إن أصاب ثوبى شىء من الخمر أصلّى فيه قبل أن أغسله؟ قال: لا بأس إن الثوب لا يسكر. «٣»

أحمد بن محمد بن عيسى عن عليّ بن الحكم عن سيف بن عميره عن أبي بكر الحضرمي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: أصاب ثوبى نبيذ أصلّى فيه؟ قال: نعم. قلت: قطره من نبيذ قطر في حبّ أشرب منه،

---

(١). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ١٢.

(٢). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ١١.

(٣). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ١٠.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٨٢

قال: نعم إن أصل النبيذ حلال و إن أصل الخمر حرام، أقول: حملة الشيخ على النبيذ الذي لا يسكر. «١»

و فى الكافى عن عليّ بن محمّد عن سهل بن زياد عن خيران الخادم قال: كتبت إلى الرّجل عليه السّلام أسأله عن الثوب يصيبه الخمر و لحم الخنزير فيه أ يصلّى فيه أم لا؟ فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه فقال بعضهم: صلّ فيه فإنّ الله إنّما حرّم شربها، و قال بعضهم: لا تصلّ فيه، فكتب عليه السّلام: لا تصلّ فيه فإنّه رجس. «٢»

و عن الكافى بالاسناد عن عليّ بن مهزيار و عن محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد و عن عليّ بن محمّد عن سهل بن زياد عن عليّ بن مهزيار قال: قرأت فى كتاب عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن عليه السّلام:

جعلت فداك روى زراره عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السّلام فى الخمر يصيب ثوب الرّجل أنّهما قالا: لا بأس بأن تصلّى فيه إنّما حرّم شربها و روى

عن (غير) زراره عن أبي عبد الله أنه قال: إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ يعني المسكر فاغسله إن عرفت موضعه وإن لم تعرف موضعه فاغسله كله وإن صليت فيه فأعد صلاتك فاعلمنى ما أخذ به فوق عليه السلام بخطه وقرأته: خذ بقول أبي عبد الله عليه السلام. «٣»

(١). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ٩.

(٢). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ٤.

(٣). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ٢.

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ٨٣

أورد صاحب المعالم في منتقى الجمان هذا الحديث الصّحيح فقط من جميع الأحاديث الواردة في باب النجاسات. «١» و قد اعترف العلّامه المحقّق الأردبيلي قدّس الله سرّه على أنّ أجود الأخبار سنّدا هي مكاتبه علىّ بن مهزيار و ليس في الأخبار ما يصلح حجّه إلّا المكاتبه.

و لا اشكال في ظهور الروايه في استعلام حكم القضيّه واقعا و لا مجال لما أفاده المحقّق الأردبيلي أنّ في الزوايه إجمال ما و سيحىء الاشاره إلى أنّ هذه الروايه معالجّه للاختلاف الموجود في المسأله. و العجب أنّه استشهد على عدم ثبوت الإجماع بنفس المكاتبه هذه حيث كان الخلاف بين الأصحاب موجودا مع أنّ نفس المكاتبه هذه قد عالجت الخلاف و بينت الحكم الواقعي في القضيّه و هي في الحقيقه من أدلّه التّرجيح و مرجّحه للطائفه الدّالّه على النّجاسه على فرض تعارض الطّائفتين و الرجوع إلى العلاج في مقام التعارض عند اليأس عن العلاجات الواردة في الأخبار العلاجيّه و هذه الزوايه شاهده صادقه على العلاج و عدم المجال للتّرجوع إلى روايات الطهاره. فاللّازم على هذا هو الحكم بنجاسه الخمر عملا بمقتضى هذه الصحيحه النّاظره إلى الطّائفتين و المبيّنه لما يجب

الأخذ به منهما و تعين الأخذ بقول أبي عبد الله عليه السلام المنفرد عن قول أبي جعفر عليه الصلوة والسلام فهي دالّة على نجاسة الخمر و عدم جواز الصلوة في ما أصابه دون روايه الطهاره لأنها قول الباقر و الصادق عليهما الصلوة و السلام معا و غير متمخضه في قول

(١). منتقى الجمان، ج ١، ص ٨٦.

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ٨٤

الصادق عليه السلام منفردا كما أنّ روايه خيران الخادم كانت بهذا المضمون أيضا.

هذه الروايات و غيرها مذكوره في مجاميعنا الحديثيه المقدسه و لعلّ كلّها مجموع في جامع أحاديث الشيعة. و لكنك قد وقفت سابقا على أنّ روايات الطهاره عند الفقهاء ما عدا قليل منهم في المتقدمين و المتأخرين غير معمول بها معرض عنها فلا بدّ إمّا من القول بعدم صدورها و هذا مشكل و لا- يمكننا ذلك لكونها كثيره بعضها صحاح و موثقات، و إمّا بحملها على التقيّه، و إمّا بحمل روايات النجاسه على التنزه و الاستحباب أما حمل روايات النجاسه على استحباب الاجتناب و التنزه فلا يمكننا ذلك أيضا للتنافي و عدم ملائمه التعابير الوارده مع الاستحباب فإنّ جملة منها كادت تكون صريحه في عدم جواز الانتفاع بما وقع فيه الخمر حتّى بالاكتحال منه في غير الضروره و التأكيد ثلاث مرّات بأنّ ما يبيل الميل ينجس حيا من ماء، و منافره التنجيس مع الاستحباب، و غسل اناء النبيذ سبع مرّات كالكلب، و مثل التعليل الوارد عند صريح النهي عن الصلاه في الثوب يصيبه الخمر لا تصلّ فيه فأنّه رجس، و لعلّ القول باستحباب الاجتناب و التنزه شبه المجمع على خلافه فلا بدّ من حمل روايات الطهاره على التقيّه. و ربّما يقال أنّ

الحمل على التقيّه خلاف الأصل فإنّ مقتضى القاعده صدور الرّوايه بداعى بيان الحكم الواقعى ولا يجوز رفع اليد عن ذلك إلّا بدليل وقرينه. فالحمل على التقيّه خلاف الأصل فى كلا الطرفين من

الرسائل الفقهيّه (للنجمى)، ص: ٨٥

الرّوايات. و حمل أخبار الطهاره على التقيّه ليس بأولى من حمل أخبار النجاسه على الاستحباب و التّنزه. و المشهور فى الفقه السّنى بمختلف مذاهبه هو الحكم بالنّجاسه فلازم الأخذ بما خالف العامّه هو الحكم بالطهاره و لكنك قد عرفت أنّ الحكم بالنجاسه موافق للكتاب و شبه المجمع عليه و الروايات الدالّه على النجاسه مقبوله عندهم من حيث العمل و منجبره بالإقبال عليها دون المعارضه لها فحمل هذه الرّوايات المعارضه على التقيّه أولى.

و ربّما يقال بعدم مجال لالتقاء الصادق عليه السّلام عن فقهاء عصره و خلفاء زمانه فإنّ الخلفاء المعاصرين له لم ينقل منهم الايمان على المسكر و الخمر و فقهاء عصره من المشهورين و المعاصرين له قائلون بالنجاسه و القائل بالطهاره مثل ربيعه فهو منزو لا خوف منه و لا تقيّه و القائل المعلن بالطهاره ظهر بعد زمان الصادق عليه السّلام هذا و لكن التقيّه لا تنحصر فى القول بما يوافق علماء العامّه و تشرّع العامه و تدبّينهم بل ربّما يدعو إليها اصرار الأمراء و الوزراء و جلاوزتهم و أراذلهم و الجهلاء من أصحاب الشوكه على أمر و ولوعهم به، و عوام الناس من الجهلاء بسيرتهم مقتدون بالأجلاف الغالبيين و المسلّطين على الأمور فانظروا إلى ما رواه فى الكافى عن على بن إبراهيم عن أبيه عن حمّاد عن ربعيّ عن زراره عن أبى جعفر عليه السّلام قال: التقيّه فى كلّ ضروره و صاحبها أعلم بها حين

(١). شرح أصول الكافي للمازندراني، ج ٩، ص ١١٥.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ٨٦

والتقيّه في المقام من هذا القبيل فإن أكثر أمراء بني أميّه و بنى العباس كانوا مولعين بمزاولة الخمر و شربها و تلوثهم بها و عدم التحرّز عن مباشرتها غالباً، بل ربّما أمّ بعض أمرائهم و هو سكران فضلاً عن كون ثيابه ملوّثاً به كما هو المذكور في التواريخ، فالحكم بالنجاسه و اشاعته يورث مهانه لهم في أنظار العوامّ و شدّه الشناعه عليهم و بطلان صلاتهم و صلاه من كان يقتدى بهم الإزراء و الاستخفاف بهم و كلّ ذلك يوجب الشّغب و الدّسائس و المكائد و المعانده منهم للإمام المعصوم و هو عليه السّلام لم يحكم بطهاره الخمر في هذه الروايات، بل أعمل التقيّه فيما يلازم طهاره الخمر أو العفو عن نجاستها مثل الصّلاه في النجس و الحكم بالنجاسه مخالف للتقيّه بخلاف الحرمة حيث كانت ضروريه من الدّين منسوبا مخالفه إلى الإلحاد فلم تكن بهذه المشابه، و الحكم بالطّهاره تقيّه للتحرّز من عنادهم و انجرار تجرّيهم إلى انكار حرمة شربها و هو انكار منصوص القرآن الكريم كما يظهر من سؤال المهدي العباسي لعنه الله الإمام أبا الحسن عليه الصّلاه و السّلام عن الدليل على حرمة الخمر فراجع الوسائل، الباب التاسع من أبواب الأشربه المحرّمه، الحديث الثالث عشر.

و يشهد على ولوع الأمراء و الوزراء على الخمر و ولوغهم فيها حتّى بمحضر الصّادق عليه السّلام ما في الوسائل. محمّد بن يعقوب عن عدّه من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله عن أبيه عن هارون بن الجهم قال:

كنا مع أبي عبد الله عليه السّلام بالحيره حين قدم على أبي جعفر المنصور فختن



بعض القواد ابنا له و صنع طعاما و دعا الناس و كان أبو عبد الله عليه السلام فيمن دعا فبينما هو على المائدة يأكل و معه عدّه على المائدة فاستسقى رجل منهم فأتى بقدر فيه شراب لهم فلما صار القدر في يد الرجل قام أبو عبد الله عليه السلام عن المائدة فسئل عن قيامه فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

ملعون ملعون من جلس على مائدة يشرب عليها الخمر. «١»

و يشهد على عدم ارتضاء الإمام المعصوم عمّا يجرى في زمانه و عدم قدرته لرفع المآثم و المعاصي ما في الكافي عن الوشاء، قال: كتبت إليه يعني الرضا عليه السلام عن الفقّاع فكتب: حرام و من شربه كان بمنزله شارب الخمر، قال: و قال أبو الحسن عليه السلام: لو أنّ الدار دارى لقتلت بايعه و لجلدت شاربه. و كذا في روايه سليمان بن جعفر قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: ما تقول في شرب الفقّاع؟ فقال: هو خمر مجهول يا سليمان فلا- تشربه أما يا سليمان لو كان الحكم لى و الدار لى لجلدت شاربه و لقتلت بايعه. «٢»

هذا تمام الكلام فى المسأله و تميمها له نقول:

و أمّا ما فى مجمع الفائده و البرهان أنّ الحكم بالطّهارة يوافق الأصل و استصحاب الطّهارة و كلّ شىء طاهر ففيه أنّ هذه الأصول مقطوع مثبت خلافها و منقوضه بوجود الحجّه و الدليل التبعدي المعبر شرعا فى كلا الطرفين من الطّهارة و النجاسه.

---

(١). وسائل الشيعه، كتاب الأّطعمه و الأشربه، باب ٦٢، ح ١.

(٢). وسائل الشيعه، أبواب الأشربه المحرمه، باب ٢٨.

نجاسه الخمر و الكلام فى إلحاق سائر المسكرات بها فى النجاسه إذ لا ريب و لا إشكال فى إلحاق المسكرات المائعه بالخمر من حيث حرمه شربها لما ورد فى الأخبار أنّ الله لم يحرم الخمر لاسمها و لكن حرمها لعاقبتها. مضافا إلى غيرها من الأخبار الواردة فى حرمه مطلق المسكر و أنّ كلّ مسكر حرام و حرم الله الخمر بعينها و حرم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم المسكر من كلّ شراب و ما فى العيون تحريم كلّ شراب مسكر قليله و كثيره إلى غير ذلك من الروايات الواردة فى الباب الخامس عشر من أبواب الأشربه المحرمه من الوسائل. و إنّما الكلام فى أنّ الحاقها من حيث النجاسه أيضا أو من حيث حرمه الشرب فقط، و قد عرفت سابقا أنّ الرّجس فى خصوص الخمر فى الآيه الشريفه المستقدر النجس.

و ربّما يقال أنّ الخمر هو الشراب المتخذ من العنب خاصّه و فى لسان العرب: ما أسكر من عصير العنب لأنّها خامرت العقل و قال أبو حنيفه: قد تكون الخمر من الحبوب فجعل الخمر من الحبوب. قال ابن سيده: و أظنه تسمّحاً منه لأنّ حقيقه الخمر إنّما هى العنب دون سائر الأشياء. و فى محلّ آخر (من اللسان): الخمر ما خمر العقل و هو المسكر من الشراب. انتهى. و العرب أطلق لفظ الخمر على نفس العنب لاختماره و اعتصاره بعد قال الله تعالى: أَلَرَأَيْتِ أَغَصِرُ خَمْرًا أَى عَنبًا. «١»

---

(١). سورة يوسف / ٣٢.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ٨٩

و يمكن أن يكون حصر هذا الإطلاق لصنعهم الخمر من خصوص العنب فى الجاهليّه و فى اللسان قال أبو حنيفه و زعم بعض الرّواه أنّه رأى يمانيا قد

حمل عنبا فقال له: ما تحمل؟ قال: خمرا فسَمِّي العنب خمرا. قال ابن الأعرابي: و سَمَّيت الخمر خمرا لأنها تركت فاختمت و اختمارها تغيّر ريحها. و يقال سَمَّيت بذلك لمخامرتها العقل، و روى الأصمعي عن معمر بن سليمان قال: لقيت أعرابيا، فقلت: ما معك؟ قال: خمر و الخمر ما خمر العقل و هو المسكر من الشّراب. و في محكي القاموس: الخمر ما أسكر من عصير العنب أو عام كالخمرة و العموم أصحّ لأنها حرمت و ما بالمدينه خمر عنب و ما كان شرابهم إلّا البسر و التمر و في محكي المصباح المنير للفيومي:

الخمر معروفه إلى أن قال: و يقال: هي اسم لكلّ مسكر خامر العقل أي غطاه. و في محكيّ كلام ابن الأعرابي: الخمر فيما اشتهر بينهم كلّ شراب مسكر و لا يختصّ بعصير العنب. و في المروى في تفسير القمي إشارة إلى تسميه الخمر بأنّ كلّ مسكر من الشّراب إذا أخمّر فهو خمر فالعلّه الحقيقيه في قذاره الخمر هذا الاختمار و التخمير، و عطف كلّ مسكر على الخمر في الرّوايات و إن كان ظاهرا في التعدّد و التّغاير و لكنّه لأجل استيناس أذهانهم بالخمر المتّخذ من العنب و تغيّره مع سائر المسكرات.

فظهر أنّ الخمر حقيقه في كلّ شراب مسكر يخامر العقل و يخالطه سواء اتّخذ من العنب أو من غيره أو سمّي كلّ متّخذ من شىء

ء

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٩٠

مخصوص باسم مخصوص و لكنّها مشتركه في الاختمار و الاسكار، فلا- نحتاج بعد هذا إلى ادّعاء الحقيقه الشرعيّه بالنسبه للمعنى الأعمّ كما ادّعاه صاحب الحدائق قدّس سرّه و إن شئت فقل: أنّ الروايات المعتضده بالكتاب و الإجماع دلّت على نجاسه جميع المسكرات بإطلاقها

بعنوان الخمر و إن لم تكن خمرا فبمقتضى الروايات جميع المسكرات خمر حكومه و موضوعا أو أنها خمر بنحو الحقيقه الشرعيه  
الحاصله للفظ كما أشار إليه صاحب الحدائق- قدس سره- و لا بأس بالإشاره إلى علّه تحريم الخمر و اشتراك جميع المسكرات  
فى هذه العلّه من ازاله العقل و الشعور و ارتكاب الفواحش و المآثم.

فمنها ما رواه الصدوق- عليه الرحمه- فى العلل و العيون عن محمّد بن سنان عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: حرّم الله  
الخمر لما فيها من الفساد و من تغيير عقول شاربيها و حملها إياهم على انكار الله عزّ و جلّ و الفريه عليه و على رسله و سائر ما  
يكون منهم من الفساد و القتل و القذف و الزنا و قلّه الاحتجاج من شىء من المحارم فبذلك قضينا على كلّ مسكر من الأشربه  
أنّه حرام محرّم، لأنّه يأتى من عاقبتها و ما يأتى من عاقبه الخمر فليجتنب من يؤمن بالله و اليوم الآخر و يتولّانا و يتحلّ مودّتنا كلّ  
شراب مسكر فإنّه لا عصمه بيننا و بين شاربيها. «١»

و كذا ما فى الكافى عن إبراهيم بن أبى البلاد عن أبيه عن

---

(١). وسائل الشيعه، أبواب الأشربه المحرّمه، باب ١٥، ح ١٦).

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ٩١

أحدهما عليه السلام قال: ما عصى الله بشىء أشدّ من شرب المسكر أنّ أحدهم يدع الصلاه الفريضة و يشب على أمه و ابنته و  
أخته و هو لا يعقل. «١»

و من هذه الزوايات ما فى الإحتجاج عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث أنّ زنديقا قال له: فلم حرّم الله الخمر و لا لذّه  
أفضل منها؟

قال: حرّمها لأنّها أمّ الخبائث و رأس كلّ

شراً، يأتي على شاربها ساعه يسلب لثبه فلا يعرف ربّه ولا يترك معصيه إلّا ركبها ولا حرمه إلّا انتهكها ولا رحماً ماسّه إلّا قطعها ولا فاحشه إلّا أتاها، و السكران زمامه بيد الشيطان إن أمره أن يسجد للأوثان سجد و ينقاد حيثما قاده. «٢»

و في صحيحه عبد الرحمن بن الحجّاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الخمر من خمسه، العصير من الكرم، و النقيع من الزبيب، و البتع من العسل، و المزر من الشعير و النيذ من التمر. «٣»

و في روايه الشيخ الطوسي في الأمالي عن النعمان بن بشير قال:

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: أيها الناس إنّ من العنب خمرا، و أنّ من الزبيب خمرا، و أنّ من التمر خمرا و إنّ من الشعير خمرا ألا أيها الناس أنهاكم عن كلّ مسكر. «٤»

و في مجمع البيان عن ابن عباس تعديد رسول الله أقسام الخمر

---

(١). وسائل الشيعه، أبواب الأشربه المحرّمه، باب ١٢، ح ١.

(٢). وسائل الشيعه، أبواب الأشربه المحرّمه، باب ١٢، ح ١١.

(٣). وسائل الشيعه، أبواب الأشربه المحرّمه، باب ١، ح ١.

(٤). وسائل الشيعه، أبواب الأشربه المحرّمه، باب ١، ح ٤.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٩٢

تسعا.

و لا إشكال في أنّ تعديد أقسام الخمر في مثل هذه الروايات إشاره إلى مصاديق الخمر الموجوده في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم فالخمر هو المسكر في كلّ زمان بحسبه من أيّ شىء يؤخذ سواء تعارف شربه أو لم يتعارف لشدّه إسكاره، حتى المسكرات التي ستتولد من صناعه الكيماويين في العصور المتتاليه، و نرى في زماننا الحاضر

مسكرات جامده بشكل الحلويات و سكرها أزيد بمراتب من سكر المسكرات المائعه و لا اشكال في حرمه أكل مثل هذه المسكرات الجامده و نجاستها لأنها كانت بالأصالة مائعه ثم تجمّدت في المعامل الكيماويّه، كما لا إشكال في حرمه شرب كلّ مسكر مائع و أكل كلّ مسكر جامد بالأصالة لإطلاق الروايات الواردة، إلّا أنّ النجاسه مختصّه بالمائعات منها على ما سيّجىء بيانه.

### [نجاسه جميع المسكرات]

و بعد هذه المقدّمه ننتقل إلى ما نكون بصدد بيانه، و هى نجاسه جميع المسكرات المائعه و الحاقها بالخمير و يستدل على ذلك بوجوه:

الأول: الكتاب الكريم و تفسير الرّجس بالنسبه للخمير بالمستقذر النجس فى روايه خيران الخادم، و قد عرفت أنّ الخمر حقيقه فى كلّ شراب مسكر لغه أو تنزيلا و قد ورد فى تفسير الآيه الشّريفه **إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ أَمَّا الْخَمْرُ فَكُلٌّ** مسكر من الشّراب إذا أخمّر فهو خمير و ما أسكر كثيره فقليله حرام. «١».

---

(١). وسائل الشيعه، أبواب الأشربه المحرّمه، باب ١، ح ٥.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ٩٣

الثانى: ادّعاء الإجماع على الملازمه بين حرمه شربها و نجاستها و لا إشكال فى انعقاد شبه الإجماع و الشهره الفتوائيه على نجاسه جميع المسكرات و فى التنصيص على العموم فى معاهد الإجماعات الصّريحه و الظاهره و عدم القول بالفصل فى الحرمه و النجاسه، و قد اعترف المحقّق المقدّس الأردبيلى بالاتّفاق على عدم الفرق. و قد مرّ ما نقلناه عن السيّد فى التّأصريات أنّ كلّ من قال بأنّه محرّم الشّرب ذهب إلى أنّه نجس كالخمير و إنّما يذهب إلى طهارته من ذهب إلى إباحه شربه، و قد دلّت الأدلّه الواضحه على تحريم كلّ شراب أسكر كثيره فوجب أن يكون نجسا لأنّه لا خلاف فى

أَنَّ نَجَاسَتَهُ تَابِعَهُ لِتَحْرِيمِ شَرْبِهِ. «١»

و قد أوردنا سابقاً الروايات المتعدّدة الدالّة على نجاسه كلّ المسكرات مفضّله و قد أوردها صاحب الوسائل - قدّس سرّه - في الباب الثامن و الثلاثين من أبواب النجاسات في كتابه الوسائل بعنوان نجاسه الخمر و النيذ و الفقّاع و كلّ مسكر، و قد نقلنا بعضها سابقاً منها ما في روايه هشام بن الحكم أنّه سأل أبا عبد الله عليه السّلام عن الفقّاع فقال: لا تشربه فإنّه خمر مجهول فإذا أصاب ثوبك فاغسله. «٢»

و كذا في روايه عمّار عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: لا تصلّ في بيت فيه خمر و لا مسكر، لأنّ الملائكة لا تدخله و لا تصلّ في ثوب قد أصابه

---

(١). سلسله الينايع الفقهيّه، ج ١، ص ١٤٥.

(٢). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ٥.

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ٩٤

خمر أو مسكر حتّى تغسله. «١»

و قد مرّت روايه عليّ بن مهزيار في السّابق إذا أصاب ثوبك خمر أو نيذ يعنى المسكر فاغسله. تقييد النيذ بالمسكر لأجل كونه قسمين مسكراً و غير مسكر لأنّه يعمل من عامّه الأشربه و هذا التقييد يوسّع الحكم من جهه أخرى إلى كلّ مسكر لكون العلّه للنجاسه و وجوب الغسل الاسكار.

و كذا وردت أخبار عديده أمره بإهراق ماء الحبّ الذي قطرت فيه قطره من مسكر كما في روايه عمر بن حنظله قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: ما ترى في قدح من مسكر يصبّ عليه الماء حتى تذهب عاديته و يذهب سكره، فقال: لا و الله و لا قطره قطرت في حبّ إلّا أهريق ذلك الحبّ. و غير خفيّ أنّ الروايه في المسكر لا خصوص الخمر و أنّ وجوب اهراق الحبّ

لأجل النجاسة، لأن وقوع قطره من المسكر في حب يقارن الاستهلاك قطعاً ولا موجب للإهراق بعد ان كان طاهراً.

و ربما يستشكل في هذه الرواية بأنّ الأصحاب لم ينصّوا في عمر بن حنظله بجرح ولا تعديل، مع أنّ الأصحاب تلقّوا روايته بالقبول في مبحث التعادل و التراجيح و سمّوها بالمقبولة و ربما يستدلّ على وثاقته بروايه يزيد بن خليفة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ عمر بن حنظله أتانا عنك بوقت فقال أبو عبد الله عليه السلام: إذا لا يكذب علينا. (٢)

---

(١). وسائل الشيعه، أبواب النجاسات، باب ٣٨، ح ٧.

(٢). وسائل الشيعه، الباب الخامس من أبواب المواقيت.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ٩٥

و قد قالوا: إنّ نفس الرواية هذه أيضاً منظور فيها، حيث إنّ يزيد بن خليفة لم تثبت وثاقته و قالوا فيه: أنّه واقفيّ و محمّد بن عيسى الوارد في الرواية أيضاً فيه كلام في الرجال و لكنّ الرواية متلقّاه بالقبول من أصحابنا، و في التهذيب في باب العمل في ليله الجمعة و يومها عن الحسين بن سعيد عن فضاله عن أبان عن إسماعيل الجعفي عن عمر بن حنظله قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: القنوت يوم الجمعة، فقال:

أنت رسولى إليهم فى هذا إذا صلّيتم. الحديث. فالرواية تكشف عن عدالته و ضبطه و إلّا لما جعله رسوله إلى شيعته. و قد ذكر العلّامة المامقانى - قدس سرّه - أموراً فى تأييده و شأنه و وثاقته و جلالته مضافاً إلى الروايتين المذكورتين فمنها كثره رواياته عن الأئمّه عليه السّلام فإنّها تدلّ على علوّ مرتبته و سموّ رتبته. و منها قبول الأصحاب رواياته على كثرتها فإنّه لم يردّ شيئاً من رواياته أحد من الأصحاب و



لم يقدح فى شىء منها أحد منهم مع أنّها نصب أعينهم. و منها ما رواه فى بصائر الدرجات و الكافى عن داود بن أبى زيد عن بعض أصحابنا عنه قال:

قلت لأبى جعفر عليه السّلام أظنّ لى عندك منزله قال: أجل، الحديث. و منها ما رواه فى العوالم من أعلام الدين للدّيلمى من كتاب الحسين بن سعيد قال: قال أبو عبد الله عليه السّلام لعمر بن حنظله: يا أبا صخر أنتم و الله على دينى و دين آبائى، الحديث. و منها روايه جمع من الأجلّه و غيرهم عنه منهم: عبد الله بن مسكان و زراره و صفوان بن يحيى و أبو أيّوب الخرزّاز و علىّ بن الحكم و منصور بن حازم و حمزه بن حمران و

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ٩٦

أحمد بن عائذ و عبد الله بن بكير و الحرث بن المغيرة و إسماعيل الجعفى و سيف بن عميره و أبو المعزّا و أبو جميله و هشام بن سالم و عبد الكريم بن عمر الخثعمى و عمر بن أبان و علىّ بن رثاب و موسى بن بكر و غيرهم على ما نقل فى جامع الرّواه فظهر جلاله الرّجل و وثاقته و قبول روايته.

و قد نظر بعض أعظم العصر فى هذه التأييدات بضعفها و ارسالها و بانّها شهادات من عمر بن حنظله لنفسه و هى غير مسموعه و بانّ روايه الأجلّاء من الرّجل لا تدلّ على الوثاقه. و لكن الإنصاف أنّ واقفيّه راو فى هذه الأسناد و الروايات الكثيره أو إرسال واحده منها لا يوجب الخلل فى جميعها و عدم قبولها بأجمعها، و نقل هذه الأكابر عن الرّجل إن لم يوجب كونه فى درجه عاليه من

الوثاقه فلا- أقل من كونه جليلا فى رتبه الوثاقه و قبول الروايه سيما كون بعض الأكاير المذكورين فى كلام العلامه المامقانى- قدس سره- من أصحاب الإجماع الأجله مثل عبد الله بن مسكان و زراره و صفوان بن يحيى و عبد الله بن بكير و إن كان الرجل جليلا ثقه ناظرا إلى نعم الله و مننه عليه فينقل ما هو مدح لنفسه و شهاده فى حقه فما ذنبه بعد. هذا.

ثم لا- يخفى انّ الأصحاب و الفقهاء العظام رضوان الله عليهم قد اعتبروا فى الحكم بنجاسه المسكرات الميعان. و الظاهر اتفاق كلمتهم على تخصيص الحكم بالنجاسه فى المسكر بما كان مائعا بالأصالة و إن عرض له الجمود دون الجامد بالأصالة كالحشيشه و إن

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ٩٧

عرض له الميعان. و قد عرفت فيما مضى ظهور الأخبار فى كون علّه الحكم حرمه و نجاسه المسكر و انّ كلّ ما عاقبته الخمر فهو خمر. إمّا باطلاق المترله المستفاد من نحو قول الباقر عليه السلام فى خبر عطاء المتقدم:

كلّ مسكر خمر أو بإطلاق الخمر عليه فى كثير من الأخبار، فلا إشكال فى انّ جميع المسكرات مشتركه فى علّه التحريم و حرام شربها إن كانت مائعه و حرام أكلها إن كانت جامده فإنّ الله سبحانه لم يحرم الخمر لاسمها و لكن حرمها لعاقبتها و قد أشرنا سابقا انّ فى عصرنا الحاضر مسكرات جامده كالحلويات و هى أشدّ اسكارا و خطرا من المسكرات المائعه و قد ابتدعوا و اخترعوا لسهولة الحمل و النقل و التهريب بها و اخفائها من أنظار المسؤولين و مفتشى الكمارك و المسكرات و المخدرات و أى عاقل و عقل يجوز أكل مثل هذه المسكرات الجامده الخطره

و الكلام فى اشتراك الجميع فى الحرمة و النجاسة. و ربما يستدل على اختصاص الحكم بالنجاسة بخصوص صورته الميعان أصاله ببعض التعبيرات الواردة فى الروايات كالتشرب و الشارب و القطره و الاصابه و أمثال ذلك أو بتفسير بعض اللغويين الخمر بأنها شراب مسكر، و بهذه المقتضيات ادعوا انصراف الأدله إلى المسكرات المائعه بالأصالة و من الواضح ان هذه التعبيرات لاستيناس نفوسهم بالمسكرات المائعه و عدم عهدهم و معرفتهم بالجامده منها. و أنت خبير بان جميع هذه التعبيرات لا تقاوم العليه القويه الصريحه للحرمة

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ٩٨

و النجاسة الواردة فى الروايات و إن قلنا بعدم صدق الخمر على الجامد بالأصالة و لكن لا إشكال فى صدق المسكر على الجامد قطعاً سيما فى عصرنا الحاضر، فلا بدّ من الحكم بالحرمة و النجاسة معاً على الجامد أيضاً إلاّ ان الظاهر الاتفاق و الإجماع على طهاره المسكر الجامد منهم كما اتفقوا و أجمعوا على نجاسة المسكر المائع أصاله، بل قالوا بعدم الوقوف على أحد حكم بنجاسة المسكر الجامد بالأصالة و لذا قال فى شرح الدروس انه لو لا ظهور اتفاق الأصحاب و عدم ظهور الخلاف لكان مظنه للاحتياط.

و فى كتاب الطهاره للشيخ الأعظم الأنصارى - قدس سرّه -:

ان مقتضى تقييد المسكر بالمائع طهاره الجامد بالأصالة كما هو المعروف بل عن الدلائل دعوى الإجماع عليه و عن الدخيره ان الحكم بنجاسة المسكرات مخصوص عند الأصحاب بالمائع منها بالأصالة و عن المدارك انه مقطوع به عند الأصحاب و فى الحدائق اتفاق كلهم عليه و عن شرح الدروس عدم ظهور الخلاف فى ذلك، و يدلّ عليه الأصل بعد اختصاص ما تقدّم من أدله نجاستها من الإجماع و الأخبار بالمائع كما

لا يخفى على من راجعها. هذا تمام كلام الشيخ الأعظم - قدس سره - فالعمده في الحكم بطهاره المسكر الجامد بالأصالة هو الإجماع و الاتفاق من الأصحاب - قدس الله تعالى أسرارهم -.

و أما قضيه انجماد المسكر المائع فإن كان بحيث له الجسميه الجامده بعد الانجماد فلا إشكال أنه عين النجاسه العييه و أما إن لم

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ٩٩

يبقى للمائع أثر فالمحلّ متنجس قطعاً و تطهيره يحتاج إلى ما جعله الشارع مطهراً له، و قد نصّ العلامة و الشهيد و غيرهما على نجاسه الخمر و كلّ مسكر و إن صار جامداً بالعرض بل الظاهر التسالم عليه كما يظهر من عدم عدّ الجفاف و الجمود من المطهّرات و يقتضيه إطلاق أدلّه النجاسه، و لو فرض الشكّ في صدق الموضوع مع الجمود أو انصراف الأدلّه عنه فالاستصحاب كاف في اثبات النجاسه. و لا يكون انجماده في حكم الاستحاله عرفاً. و قد نقل الإجماع على بقاء نجاسته بعد الانجماد الشيخ الأ-كبر - قدس سره - في طهارته. و في كتاب الطهاره للشيخ الأ-عظم - قدس سره - الظاهر أنه إجماعيّ و يكفي في دليله الاستصحاب.

هذا تمام الكلام في المسأله ممّا سنع بخاطر العبد المفتقر إلى رحمه الله و تأييده مرتضى الحسيني النجمي غفر الله تعالى له. و قد كتبت الرساله بتلخيص و استعجال و نستغفر الله جلّ جلاله من الزلل و نسأله تطهير نفوسنا من دنس العيوب و الذنوب فأنّه يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ و الحامدين له و المصلين و المسلمین على سيّد رسله و آله الطيبين الطاهرين أولاً و آخراً.

---

نجمي، سيد مرتضى حسيني، الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، در يك جلد، قم - ايران، اول، ه ق

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)؛ ص: ٩٩

شعبان المعظم

١٤١٦ مرتضى الحسينى النجوى

الرسائل الفقيهيه (للنجوى)، ص: ١٠٠

## رساله الغناء

### اشاره

الرسائل الفقيهيه (للنجوى)، ص: ١٠١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ وَاللَعْنَةُ الدَّائِمَةُ عَلَى أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ مِنَ الْآنَ إِلَى قِيَامِ يَوْمِ الدِّينِ.

الرسائل الفقيهيه (للنجوى)، ص: ١٠٣

### المقدمه

و بعد مِمَّا مَنَّ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ عَلَيْنَا بِبِرْكَهٖ قِيَامِ الْجُمْهُورِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَ زَوَالِ الدُّوْلَةِ الْفَاسِدَةِ الطَّاغُوتِيَّةِ إِقَامِهِ مَوْتَمَرَاتٍ وَ نَدَوَاتٍ إِسْلَامِيَّةٍ تَعْرِضُ فِيهَا جَوَانِبَ مِنَ الْمَعَارِفِ وَ الْمَسَائِلِ الْإِسْلَامِيَّةِ، سِوَاكَ كَانَتْ مَتَعَلِّقَةً بِأَصُولِ الدِّينِ وَ الْفِقْهِ أَوْ الْكَلَامِ أَوْ الْفِقْهِ أَوْ جَوَانِبِ حَيَاةِ أَعْظَمِ الدِّينِ وَ عِلْمَانَا الْأَكَارِمِ، مِثْلَ مَوْتَمَرِ الشَّيْخِينَ الْعَظِيمِينَ: الْمَفِيدِ وَ الْأَنْصَارِيِّ قَدَّسَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى رُوحَيْهِمَا الشَّرِيفَةَ. وَ قَدْ كَلَّفَتِ الْهَيْئَةُ الْمَسْئُولَةُ عَنْ إِقَامِهِ مَوْتَمَرِ الشَّيْخِ الْأَسَاطِينِ الْعَظَامِ: الشَّيْخِ الْأَعْظَمِ الْأَنْصَارِيِّ بِالتَّعَرُّضِ لِجَانِبٍ مِنَ جَوَانِبِ حَيَاتِهِ الْكَرِيمَةِ، وَ تَأْلِيفِ مَسَائِلٍ وَ رِسَائِلٍ مَتَعَرِّضَةٍ لِبَعْضِ الْمُبَاحِثِ الَّتِي تَعَرَّضَ لَهَا. وَ قَدْ اخْتَرْتُ تَأْلِيفَ رِسَالَتَيْنِ، الْأُولَى: مَسْأَلَةُ التَّصْوِيرِ وَ التَّمَثِيلِ وَ حَكْمَهُمَا. وَ الثَّانِيَّةُ:

وَ هِيَ هَذِهِ الرِّسَالَةُ فِي الْغِنَاءِ. وَ النَّظْرُ الْأَسَاسِيُّ فِي الْبَحْثِ إِلَى مَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ الْأَعْظَمُ قَدَّسَ سِرَّهُ. فَنَقُولُ: سَائِلِينَ مِنْهُ جَلَّ جَلَالُهُ الْهَدَايَةَ وَ الصَّوَابَ.

إِنَّ الْكَلَامَ فِي الْغِنَاءِ بِالْكَسْرِ وَ الْمَدِّ كَكِسَاءٍ فِي مَوَارِدِ:

الأول: فِي حَكْمِ الْغِنَاءِ وَ تَعْمِيمِهِ وَ تَخْصِيصِهِ.

وَ الثَّانِي: فِي مَوْضُوعِهِ.

الرسائل الفقيهيه (للنجوى)، ص: ١٠٤

وَ الثَّالِثُ: فِي الْمَسْتَشْنِيَّاتِ وَ غَيْرِهَا.

### دعوى الإجماع على حرمة الغناء

قال شيخنا الأجلّ قدّس سرّه: لا-خلاف في حرمة في الجملة. و الأخبار بها مستفيضه. و ادّعى في الإيضاح تواترها و لعلّ في الجملة إشاره إلى خلاف الموليين المعظّمين المحدّث الكاشاني قدّس سرّه على ما فهمه الشيخ قدّس سرّه من كلامه، و المحقّق السبزواری طاب ثراه في الكفایه. و ستجىء الإشارة إلى كلامهما إن شاء الله، و صحّ هذه النسبه و عدمها. و كذا إلى الخلاف في استثناء الحداء لسير الإبل و الغناء في الأعراس.

قال بعض أعظم الفقهاء في حاشيته على المكاسب: إنّ الدليل على حرمة الإجماع بقسميه المحصّل و المنقول.

و قال محشّ آخر: إنّ الأدلّه متطابقه على حرمتها. «٢»

بل فى الجواهر الإجماع بقسميه عليه؛ بل يمكن دعوى كونها ضروره فى المذهب. «٣»

و فى المستند: و لعلّ عدم الخلاف، بل الإجماع عليه مستفيض بل هو إجماع محقق قطعاً بل ضروره ديتيه. «٤»

(١). حاشيه المامقانى على المكاسب: ٩٨.

(٢). حاشيه الإيروانى على المكاسب: ٣٠.

(٣). الجواهر: ٢٢ / ٤٤.

(٤). المستند: ٢ / ٣٤٠.

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ١٠٥

و الإشكال فى الإجماع بأنّه أولاً: غير محقق لمخالفه البعض معه، و ثانياً: أنّه مدركي، و ثالثاً: غير كاشف تعديداً عن رأى المعصوم فى غير محلّه، لأنّ المخالفه تحققت فى القرون الأخيره. نعم يمكن استدلال فقهائنا الأوّلين رضوان الله عليهم أجمعين بالروايات و الأحاديث و لكنّ الإنصاف يقضى بأنّ حرمة الغناء شىء مسلم عندهم.

و يدلّ عليها أيضاً الأخبار المستفيضه التى وجودها فى الوسائل يزيد على ثلاثين حديثاً. و ادعى فى الجواهر تواترها كما سبق نقل ادعاء الإيضاح تواترها أيضاً.

و قال المحقق القمى قدس الله تعالى نفسه فى المحكى عن رسالته فى الغناء حرمة فى الجملة إجماعى، بل قيل هو إجماعى للمسلمين، بل الضرورى من الدين.

## آيات مكّيه و مدنيه فى حرمة الغناء

### إشاره

و قد وردت آيات كريمه مكّيه و مدنيه فى القرآن بالنسبه إلى حرمة الغناء و مفسّره به؛ و ورود هذه الآيات الناهيه عن الغناء و اللّهو و الباطل و الزور فى السور المكّيه شاهد على اهتمام الإسلام و القرآن من أوّل أمره إلى النهى عن هذه الأمور، و رفعها عن المجتمع العربى فى ذلك اليوم.

و هذا أيضا شاهد على استهتار العرب بالسمع و الغناء- و لو بنحوه البدائي- و الخمر فى الجاهليته و اهتمام التعليم الإلهى بردها  
و منعها

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ١٠٦

و إبادتها. و كذا



ورودها في السور المدنيه شاهد على ارتكاب بعضهم لتلك المحرمات، حتى بعد مرور سنوات عن بعثه الرسول و هجرته إغراما بها و ولها إليها.

و قد أفاد الشيخ قدس سره أنّ الأخبار في حرمه الغناء مستفيضه، و بدأ بها بعنوان تفسيرها للآيات التي فسرت بالغناء؛ و لم يذكر الآيات المحرّمه المفسّره بعنوانها مستقله، و هذا من جهة دلالة الآيات بمعونه تفسيرها بالروايات. فكأنّ المستمسك و الدليل هي الأخبار الوارده المفسّره.

## قوله تعالى اجْتَبُوا قَوْلَ الزُّورِ

### اشاره

و كيف كان قد أفاد أنّ الأخبار في حرمه الغناء مستفيضه، منها ما ورد مستفيضا في تفسير قول الزور في قوله تعالى: فَاجْتَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَ اجْتَبُوا قَوْلَ الزُّورِ. (١)

ففي صحيحه الشّحام، و مرسله ابن أبي عمير، و موثقه أبي بصير المرويات في الكافي، و روايه عبد الأعلى المحكيه عن معاني الأخبار، و حسنه هشام المحكيه عن تفسير القمي رحمه الله تفسير قول الزور بالغناء. (٢)

(١). الحجج: ٣٠.

(٢). وسائل الشيعه: ١٢/ ٢٢٥ - ٢٣٠، باب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ١٠٧

### معنى الزور:

و (الزور) بضمّ الزاء- كما في التفاسير و كتب اللغه مثل الصحاح و الصراح، و مجمع البحرين، و النهايه في غريب الحديث و الأثر و لسان العرب- الكذب و الباطل و التهمه، و كلام مزور أي مموّه و مزين بالكذب و الباطل. و في مجمع البيان روى أصحابنا أنّه يدخل فيه الغناء و سائر الأقوال الملهيه. (١) و زاد في التبيان بغير حق. (٢) و قول الزور قول الكذب، و قول الباطل و التهمه. و لا يخفى أنّ هذه العناوين إذا أضيفت إليها كلمه القول لا بدّ و أن تكون من مقوله الألفاظ و الكلام و القول.

و لازم ذلك بمقتضى الروايات الوارده، و تفسير قول الزور بالغناء فيها كون الغناء من مقوله القول و الكلام. مع أنّ الغناء كيفيه الصوت و ليس من مقوله القول، و لا حرمة من جهة مدلول القول و بطلان الكلام؛ و سيجيء اختلاف الأذواق و التعاريف في تعريفه، مع القطع بعدم إتيان الشارع بمعنى جديد و اصطلاح خاصّ للغناء في قبال العرف و اللغه، بل هو كيفيه خاصّه من صوت الإنسان الذي له حسن

متناسب مع نغمات خاصه و ترنمات مخصوصه من ألحان أهل الفسوق و العصيان لها شأنه الإطراب مطلقا، سواء كان المدلول حقا أم باطلا، أم ليس فى البين مدلول أصلا بأن يترنم الإنسان بنغمات مهمله غير مفهمه للمعنى.

(١). مجمع البيان: ٨٢ / ٤، طبعه صيدا.

(٢). تفسير التبيان: ٦ / ٦٢٧٧.

الرسائل الفقهيه (للنجمي)، ص: ١٠٨

### تفسير قول الزور بالغناء:

و ظاهر تفسير الروايات: قول الزور بالغناء أنّ الغناء هو قول الزور، أو من مصاديقه حقيقه. مع أنّنا نعلم أنّ أغلب موارد تحقّق الغناء؛ بل جميعها ليس من مقوله القول، بل هى من الكيفيه الصوتيه.

فبمقتضى التحفظ على هذا الظهور، و صون كلام الخالق و المعصوم عن التناقض و التكاذب لا بدّ من أن يكون المراد من قول الزور معنى عامّا شاملا لهما- أعنى: كون القول باطلا و زورا- إمّا من جهه اشتماله على المضمون و المدلول الباطل و الزور، أو من جهه كفيته باطلا- و زورا بإضافه قول الزور من قبيل إضافه الموصوف إلى صفته، و لو بتأويل مصحح للإضافه، أعنى القول الزور و الباطل. و نظير هذه الإضافه كثير، فمعنى اجتنبوا الزور أى: اجتنبوا عن قول و كلام، أو صوت كان باطلا إمّا مدلولاً أو كفيته أو معا.

و هذا الاتصاف ينشأ إمّا من جهه كون المدلول مدلولاً فاسدا لهويا، أو من جهه كون المدلول كذبا و باطلا، أو من جهه كون الكيفيه لهويه باطله. و لذا ورد فى روايه حمّاد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

سألته عن قول الزور قال: منه قول الرجل للذى يغنى أحسنت. «١»

فقول الرجل للمغنى أحسنت ليس بنفسه مدلولاً فاسدا لهويا، و لا من الغناء بشىء بل باطل باعتبار تحسين الغناء، و تأييد المحرم

(١). وسائل الشيعه: ٢٢٩ / ١٢، الباب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢١.

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ١٠٩

و مقتضى ظهور تفسير قول الزور بالغناء بقول مطلق. و إطلاق قول الزور و إرادته الغناء مقتضى لاتّحادهما في الخارج، و كون الغناء هو قول الزور أو كونه مصداقا له تصحيحا للحمل، فيلزم صدق أحدهما على الآخر بالحمل الشائع. و هذا مقتضى ظهور جميع الأخبار المفسّره الدالّه على أنّ الغناء هو قول الزور بتمام مصاديقه و هو تمام الموضوع لصدق قول الزور عليه.

و ربّما يستشكل في دلاله قول الزور على الغناء بأنّه أمر يحتاج إلى الدليل «١» أمّا كون القول أو الزور بمعنى الغناء فواضح عدمه. و لكن تطبيق قول الزور على الغناء فأمر مسلّم، حيث إنّ الإمام عليه السّلام قد نصّ بأنّه الغناء، فلا بدّ من أن يكون معنى قول الزور أعمّا من المضمون أو الكيفيّة، حتّى يشمل المعاني المتفاوته؛ و كذا الحال في آيات اشتراء لهو الحديث و الإعراض عن اللغو و عدم شهود الزور إشكالا و جوابا.

فظهر ممّا ذكرناه أنّ القول الباطل حرام ذاتا لا عرضا، سواء كان باطلا من جهه المضمون و المدلول، أو من جهه كيفيّة الأداء. فالغناء حرام ذاتا- و لو كان بدون مرافقه محرّمات آخر معه- لا عرضا مرافقا مع محرّمات آخر ناشئه حرمة من تلك المحرّمات.

### [كيفيه شمول قول الزور للكيفيه اللهبويه]

و لا يخفى ما أشرنا إليه في المقام مرارا من أنّ الكيفيّة اللهبويه الباطله هي المحقّقه لمفهوم الغناء و هي العله للتحريم سواء كان

(١). استشكل في بعض المجلّدات، و العجيب أنّه استشكل في قبال النصّ الصريح.

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ١١٠

مدلوله الغنائى حقّا أو باطلا. و سيّجى ء الكلام مفضّلا في أنّ للغناء

معنى عرفياً و لغوياً، و لا إشكال فى دخاله الكيفيه فى تحقق معناه.

و إطلاق لفظه الغناء على مجرد المدلول الباطل خلاف الظاهر العرفى و اللغوى قطعاً؛ و نقطع بعدم إتيان الشارع بمعنى جديد و اصطلاح خاص للغناء فى قبال العرف و اللغه، و بالنظر إلى المعنى الظاهر العرفى يتحقق معناه- و إن كان المدلول حقاً بشهاده ورود النهى عن التغنى بالقرآن بألحان أهل الفسوق و العصيان- و بهذا المعنى العرفى فهو محرّم و يجب الاجتناب عنه، بمقتضى الآيه الشريفه فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ «١» و مقتضى ظهور الأمر فى الوجوب، سيما مع ظهور مادّه الاجتناب و اقتران وجوب الاجتناب عن قول الزور مع الاجتناب عن الأوثان أن يكون المراد من قول الزور قولاً محرّماً كالكذب و التهمه و الافتراء و السخرية، و تحسين المحرّم و تشويق العاصى و الفاسق و غيرها من المحرّمات. و كذا كيفيه ملهيه لهويّه باطله كالغناء فهو محرّم و محكوم بوجوب الاجتناب بأى نحو و بأى قول تحقق، و لو كان مهملاً.

نعم لا بدّ فى تحقق معنى الغناء من صوت ترنّم و تغنّ من الإنسان- و لو بضميمه الآلات المحرّمه- و أمّا إيجاد الأصوات الموسيقيه بالآلات فقط بلا قول و لا كلام من الإنسان فهو محرّم أيضاً بمقتضى الروايات الناهيه المشدّده، و لكنّه ليس بغناء. بل هو من الموسيقى. و بعبارته

---

(١). الحجج: ٣٠.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ١١١

أخرى الغناء: هو الذى نعبر عنه بالفارسيه ب (خوانندگى)، و عن الموسيقى ب (نوازندگى) و كلّ منهما باطل و محرّم بمقتضى الآيات و الروايات.

و لا إشكال فى ظهور الأمر بالاجتناب و ظهور تفسير قول الزور بالغناء مطلقاً حرمة الغناء

بقول من غير تقييد. و مقتضى ذلك كون الكيفيه زوريه لهويه باطله، و كون النغمات و الترنمات من ألحان أهل الفسوق و العصيان- كما أشارت إليها الروايات- و الصوت الحسن من غير لهو و زور و لحن فاسق خارج عن معنى الغناء المحرم و لا إشكال فيه. و في كونه نعمه و فضيله من الله جلّ جلاله كما في مرسله الفقيه في الجاربه التي لها صوت: ما عليك لو اشتريتها فذكرتك الجنه يعنى بقراءه القرآن و الزهد و الفضائل التي ليست بغناء. «١» نعم يقع الكلام في مقدار البطلان و الهذر اللذين يوجبان الغناء المحرم، فإنّ مطلق الباطل المقابل للحقّ أعنى: ما لا يكون فيه غرض عقلائي، و لا دخاله له في المعاش و المعاد أوسع من أن يكون محرّما و لا شبهه في عدم حرمة بهذا الإطلاق.

نعم ظهور سياق: فَاجْتَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَ اجْتَبُوا قَوْلَ الزُّورِ سَيِّمًا مع إشعار مادّه الاجتناب قرينه على كون المراد من الباطل باطلا ملهيا مضرا بأمر الدنيا و الدين قولاً أو كيفيه أو معا من

---

(١). وسائل الشيعه: ٨٦ / ١٢، الحديث ٢.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ١١٢

ألحان أهل الفسوق و العصيان، بحيث يوجب الجراه- و لو تدريجيًا- على الفسق و الفجور و التعشّق و التشبيب يحول دون طاعه الله تعالى، و يهون على الإنسان ارتكاب الفجور و الذنوب. و لذا قال قدّس سرّه في الجواهر: «نطقت الروايات بأنّه الباعث على الفجور و الفسق» «١» و سيجىء الكلام مفصّلا.

[آيه لهو الحديث]

اشاره

قال الشيخ قدّس سرّه: و منها أى: و من الروايات ما ورد مستفيضا في تفسير لهو الحديث- كما في صحيحه محمّد بن مسلم، و روايه مهراّن بن محمّد، و روايه

الوشاء، و روايه الحسن بن هارون، و روايه عبد الأعلى السابقه المحكيه عن معاني الأخبار. «٢» و الآيه الكريمة: وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ يَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ. «٣»

و في روايه محمّد بن مسلم عن أبي جعفر قال: سمعته يقول:

الغناء ممّا وعد الله عليه النار، و تلا هذه الآيه: وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ... الخ. «٤»

و في روايه الحسن بن هارون قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

الغناء مجلس لا ينظر الله إلى أهله و هو ممّا قال الله عزّ و جلّ: وَمِنَ

---

(١). الجواهر: ٢٢ / ٥٠.

(٢). وسائل الشيعة: ٢٢٦ / ١٢ - ٢٢٩، أحاديث ٧، ١١، ١٦، ٢٠.

(٣). لقمان: ٦.

(٤). وسائل الشيعة: ٢٢٦ / ١٢، الحديث ٦.

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ١١٣

النّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ. «١»

و لا- يخفى وجه دلالة الآيه الشريفه حسب تفسيرها في الروايات بالغناء على حرمة بمثل ما فضّلناه في الآيه السابقه، حيث نعلم أنّ الغناء من مقوله الكيفيّة، و ظهور تفسير لهو الحديث بالغناء كون الغناء مصداقا له حقيقه أو حكما؛ فلا بدّ من أن يكون المراد من لهو الحديث- الحديث اللّهوى بما هو أعمّ من القول و الكلام و الحديث و الكيفيّة اللّهويّه المضلّه عن سبيل الله. و إضافة لهو الحديث في الآيه من قبيل إضافة الصفه على الموصوف، أعنى: الحديث اللّهوى كبارد الماء و يابس الخبز، أى الماء البارد و الخبز اليابس بخلاف آيه الزور، فإنّ هناك كانت الإضافة إضافة الموصوف على الصفه و النتيجة واحده.

و ما ذكرناه من جهه تفسير لهو الحديث بالغناء و إلّا- لو لا هذا التفسير لكان

ظاهر الآيه الشريفه غير مرتبطه بخصوص الغناء، فإنّ ظاهر الآيه حرمه اشتراء لهو الحديث. أى: الأخبار و القصص الباعثه على إلهاء الناس و إضلالهم عن سبيل الله؛ و يشهد على ذلك شأن نزول الآيه كما ورد فى التفاسير.

### معنى الاشتراء:

و فى مجمع البيان نزل فى النضر بن الحرث بن علقمه بن كلداه بن

(١). وسائل الشيعة: ٢٢٨/١٢، الحديث ١٦.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١١٤

عبد الدار ابن قصي بن كلاب كان يتجر فيخرج إلى فارس فيشتري أخبار الأعاجم، و يحدث بها قريشا، و يقول لهم: إن محمدا يحدثكم بحديث عاد و ثمود، و أنا أحدثكم بحديث رستم و اسفنديار، و أخبار الأكاسره، فيستمعون حديثه و يتركون استماع القرآن.

و قيل نزل فى رجل اشترى جاريه تغنيه ليلا و نهارا. و يؤيده ما رواه أبو أمامه عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال: لا يحلّ تعليم المغنّيات و لا بيعهنّ و أثمانهنّ حرام، و قد نزل تصديق ذلك فى كتاب الله تعالى و من الناس من يشتري ... و الذى نفسى بيده ما رفع رجل عقيرته يتغنى إلّا ارتدّفه شيطانان يضربان أرجلهما على صدره و ظهره حتّى يسكت. «١»

و فى تفسير روح المعانى للآلوسى أخرج ابن أبي شيبه و ابن أبي الدنيا و ابن جرير و ابن المنذر و الحاكم، و صحّحه البيهقى فى شعب الإيمان عن أبي الصهباء، قال: سألت عبد الله بن مسعود عن قوله تعالى: و من الناس من يشتري لهو الحديث قال: هو و الله الغناء. «٢» و قد بحث الآلوسى فى تفسيره مفصّلا فى الغناء فراجع تفسير الآيه فيه.

و من الواضح أنّ الغناء بحسب كثره موارد لا يوجب الإضلال عن

أصول الدين و المعارف الخمسه، بل يوجب الخروج عن مطلق طاعه الله و الإقبال على الفسق و المعصيه. فالمراد من الإضلال عن سبيل

---

(١). مجمع البيان: ٣١٣/٤، طبعه صيدا.

(٢). تفسير الآلوسى، الجزء ٢١، ص ٥٩.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١١٥

الله ذلك، سيّما مع النظر إلى موارد الروايات التي أشير فيها إلى المعاصي و الفجور الناشئه عن الغناء.

و نحن نعلم بعدم خصوصيّة لا-اشتراء الحديث- و إن كان في الآيه بمعناه الحقيقي في مقابل البيع- و لكنّه مورد، و المورد غير مقيد و لا مخصّص لإطلاق الحكم أو عمومه؛ لأننا نقطع بأنّ الصدّ عن سبيل الله، و إضلال الناس، و اتّخاذ آيات الله هزوا حرام بأى نحو تحقّق. فالاشتراء من باب المثال. و شأن القرآن النظر إلى معنى أوسع و أشمل من ظاهره و المورد أحد المصاديق المتعدّده المتنوّعه. و الكيفيّة أعنى الغناء: غير قابله للاشتراء الحقيقي، فالمراد منه تحصيل الحديث اللّهوى بأى طريق حصل.

### الاشتراء استعاره:

و الاشتراء استعاره لاختيار لهو الحديث على القرآن و استبداله به و ترويجه في قبالة، حتّى في صورته كون الصدّ و الإضلال من جهه الكيفيّة التي هي أقوى من تأثير مضمون لهو الحديث و مدلوله. و لا شكّ أنّ الغناء من العلل المهمّة المؤثّره في الأعصاب قويّا، و مهيجه للمعاصي و الكبائر العظام باقتضاء ذاته و انجراره إلى ذلك، و لو كان بلا قصد إلى صدّ السبيل و إضلال الناس. و عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «الغناء رقيه الرّنا» (١).

---

(١). بحار الأنوار: ٢٤٧/٧٩، الحديث ٢٦، طبعه طهران.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١١٦

و في تفسير روح المعاني أخرج ابن أبي الدنيا و البيهقي عن أبي عثمان الليثي



قال: قال يزيد بن الوليد الناقص: يا بني أميّه، إياكم و الغناء فإنّه ينقص الحياء، و يزيد في الشهوه، و يهدم المروءه، و إنّهُ لينوب عن الخمر، و يفعل ما يفعل السكر؛ فإن كنتم لا بدّ فاعلين فجنّبوه النساء فإنّ الغناء داعيه الزّنا. «١» و هذه هي خاصيه الغناء الذي بذاته و بإطلاقه داخل في الآيه الشريفه، و أوعد الله عليه النار و اشتراء أحد لهو الحديث، سيّما الكيفيه الغنائيه لخصوص غرض الإضلال عن سبيل الله فرد و مصداق نادر جدّا، و لا يتناسب مع هذا الإطلاق غير القابل للتقييد، و حمله على مثل هذا الفرد في الآيه الشريفه مستهجن جدّا. فلا بدّ من حمل اللّام في قوله تعالى: لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ عَلَى النَّبِيِّ الْقَطْعِيَّةِ التي تحصل من مطلق الغناء، كاللّام في قوله تعالى:

فَالْتَفَتَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ حَزَنًا «٢» و في قول الشاعر:

له ملك ينادى كلّ يوم لدوا للموت و ابنوا للخراب

و لا- مجال لكون اللّام للغايه حتى تخصّص الحرمة عند تحقّقها، و ذلك لعدم مفهوم لها و عدم مجال لصحّه هذا الحمل للاستهجان الذي أشرنا إليه.

نعم ترتّب الصّدّ عن سبيل الله و الغفله عن ذكر الله، و التورّط

---

(١). تفسير الآلوسى، الجزء ٢١، ص ٦٠.

(٢). القصص: ٨.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ١١٧

التدرّجى في الذنوب الكبائر على الغناء بذاته بمطلق إطلاق الآيه الشريفه، و النتيجة القهريّه شاهد على أنّ الغناء يترتّب عليه ذلك- و لو تدرّجيا و بطول الزمان. و هذا يلائم مع كون الغناء من ألحان أهل الفسوق و العصيان الباعثه على الفجور و الفسق، و أمّا مجرّد حسن الصوت الذي هو من فضل الله تعالى إن ساعد على

التعالى إلى قرب الله و التوجه إليه و التفانى في محبته، و ساعد على ذكر الجنة و النار و الشوق إلى الباري جل شأنه، و تلطيف الروح و تشويقه إلى المبدأ الجميل و خالق الجمال، فهو حسن و فضيله و كرامه من الله - كما يستفاد من روايات آداب قراءه القرآن، و خبر الجاربه: ما عليك لو اشتريتها ذكرتك الجنة «١» و حتى لو انضمت الآلات و الأدوات التي ليست مخصوصه بمجالس الحرام إلى حسن الصوت كما في تعازي الحسين عليه السلام و مواكبه أيام عاشوراء، أو لتهييج جيش الإسلام، و قد شاهدنا أثرها القيم في إيان الحرب المفروضه على الجمهوريه الإسلاميه، فلا إشكال فيها. و من أمثال ذلك ما تداول في ساحات الرياضه، سيما ما نسميه ب (زورخانه) من الطبل و قراءه الأشعار الصالحه- و إن كان الإنسان يتشوق إليه و ليس من باب الفسق و الفجور، و قد سئل بعض أعلام العصر عن طبل (زورخانه) فقال: إن كان بزمنًا فحرام، و إن كان رزميًا فحلال.

و البزم: مجلس الأنس و الطرب، و الرزم: الحرب و القتال.

(١). مرّ مصدره.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ١١٨

### آيه شهود الزور:

قال الشيخ قدس سره: و منها أي: و من الروايات ما ورد في تفسير الزور في قوله تعالى: **وَ الَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ** «١» كما في صحيحه ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام تاره بلا واسطه «٢» و أخرى بواسطه أبي الصباح الكناني. «٣» و قال قدس سره: إن مشاهد الزور التي مدح الله تعالى من لا يشهد لها هي مجالس التغنى بالأباطيل من الكلام. فالإنصاف أنها لا تدل على حرمه نفس الكيفيه إلا من حيث إشعار لهو الحديث بكون اللهو

على إطلاقه مبغوضاً لله تعالى، وكذا الزور بمعنى الباطل وإن تحقّقاً في كَيْفِيَةِ الكَلَامِ لا في نفسه كما إذا تَغَنَّى في كَلَامِ حَقٍّ من قرآن، أو دعاء، أو مرثيه. هذا. ونقول: الشهاده هو الحضور، والحضور لا بدّ له من محضر والآيه الكريمة لا يَشْهَدُونَ الزُّورَ لا يحضرون الباطل ومحاضره وما لا يليق بمن يؤمن بالله ويراقب حضوره ومحضره، ويجتنب عمّا حرّمه قولا وفعلا، ونظرا وسماعا وغيرها. ولا يخفى أنّ أجلى الباطل ورأس الذنوب ومنشأها، وسبب التورّط فيها هو الغناء. ولذا فسّر الزور بالغناء في الروايات، وهذا مع غضّ النظر عن تفسيره به فكيف بورود تفسير الزور بالغناء؟ فلا بدّ من حمل الزور على معنى يشمل الغناء قطعاً.

(١). الفرقان: ٧٢.

(٢). وسائل الشيعه: ١٢/٢٢٦، الحديث ٥.

(٣). وسائل: ١٢/٢٢٦، الحديث ٣.

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ١١٩

ولكنّ الآيات الشريفه التي تليها هذه الآيه الكريمة في بيان الفضائل والمكرّمات العاليه الأخلاقيه التي يتّصف بها عباد الرحمن الذين هم الممتازون بالعباده، والتوجّه إلى الله والتحفّظ على المراقبه ومكارم الأخلاق، حتّى الصفات التي لا تكون واجبه ولا لازمه مثل وَالَّذِينَ يَبِيْتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا «١» فلا يستفاد من الآيه الكريمة حرمة الغناء. وفي الآيات الأخرى والروايات المتكاثره المتواتره، والاتّفاق والإجماع محصّلا ومنقولا كفايه.

وبما ذكرنا يظهر مفاد الجملة الأخيره في الآيه الأخيره التي أشرنا إليها أعنى: وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا «٢» و طبق الغناء باللغو فيما رواه الصدوق في عيون

الأخبار، و كذا فيما رواه الكليني عن عدّه من أصحابنا عن أبي أيوب الخزاز «٣»، و الحال فى هذه الجملة حال الجملة السابقه فى نفس الآيه الكريمه مع كون سياق الكلام بمقتضى الدلاله اللفظيه أيضا أعنى: مرّوا كراما تنزيهيا لا محرما.

و تبقى الآيه الكريمه الأخرى و الأخيره لو أردنا أن نتخذ لها لتخذنا من لمدنا إن كُنّا فاعلين «٤». قال الشيخ قدس سرّه: ممّا يدلّ على حرمة الغناء من حيث كونه لهوا و باطلا و لغوا روايه عبد الأعلى، و فيها

(١). الفرقان: ٦٤.

(٢). الفرقان: ٧٢.

(٣). وسائل الشيعه: ٢٢٦/١٢، الحديث ٣.

(٤). الأنبياء: ١٧.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١٢٠

ابن فضال قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الغناء، و أنّهم يزعمون أنّ رسول الله رخص فى أن يقال: «جئناكم جئناكم حيونا حيونا نحيتكم» فقال: كذبوا، إنّ الله تعالى يقول: وَمِمَّا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَ الْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ \* لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَاتَّخِذْنَاهُ مِنْ لَمَدْنَا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ \* بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَ لَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ «١». ثم قال: ويل لفلان ممّا يصف. رجل لم يحضر المجلس. «٢» لا إشكال أنّ السؤال عن أبي عبد الله عليه السّلام عن الغناء بمقتضى صراحه الروايه و التعبير بمن زعم أنّ رسول الله رخص فى كذا، مع أنّ الكلام المرخص فيه ليس بباطل و لهو، فلا بدّ من أن يكون تكذيب الصادق عليه السّلام لترخيص النّبى صلى الله عليه و آله و سلم من جهه الكيفيه اللهويه الغنائيه، سيّما بالنظر إلى قول الصادق عليه السّلام فى آخر الحديث: ويل لفلان ممّا يصف. رجل لم يحضر المجلس، حيث إنّ نفس

الكلمات المرجّعه المذكوره فى الروايه و ليس فيها ما يوجب حزازتها، بل هى محبوبه مشتمله على التحية، و لكن الكيفيه اللحيه غير معلومه. و قول الصادق عليه السلام: إنه رجل لم يحضر المجلس حتى يسمع الكيفيه اللهويه و يدعى ترخيص النبى لها. و لا إشكال فى ظهور الكلام فى تكذيب ترخيص النبى صلى الله عليه و آله و سلم لنفس هذا الكلام، فلا بد من أن يكون التكذيب لأجل الكيفيه اللهويه لأداء نفس الكلمات- لا من جهه انضمام

---

(١). الأنبياء: ١٧-١٨.

(٢). وسائل الشيعه: ١٢/٢٢٨، الحديث ١٥.

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ١٢١

محزّمات أخرى معها- و سيجى ء تتميم الكلام فى الروايات إن شاء الله تعالى.

و ينبغى لنا أن نتوجّه هنا إلى الروايات الشريفه، و قد أشرنا سابقا إلى روايات متعدده مفسّره للآيات التى فسّرت بالغناء و كذا وردت كثيره أيضا فى حرمه الغناء، و قد ذكرنا فى منعقد الكلام ادعاء تواترها من أعلامنا المحقّقين، و أشرنا هناك بأنّ كثيره الروايات الوارده تغنينا عن النظر إلى سند بعضها، أو ادعاء ضعف راو أو مجهوليته.

و من تلك الروايات ما رواه فى الوسائل عن الكافى بطريقه عن على ابن الريان عن يونس قال: سألت الخراسانى: (أى: الرضا عليه السلام) عن الغناء و قلت: إنّ العباسى ذكر عنك أنّك ترخص فى الغناء. فقال:

كذب الزنديق. ما هكذا قلت له، سألتى عن الغناء، فقلت إنّ رجلا أتى أبا جعفر فسأله عن الغناء، فقال: يا فلان، إذا ميّز الله بين الحقّ و الباطل، فأين يكون الغناء؟ قال: مع الباطل فقال: فقد حكمت. «١»

و رواها الصدوق فى عيون الأخبار بسنده عن الريان بن صلت قال:

سألت الرضا عليه السلام يوما بخراسان إلى آخر الحديث.

صريح الروايه إنكار الإمام الرضا عليه السّلام أشدّ إنكار للترخيص فى الغناء، و تكذيب العباسى و توصيفه بالزنديق لأجل نسبه هذا الترخيص إلى الإمام شاهد صريح على حرمه الغناء بذاته، و بإطلاقه بلا دخاله

(١). وسائل الشيعه: ٢٢٧/١٢، الحديث ١٣.

(٢). وسائل الشيعه: ٢٢٧/١٢، ١٤.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١٢٢

لمقارناته فى الحرمة. و السؤال عن الغناء بقول مطلق، و الجواب عنه كذلك. فتوجّه النفى و عدم الجواز و الترخيص إلى نفس الغناء بذاته، و كذا صراحه إنكار الإمام و تكذيب العباسى شاهدان على أنّ الباطل الواقع فى قبال الحقّ حرام أو من مصاديق الحرام، بل تقرير الإمام الرضا عليه السّلام لقول أبى جعفر عليه السّلام لإعطاء ضابطه الحرمة فى أمثال المقام، فلا مجال لما أفاده فى المستند من أنّ عدم الترخيص أعمّ من المنع.

و التّكذيب من الإمام لأجل تكذيب النسبه المخالفه للواقع إلى الإمام أبى جعفر لا للمنع و التحريم، و عدم معلوميّه كون المراد بالباطل القسم الحرام منه و ذلك لما عرفت أنّ كلّ هذه الأمور خلاف الظهور الواضح فى الروايه، سيّما بهذا التّشديد و التّعير الشّديد، و ليكن إطلاق لفظه الغناء فى هذه الروايه فى ذكر منك لكى يفيدك عند ادّعاء إطلاقات الروايات منّا فى المستقبل.

و منها: روايه محمّد بن الحسن فى المجالس و الأخبار بسنده عن محمّد بن عمرو بن حزم فى حديث قال: دخلت على أبى عبد الله عليه السّلام فقال: الغناء، اجتنبوا الغناء. اجتنبوا قول الزُّورِ فما زال يقول: اجتنبوا الغناء، اجتنبوا، فضاق بى المجلس و علمت أنّه يعينى. «١» هذا و إن كان يستشكل فى طريق الروايه بأنّ نفس الراوى أعنى: محمّد بن عمرو بن حزم مستهتر بالسمع

و الغناء بشهاده نفسه، و تكرير الصادق عليه السلام:

اجتنبوا، اجتنبوا، فكيف تقبل روايته؟ و لوائح صدق الروايه، و نقل

---

(١). وسائل الشيعه: ١٢ / ٢٣٠، الحديث ٢٤.

الرسائل الفقهيه (للنجمي)، ص: ١٢٣

الراوى بنفسه ما يعيبه و يشينه شواهد على صدقها؟

و منها: ما رواه فى جامع الكافى عن عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم اقرءوا القرآن بألحان العرب و أصواتها، و إياكم و لحون أهل الفسق و أهل الكبائر؛ فإنه سيجىء من بعدى أقوام يرجعون القرآن ترجيع الغناء، و النوح و الرهبانيه لا يجوز تراقيهم. قلوبهم مقلوبه و قلوب من يعجبه شأنهم. «١»

لا إشكال فى ورود روايات كثيره فى تحسين الصوت و تلحينه فى القرآن، و لكن هذه القراءات المستحسنه وضعت فى الروايه فى قبال لحون أهل الفسق و أهل الكبائر، و تفريعا على هذا و تعبيراً جعل ترجيع القرآن فى قبال ترجيع الغناء بعد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم. و هذا شاهد على كون الغناء من لحون أهل الفسق و أهل الكبائر لا مجرد مدّ الصوت و ترجيعه ترجيعاً ذا خصه، بل هو فى عرف المتشرّعه غير المتطرّفين بمعنى الكيفيه اللحيه الخاصه المحرّمه من ألحان أهل الفسوق و العصيان؛ و لذا يقال فى العرف مستهزئ بمن يتغنّى بالقرآن أ هو يقرأ القرآن أو يتغنّى؟

هذا.

و لا يخفى ورود روايات كثيره بهذا المضمون بالنسبه إلى قراءه القرآن بألحان العرب مع الخشوع و الخضوع و التصدّع من خشيه الله و الترتيل، و نهى فيها عن القراءه بألحان أهل الفسوق و العصيان، و عن

---

(١). الوسائل: ٤ / ٨٥٨، الحديث ١.

الرسائل الفقهيه

التغنى بها و اتخذ القرآن مزامير و غير ذلك. و نقلها يطول بنا، و قد نقلت في الوسائل فليراجع من أراد. «١»

و العجب ما ينقله في كتاب دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد أنه سأل رجلاً ممن يتصل به عن حاله فقال: جعلت فداك مرّ بي فلان أمس فأخذ بيدي فأدخلني منزله، و عنده جاريه تضرب و تغنى فكننت عنده حتى أمسينا، فقال عليه السلام: ويحك أما خفت أمر الله أن يأتيك و أنت على تلك الحال؟ إنّه مجلس لا ينظر الله إلى أهله. الغناء أخبث ما خلق الله عزّ و جلّ، و الغناء أشرّ ما خلق الله. الغناء يورث الفقر و النفاق. «٢»

فانظروا مجلس الغناء الذي فيه جاريه تضرب و تغنى و عندها رجال مستأنسون بها!! و الصادق عليه السلام شدّد أمر الغناء نفسه و خبثه و شرّه دون مرافقاته بقوله عليه السلام: «الغناء أخبث ما خلق الله و أشرّ ما خلق الله». و هذه الرواية التي لا شكّ في ملامح الصدق فيها صريحه بكون حرمة الغناء ذاتية و انضمام سائر المحرّمات إليه يزيد في حرمة و مبغوضيته؛ و ظاهر الألف و اللام في لفظه الغناء في الجنس و العموم لا العهد الخارجي المأنوس من غناء بني أمية و العباس لعنهم الله.

و منها: روايات وردت في ذمّ الغناء بأنّه يورث الفقر، و أنّه نوح إبليس، و الصادق عن ذكر الله، و عشّ النفاق و رقيه الزنا، و يورث النفاق

---

(١). الوسائل: الجزء ٤، أبواب ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥، و الوسائل، الجزء ١٢، باب ٩٩.

(٢). دعائم الإسلام: ٢٠٦ / ٢.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ١٢٥

و يعقب الفقر و



ينبت النفاق، كما ينبت الماء الزرع. و هي مروية في البحار (١) و تفسير العياشي، و الخصال و الفقيه و الوسائل (٢).

و منها: روايات وردت في حال المغني و ثمنها و أجرتها و كسبها و الاستماع إليها، و كلها حرام.

منها: ما رواه الكليني عن نصر بن قابوس قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: المغني ملعونه ملعون من أكل كسبها. (٣)

و منها: ما رواه الصدوق في إكمال الدين في التوقيع الشريف بخط صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه، و ثمن المغني حرام. (٤)

و منها: ما عن قرب الإسناد عن إبراهيم بن أبي البلاد قال: قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام: جعلت فداك إن رجلا من مواليك عنده جوار مغنيات قيمتهن أربعة عشر ألف دينار، و قد جعل لك ثلثها، فقال: لا حاجة لي فيها، إن ثمن الكلب و المغني سحت. (٥) و لا يخفى نكته اقتران ثمن المغني بثمان الكلب، و المبالغة في حرازته و حرمة.

و منها: ما رواه الكليني بسنده عن إبراهيم بن أبي البلاد قال:

أوصى إسحاق بن عمر بجوار له مغنيات أن يعن، و يحمل ثمنهن إلى

---

(١). بحار الأنوار: ٢٣٩ / ٧٩ - ٢٤٣، باب الغناء، طبعه طهران.

(٢). وسائل الشيعة: ٢٢٥ / ١٢، باب تحريم الغناء.

(٣). الوسائل: ٨٥ / ١٢، الحديث ٤.

(٤). وسائل الشيعة: ٨٦ / ١٢، الحديث ٣.

(٥). الوسائل: ٨٧ / ١٢، الحديث ٤.

الرسائل الفقيهية (للنجومي)، ص: ١٢٦

أبي الحسن عليه السلام، قال إبراهيم فبعت الجوارى بثلاثمائة ألف درهم و حملت الثمن إليه فقلت: إن مولى لك يقال له إسحاق بن عمر أوصى عند وفاته ببيع جوار له مغنيات و حمل الثمن إليك، و قد بعتهن و هذا الثمن ثلاثمائة ألف درهم، فقال: لا حاجة لي

فيه، إن هذا سحت، و تعليمهنّ كفر، و الاستماع منهنّ نفاق و ثمنهنّ سحت. «١»

و منها: ما رواه الكليني أيضا بسنده عن الحسن الوشاء قال:

سئل الرضا عليه السلام عن شراء المغنيّ قال: قد تكون للرجل الجارية تلهيه، و ما ثمنها إلّا ثمن الكلب، و ثمن الكلب سحت و السحت في النار. «٢»

و منها: ما رواه الكليني بسنده عن سعيد بن محمّد الطاطري عن أبيه عن أبي عبد الله قال: سأله رجل عن بيع الجوارى المغنيّات فقال:

شراؤهنّ و بيعهنّ حرام، و تعليمهنّ كفر و استماعهنّ نفاق. «٣»

و قد ورد كثيرا نظير هذه الروايات، و أورد في جوامع حديثه عن طرق الشيعة و السنّة: كالدرّ المنثور و كنز العمال، و سنن ابن ماجه و تفسير الألوسي و غيرها.

و قد أفاد الشيخ قدّس سرّه في المقام تأييدا لحرمة الغناء بقوله: لا يخفى أنّ الغناء على ما استفدناه من الأخبار، بل و فتاوى الأصحاب و قول أهل اللغة هو من الملاهي نظير ضرب الأوتار و النفخ في القصب

---

(١). الوسائل: ١٢ / ٨٧، الحديث ٥.

(٢). وسائل الشيعة: ١٢ / ٨٨، الحديث ٦.

(٣). الوسائل: ١٢ / ٨٨، الحديث ٧.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ١٢٧

و المزمار. و قد تقدّم التصريح بذلك في روايه الأعمش الواردة في الكبائر فلا يحتاج في حرمة إلى أن يقترب بالمحرّمات الأخر.

### حرمة اللهو:

و نقول: لا إشكال في كون الغناء المحرّم داخلا في الملاهي المحرّمه، و لا إشكال أنّ قسما من الملاهي محرّم، بل ظاهر جملة من الفقهاء حرمة مطلق اللهو كالمحكّي عن الميسوط و السرائر، و المعتر و القواعد و المختلف و غيرها؛ و إن كان ظاهر جمع آخر خلافها. و قد صرّحت الروايات بحرمة اللهو و الإلهاء، و في

روايه الفضل بن شاذان المرويه عن العيون قد عدّ من الكبائر الاشتغال بالملاهي. وفيما عن المجالس للحسن بن محمد الطوسي عن أبي الحسن عليّ بن موسى عليه السلام عن آباءه عن عليّ عليه السلام قال: كلّ ما ألهي عن ذكر الله فهو من الميسر. «١»

و في روايه سئل الإمام أبو الحسن الرضا عليه السلام عن شراء المغنيّه قال: قد تكون للرجل الجاريه تلهيه، و ما ثمنها إلّا ثمن كلب، و ثمن الكلب سحت و السحت في النار. «٢»

و يقول الله تبارك و تعالى في ذمّ لهو الحديث: وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لَهْوَ الْغِنَاءِ تَفْسِيرًا لِلغِنَاءِ، أَوْ الْغِنَاءِ مِمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ،

---

(١). وسائل الشيعه: ٢٣٥/١٢، الحديث ١٥.

(٢). الوسائل: ٨٨/١٢، الحديث ٦.

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ١٢٨

و تلا هذه الآيه.

و لا إشكال في صراحه الروايات و الأحاديث دخول عناوين محرّمه أخرى في الملاهي المحرّمه كذلك؛ كإلحاق سفر الصيد اللّهوي بسفر المعصيه في روايات متعدّده بسبب كون الصيد اللّهوي باطلا. ففي محكّي المقنع و الهدايه و الفقه الرضوي و الغنيه عطف سفر الصيد على سفر المعصيه؛ و ليس ذلك إلّا لأجل كون الصيد لهوا و باطلا. و لا إشكال في حرمة بعض مراتب اللّهو و اللغو، و اللّعب و الباطل - إن كان كلّ منها غير الآخر - و كون النسبه بينها عموما من وجه. و قد عدّ من مصاديق هذه المحرّمات كبائر الذنوب مثل الشطرنج و القمار، لكونهما من الباطل في قبال الحقّ. و عدّ الغناء و لهو الحديث من الباطل أيضا، و لم يرخص رسول الله الغناء لأنّه من الباطل. و في تفسير البرهان عن يونس بن عبد الرحمن رفعه قال: قال أبو

عبد الله عليه السلام: ليس من باطل يقوم بإزاء الحق إلّا غلب الحقّ الباطل، ذلك قوله تعالى: **يَلِئَلْ نَقْضِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ** **فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ** (١) إلى غير ذلك من تعيين الصغرى و تبيين الكبرى في المسأله.

و لكنّ الكلام فى سعه دائره هذا الحكم أعنى: حرمة اللهو و اللغو، و اللب و الباطل إذ لا إشكال فى جواز أنواع من الملاهى و الملاعب بالاتفاق و الإجماع، فليس كلّ لهو و لغو و باطل بنظر العرف محرّماً؛ حتّى ما يوجب الغفله عن ذكر الله تعالى و الأدلّه الوارده

---

(١). تفسير البرهان: ٥٤ / ٣؛ تفسير نور الثقلين: ٣ / ٤١٦.

الرسائل الفقهيه (للنجومى)، ص: ١٢٩

و الروايات و الأحاديث ليست بحيث يثبت حرمة كلّ لهو و لغو و باطل، بل و لا كراهتها بسعه دائرتها.

و لعلّ أغلب أمورنا من اللهو و اللب، و أنّما الحياه الدُّنيا لعبٌ و لهوٌ و زينَةٌ و تفاخُرٌ. و من هذه الجهه تستأنس النفوس الإنسانيه إلى اللهو و اللب استيناسها بالحياه الدنيا، و كلّ مرتبه من اللهو تمهّد النفس الإنسانيه للتورّط إلى مرتبه أزيد منها، و لذا يكره اللهو فى أغلب الموارد تحفظاً عن تورّط النفس و انجرارها إلى مرتبه الحرام منه.

و فيما رواه زيد النرسى عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: **أما الشطرنج فهى الذى قال الله عزّ و جلّ: فَاجْتَنِبُوا الرُّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ** فقول الزور: الغناء. إنّ المؤمن عن جميع ذلك لفى شغل. ما له و الملاهى؟ فإنّ الملاهى تورث قساوه القلب. و تورث النفاق. و أمّا ضربك بالصوالج، فإنّ الشيطان معك یركض. و الملائكه تنفر عنك، و إن أصابك شیء لم تؤجر و

من عثرت به دابته فمات دخل النار. (١)

## المحرّم من اللّهُ:

فالمحرّم من اللّهُ واللّغو والغفله هي التي تمهّد التورّط والسقوط في المعاصي وانتزاع الحياء من الإنسان، ولم يبال بما قال و لا ما قيل فيه،

(١). بحار الأنوار الجزء ٧٩، هامش الصفحة ٢٣٩؛ مستدرک الوسائل: ٢١٦/١٣.

الرسائل الفقهيّة (للنجومي)، ص: ١٣٠

كما في الروايه عن جعفر بن محمّد عليه السّلام أنّه قال: من ضرب في بيته برباط أربعين صباحا سلّط الله عليه شيطانا لا يبقى عضوا منه إلّا قعد عليه. فإذا كان ذلك نزع منه الحياء، فلم يبال بما قال و لا ما قيل له. (١)

و ابتداء المراتب المحرّمه عدم المبالاه بالدخول في المعاصي - كما ورد في الغناء أنّه رقيه الزّنا «٢» - و الرقيه تحصّل بالتدرّج و التصعد. و المحرّم ما يلهي و يصدّ عن ذكر الله بلا فرق بين كونه من مقوله الأقوال و الأصوات مضمونا أو كيفيه، أو آلات طرب أو غير ذلك، أو الاستماع إليها و الجلوس في مجالسها. و التمثيل بالغناء و ضرب الأوتار تمثيل لسنخ ما يكون صادّا عن ذكر الله تعالى و أحكامه - كما قال الله تبارك و تعالى في سورة المائده، آيه ٩٢: **إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَ الْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَ الْمَيْسِرِ وَ يُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ.**

## مشكله الموضوع:

هذا ما ذكرناه بالنسبه إلى حكم الغناء و المشكله الصعبه في المسأله تعيين موضوع الغناء المحرّم، و لعلّ أغلب الخلاف في المقام ناشئ من هذه الناحيه، بل ربّما يستفيد الذين في قلوبهم زيغ من هذه الناحيه و يتبعون ما تشابه و يجوزون ما لا يجوز، و يعتزّون بأراء ابن سينا

(١). مستدرک الوسائل: ٢١٧/١٣.

(٢). مرّ سنده.

الرسائل

و الفارابي و الكندي و زكريا الرازي و غيرهم و يجعلون نظراتهم و أذواقهم في قبال فقهاءنا الأعظم، و ربّما يتّهمون الفقهاء- عصمنا الله من سوء الأدب- بعدم معرفه حقيقه موضوع حرمه الغناء معرفه تامّه- معرفه توافق أحلامهم و أطرابهم-

و ربّما يقولون إنّ الموسيقى و الغناء المظلومين قد وقعا في أيدي الفجّار و الفسّاق و أصحاب الخمر و الفواحش و الزناء و المخدّرات، و هم غافلون أنّ الموسيقى و الغناء قد أجزتّهم و أجزأتهم على ارتكاب الآثام و الذنوب. و عبّر في الروايات عن الغناء بأنّه رقيه الزنا و عشّ النفاق، و زنا السمع و البصر. و هذه هي خاصّيّه الموسيقى و الغناء و كثيرا ما ينجّر من أصيلها إلى رذيلها، و من ثمينها إلى رخيصها، و من قصورها و سرائرها إلى مقاهيها و ملاميها. و ربّما يدّعون عدم معلوميّه سعه دائره الموضوع و ضيقها، و عدم تبيينها حتّى من قبل الشرع. و ما يمكننا أن نقول أنّ المستفاد من عباره الإمام الباقر عليه السّلام في الروايه: يا فلان، إذا ميّز الله بين الحقّ و الباطل فأين يكون الغناء؟ قال: مع الباطل، فقال عليه السّلام: قد حكمت. «١» إحاله معرفه موضوع الغناء و الحقّ و الباطل إلى نظر العرف و أهله و تأييد النظر العرفي أيضا بقوله: قد حكمت. و لا- إشكال أنّ دائره الموضوع وسعتها و ضيقها، سيّما القسم الخاص بمجالس اللّهو و الطرب منه في كلّ صقع من أصقاع العالم بطرائق مختلفه و متفاوته تختلف حسب اختلاف العصور و الأزمان،

(١). الوسائل: ٢٢٧/١٢، الحديث ١٣.

الرسائل الفقيهه (للنجومي)، ص: ١٣٢

و الأذواق و الإبداعات، و التصويرات. ما أحسن التعبير في

الروايه بألحان أهل الفسوق و العصيان!! فإنه تعبير يتطوّر و يتنوّع في كلّ عصر و مصر باختلاف أنواعها و اختلاف الأزمنه و الأمصار، و أهل الفسوق و العصيان بالنسبه إلى كلّ اجتماع و زمان، و يختلفون باختلاف أنحاء الفسوق و العصيان.

## تعاريف الغناء:

و على كلّ قد عرّف الغناء بتعاريف مختلفه تزيد على اثني عشر تعريف، و الظاهر أنّ كلا منهم قد عرّف الغناء بعنوان أنّه من مفردات العرف، و هو يختلف حسب الأقسام و العصور و الأزمان. و قد أشير إلى هذه التعريفات في الكتب الفقهيّه، و أطنبوا الكلام فيها ردّاً و إبراما.

و من العجيب أن نعزّف الغناء بالصوت- كما في مصباح المنير- فإنّ هذا من قبيل شرح الاسم لا ينفع و لا يضرّ بشيء في المقام.

و الإنصاف أنّ أغلب التعاريف الوارده في المقام تعاريف أعمّ من وجه من الغناء، و لا- تلائم حرمة الغناء، و ليست مواردّها محرّمه قطعاً كمدّ الصوت أو رفعه أو حسنه أو تحسينه و ترفيقه- كالمنقول عن محمّد بن إدريس الشافعي في النهايه-، و لا تحسين الصوت و الترتّم- كما نسب إلى الحنبلية- و لا مدّ الصوت و موالاته- كما في لسان العرب و النهايه-، و لا مدّ الصوت بالألحان- كما في الفقه على المذاهب الأربعة-، و لا رفع الصوت و موالاته أي مدّه و متابعتة. و هذه التعاريف أعمّ من وجه

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ١٣٣

من الغناء المعهود المحرّم، و ليست جامعته و لا- مانعه لموضوع حرمة الغناء، فربّما يتحقّق هذه العناوين. و ليست من الغناء، بل مستحسنه في نظر الشرع كما يشهد له تأكيد الشرع على تحسين الصوت و تحزينه عند قراءه القرآن الكريم. و إنّ من أجمل

الجمال الشعر الحسن، و نغمه الصوت الحسن «١»، و ما بعث الله نبيا إلّا حسن الصوت. «٢»

و لا- إشكال أنّ الصوت بجميع هذه التعريفات ليس غناء في نظر العرف، بل جميع هذه الأمور و التعريفات من اللوازم العامّة للغناء.

و قد قال الشيخ قدّس سرّه: إنّ كلّ هذه المفاهيم ممّا يعلم عدم حرمتها، و عدم صدق الغناء عليها. و من هذه الجهة أى: عدم وفاء هذه التعريفات بحقيقه الغناء زادوا عليها كلمات الترجيع و الإطراب و التطريب، مثل الصوت المشتمل على الترجيع، أو المشتمل على الترجيع المطرب؛ و قيل إنّ هذا المعنى هو المشهور بين الفقهاء، و لا الصوت ما طُرب به و لا الصوت الموزون المفهم المحرّك للقلب لما يمكن أن يكون صوت غير مطرب و لا- مرجّح. و هو في العرف من الغناء و ربّما يكون مفهم و محرّك للقلب و ليس هو من الغناء كمضامين الأشعار الراقية و المواعظ المؤثّره، و لا الصوت المرّجّع - الذى يعدّ من اللّهو- ذو مضمون باطل و فاسد و لا الصوت الجميل لأنّه ليس من الغناء قطعاً، و هو من نعم الله لا من نقمه.

---

(١). الأصول من الكافي: ٢ / ٦١٥، الحديث ٨.

(٢). المصدر السابق: ٦١٦، الحديث ١٠.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ١٣٤

و بالجملة غير خفيّ عدم وفاء هذه التعريفات بحقيقه الغناء، و عدم جامعيتها و مانعيتها، حيث يمكن تحقّق مفهوم الغناء المحرّم عرفاً بلا ترجيع و إطراب، و يمكن عدم تحقّق مفهوم الغناء حتّى مع الترجيع و الإطراب. و لذا قال الشيخ الأعظم الأنصاري قدّس سرّه: المحرّم هو ما كان من لحن أهل الفسوق و المعاصي التي ورد النهي عن قراءه القرآن بها سواء كان مساويا للغناء أم



أعمّ أو أخصّ، مع أنّ الظاهر أنّه ليس الغناء إلما هو. و لو كانت هذه التعريفات المتشابهة المتفارقة للغناء صحيحة متطابقه للزم استثناء الأكثر المستهجن للعلم بجواز موارد كثيره من مصاديق هذه التعريفات. و مقتضى ظهور الآيات المفسّره و الروايات حرمه الغناء بقول مطلق من دون استثناء، فكيف بالاستثناء المستهجن؟ فلا بدّ من أن يكون معنى الغناء معنى محرّما مطلقا بلا حاجة إلى التقييد و التخصيص و التخريج.

### الغناء ليس من مقوله القول:

و من الواضح أنّ الغناء ليس من مقوله القول و الكلام- بل هو من الكيفيّة الصوتيه من الإنسان المغنّي دون الأصوات الغنائيه لغير الإنسان، مثل الطيور و البلابل. و قد ذكرنا سابقا أنّ العرف قاض و حاكم بكون الغناء من الكيفيّة قطعاً. و لهذا قلنا أنّ تفسير قول الزور، أو لهو الحديث، أو شهادة الزور و أمثالها في الآيات الشريفه بالغناء لا بدّ من أن يكون المراد منها معنى عامّا شاملا للكلام الباطل و الحرام،

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ١٣٥

إمّا من جهه مادّته كالكذب و البهتان، و التشبيب بالمصونه، أو من جهه كيفيّةته كالغناء، أو من جهه تأييده لما هو المحرّم كقول الإنسان للمغنّي أحسنت. فالغناء من مقوله الكيفيّة؛ و يشهد على أنّ الغناء من مقوله الكيفيّة لا- من القول ما ورد في النهي عن ألحان أهل الفسوق و أهل المعاصي.

و الشيخ الأعظم قدّس سرّه بعد ما يفيد أوّل كلامه بأنّ الغناء ما كان مشتملا على الكلام بالباطل و اللّهو و اللّغو، و لكنّه يعترف بعد نقل الآيات و الأحاديث بأنّ حرمه الغناء من حيث اللّهو و الباطل، و من مقوله الكيفيّة للأصوات لا من جهه المضمون و المدلول، بمعنى أنّ الكيفيّة المذكوره موضوع للحرمه و لا

مدخله لمادّه الصوت فى الحرمة حقًا كان أم باطلا- لأنّه من الواضح أنّ من سمع من بعيد صوتا ذا كفيّته مطربه مناسبه مع الرقص و ضرب الآلات يحكم على هذا الصوت بالغناء، ولا يتأمل فى إطلاقه عليه، بلا فرق بين مادّته الملهيه حقًا كان باطلا.

### تشخيص الموضوع بنظر العرف:

و من هنا، و من قول الإمام صلوات الله عليه: قد حكمت يتحصّل لنا أنّ الميزان و المعيار فى تحقّق موضوع الغناء المحرّم فى الشريعة الصديق العرفى، و هذا يتغيّر بحسب الأزمنه و الأمكنه. ففى سابق الزمان كانت آلات الطرب ساذجه بسيطه، و بمزّ الزمان زيد فيها

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ١٣٦

شئ حتّى اتّسعت دائرتها و كفيّاتها و أنواعها، و أصبحت اليوم متنوّعه فتعجب بها. هذا، و ما ذكرناه لا يتنافى مع حرمة مادّه الكلمات من ناحيه اللّهُو و اللّغو و الإيذاء، و الكذب و التشبيب و أمثال ذلك- كما لا يكون مطلق الصوت اللّهُوى غناء- و إن كان من أقبح الأصوات و أردإها. و حرمة مثل هذا الصوت اللّهُوى غير حرمة الغناء، فإنّ الغناء هو الكفيّته الصوتيه اللّهُويه- و هذا غير حرمة لهويّه المضمون و المدلول بلا مدّ و ترجيع فى البين، و النسبه بينهما عموم من وجه.

و قد ذكرنا سابقا أنّ مفاهيم الباطل و اللّهُو و اللّغو أوسع من أن تكون بسعتها محرّمه، حتّى و لا- مكروهه، و لكنّا نعلم من تفسيرها بالغناء المحرّم فى المقام أنّ الغناء من المصاديق القطعيّه للمحرّم منها لنصوصيه الروايات فى الموارد. و لهذا نقول أنّ الكفيّته المخصوصه التى تعدّ من اللّهُو و الباطل لا بدّ و أن تكون من ألحان أهل اللّهُو و الباطل، و خاصّه لمجالسهم التى تناسب الرقص

و الخلاء و الشهوات. و ما أحسن ما أفاده الشيخ قدس سرّه أنّ المرجع في اللّهُو إلى العرف، و الحاكم بتحقيقه هو الوجدان، حيث يجد الصوت المذكور مناسبا لبعض آلات اللّهُو و الرقص، و لحضور ما يستلذّ القوى الشهويّه بأيّ نحو كان من المرافقات و الضمائم. و أنت قد عرفت سابقا أنّ كلاً من التعاريف الواردة تعريفات عرفيه بنظر المعرفين، و ليس للغناء من قبل الشرع موضوع خاصّ و مصطلح مخصوص؛ و أنت إن شئت فقل إن الروايات عيّنت موضوع الغناء المحرّم بأنّه ألحان أهل الفسوق و العصيان، و في

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ١٣٧

الروايه: اقرءوا القرآن بألحان العرب و أصواتها، و إِيّاكم و لحون أهل الفسق و أهل الكبائر، فإنّه سيجي ء من بعدى أقوام يرجعون القرآن ترجيع الغناء و النوح و الرهبانيه، لا يجوز تراقبيهم، قلوبهم مقلوبه، و قلوب من يعجبه شأنهم. «١»

و قد جعل هذه الألحان في قبال الصوت الحسن و في قبال اللحن المستحسن للقرآن المجيد. و مدح حسن الصوت في الروايات لا يدلّ على جواز الغناء، فإنّ النسبه بينهما عموم و خصوص من وجه.

و صريح مرسله الصدوق تقابل الغناء مع حسن الصوت. سأل رجل عليّ بن الحسين عن شراء جاريه لها صوت فقال: ما عليك لو اشتريتها فذكرتك الجنّه يعنى بقراءه القرآن و الزهد و الفضائل التي ليست بغناء، فأما الغناء فمحظور. «٢»

إن قلنا بأنّ الذيل من الروايه لا تفسيراً من شيخنا الصدوق أعلى الله مقامه. نعم إنّ الغناء يحتاج إلى حسن الصوت حسنا موجبا لتحقق الغناء عرفا كالصوت الجميل المتناسب الذي له شأنه الإطراب لأغلب الناس، و المناسب لمجالس اللّهُو و المعاصي، بلا فرق بين كون المضمون باطلا و

لهوا أو حقًا و حكميا، أو بلا مضمون و مدلول أصلا- وإلا فنفس الحسن الذاتى للصوت الإنسانى ليس غناء و لا محرّما و لا محزوزا، بل نعمه إلهية ممدوحه شرعا، و كرامه مستحسنه عقلا و لا يكون

(١). الوسائل: ٤/ ٨٥٨، الحديث ١.

(٢). الوسائل: ١٢/ ٨٦، الحديث ٢.

الرسائل الفقهية (للنجومى)، ص: ١٣٨

حراما قطعاً.

و هو الهادى إلى معرفه الحقّ جلّ و علا، و المذكّر لجنته و المشوّق إلى نعيمه، و المنذر و المحذّر من نار الجحيم و المخوّف من عقابه، و الغارس فى القلوب الطاهره و الضمائر الصافيه حبّ الفضائل و كره الرذائل.

و هذا كلّه بخلاف الغناء الذى يتعاطاه أهل الفسق و الفجور يثير الشهوه و يهوّن المعاصى الكبائر، و يجزّ إلى حفلات اللّهو و الرقص، و يؤدّى بصاحبه إلى السقوط فى هوه الجهل و يجلب عليه الويلات ماديا و معنويا و خلقتا.

### موضوع الغناء فى نظر العلّامة الأصفهاني

و لنرجع حينئذ إلى مبتدأ الكلام فى موضوع الغناء فقد أشرنا أنّ التعاريف المختلفه منظور فيها من النواحي المختلفه، و لنشر فى الختام إلى التعريفين اللذين هما عصاره التعاريف السليمه، و هما تعريف العلّامة الأوحدي النابغ الشيخ محمّد رضا الأصفهاني- نجل العلّامة التقى الفائز بعنايه الله جلّ جلاله الشيخ محمّد الحسين الأصفهاني-، و تعريف الإمام الخميني أعلى الله مقامهما الشريف.

أمّا التعريف الأوّل:

الغناء صوت الإنسان الذى من شأنه إيجاد الطرب بتناسبه لمتعارف الناس و الطرب هو الخفّه التى تعترى الإنسان فتكاد تذهب بالعقل و تفعل المسكر لمتعارف الناس أيضا.

الرسائل الفقهية (للنجومى)، ص: ١٣٩

و قال الإمام الخميني- قدس الله سرّه الشريف:- الإنصاف أنّ ما ذكره و حقّقه أحسن ما قيل فى الباب، و أقرب بإصابه الواقع- و إن كان فى بعض ما

أفاده مجال المناقشه-. أمّا كون هذا التعريف أحسن ما قيل و أقرب بإصابه الواقع لعدم ورود الإشكالات التي ترد على سائر التعاريف المذكوره فى الباب.

و قد تعرّض هو نفسه قدّس سرّه بأنّ تقييد الصوت بصوت الإنسان لمتابعه العرف فإنّ أصوات البلابل- و إن تناسبت و أطربت- لا- تسمّى غناء و بقاء التناوب يخرج ما أوجب الطرب بغيره من حسن الصوت اللّغوى ذاتا أو لحسن صاحبه أو لحسن ألفاظه و معانيه و نحو ذلك، و بقاء المتعارف يخرج الخارج عنه فلا اعتبار بمن هو كالجماد كما لا اعتبار بمن يطرب بأدنى سبب.

ثمّ قال:

فذلكه القول أنّ الغناء هو الصوت المتناسب الذى من شأنه بما هو متناسب أن يوجد الطرب أعنى: الخفّه، فما خرج منه فليس من الغناء فى شىء و إن كان الصائت رخيم الصوت حسن الأداء و أحسن كلّ الإحسان و وقع فى سامعه أقصى مراتب الاستحسان فبين كلّ من الغناء و الصوت المستحسن عموم من وجه، و لقد أحسن الشيخ قدّس سرّه فى قوله الغناء ما كان مناسبا لبعض آلات اللّهُو و الرقص فإنّ النسب الموسيقيّه تنطبق على النسب الإيقاعيّه و لذلك يطابق أهل اللّهُو

الرسائل الفقهيّه (للنجمى)، ص: ١٤٠

بينهما. (١)

### مراد الشيخ من المناسبه مع آلات اللّهُو:

و نقول: إنّ مراد الشيخ بما كان مناسبا لبعض آلات اللّهُو و الرقص هو الصوت الذى يناسب مناسبه ما آلات اللّهُو و الرقص بحيث يمتزج كلّ من الصوت و الآله و يشكّلان تشكيله واحده و يوجبان الطرب- و هى الخفّه التي تعترى الإنسان لشده سرور و فرح- و حاله التي تعترى الإنسان و تخرجه عن حالته الطبيعيه المتوازنه، بل ربّما توجب عروض حاله أشبه بالسّكر- كما أشار إليه العلّامه المذكور قدّس سرّه، و

لا إشكال أنّ كثيرا من الأنغام الديتية و القراءات المستحسنه حسن جميل تكون موافقه و متناسبه مع أنغام خاصه للموسيقى، و جمال الصوت الحسن بجمال تناسبه و نغمه؛ و لكنها ليست من الأنغام المتناسبه لمجالس اللّهُو و الطرب و اللعب- مجالس أهل الفسق و الفجور- و لا يحتاج وضوح هذا عرفا إلى بيان و توضيح.

و من البديهي أنّ مثل هذه التشكيلية الغنائيه بمراتبها المختلفه ضعيفه أو قويّه تناسب متناسبه ما النسب الموسيقيه و الإيقاعيه و تلائم معها تلاؤما قهريّا؛ و لا يكون مراد الشيخ بيان تناسب النسب الموسيقيه و الإيقاعيه، و لزوم مراعاة هذه النسب أو لزوم كون الغناء مناسباً مع الموسيقى الكلاسيكيه المضبوطه على القواعد. و نحن نعلم أنّ الغناء

---

(١). رساله الروضه الغناء، طبعت في مجله نور علم، العدد المسلسل ١٦.

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ١٤١

كالموسيقى فنّ جميل و مهتمّ به، و صناعه خاصه مبيته على قواعد مقرّره متناسبه منظمه بين النغمات و الأصوات موجه للخفّه و الطرب، و لذّه السماع. و كلّ تلك القواعد و الأصول ظريفه متناسبه متلائمه- و هو الشأن في كلّ جميل-، و الجمال الحقيقي يتحقّق بالتناسب و التلاؤم، و لكن رعايه الدقه الكامله في قواعد الموسيقى و أنغام الغناء لا يفيد ناشئاً بالنسبه إلى تحقّق معنى الغناء عرفاً، و تشخيص موضوع الغناء المحرّم شرعاً لا يكون بنظر متخصصي أهل الموسيقى و أساتيدهم لأنّهم ينظرون إلى الغناء كفنّ جميل من الفنون الجميله، و يراعون فيه الميزان الفنّي لا- الغناء العرفي؛ فربّما يكون الغناء غناء عرفاً و محكوماً بالحرمة لترتب آثارها عليه بنظر العرف دون أهل الخبره و الفن.

**تعريف الإمام الخميني قدس سرّه**

و ينبغي لنا الآن أن ننقل تعريف الغناء بما ذكره الإمام

الخميني قدّس سرّه بقوله: إنّ صوت الإنسان الذي له رقّه و حسن ذاتي- و لو في الجملة- و له شأنيّه إيجاد الطرب بتناسبه لمتعارف الناس.

و قد أحكم قدّس سرّه تعريفه بقوله فخرج بقيد الرّقّه و الحسن صوت الأبخ الرديّ الصوت. و إنّما قلنا له شأنيّه الإطراب لعدم اعتبار الفعلية بلا شبهه، فإنّ حصول الطرب تدريجيّا قد لا يحصل بشعر و شعرين، فتلك الماهيّه و لو بتكرار أفرادها لها شأنيّه الإطراب، و هذا بوجه نظير ما ورد في المسكر: بأنّ ما كان كثيره مسكرا فقليله حرام. و ماهيه الغناء

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ١٤٢

كذلك، فلا- ينافي عدم مطربيّه بعض مصاديقه فعلا و قيّد التناسب لأجل أنّ الصوت الرقيق الرخيم إن لم يكن فيه التناسب الموسيقي، لا- يكون مطربا و لا- غناء، بل لا يتّصف بالحسن حقيقه، فالمدّ الطويل لا يكون غناء و لا مطربا و لو كان في كمال الرّقّه و الرخامه؛ و لو قيل أنّه حسن يراد به رقّته و رخامته و صفاؤه الذاتى. و التقييد بشأنيّه الإطراب لمعرفة التناسب الخاص أى: التناسب الذى هو واحد من الألحان الموسيقية.

### الإشكال فى اعتبار الرّقّه:

و هذا التعريف لعلّه أحسن التعاريف لأنّه منتقى من التعاريف الواردة، و لكننا نقول أنّ المراد من الرّقّه فى التعريف إن كان حسن الصوت، و كون العطف عطفًا تفسيريًا، فهو مقبول و إن كان غيره، فالظاهر أنّه غير معتبر بعد اعتبار الحسن الذاتى و خشونه الصوت فى قبال رقّته إن كانت، بحيث توجب خروج الصوت عن الغناء، فهذا خروج موضوعى و إن لم توجب. و كان العرف يرى الصوت غناء- و لو بدون رقّه- فيحكم بتحقيق الغناء و يلزم عدم اعتبار الرّقّه فى تحقّق معنى

الغناء عرفا. ثم لا إشكال أن المراد من الإطراب الشأني لمتعارف الناس هو الإطراب الخاص الذي ينشأ عن غناء مجالس اللّهُو و اللعب الذي يناسب الرقص و آلات الموسيقى لا الطرب الحاصل من قراءه أشعار التغزل العرفاني و التعشق إلى المبدأ الأعلى بصوت حسن، حتى من

الرسائل الفقهيه (للنجمي)، ص: ١٤٣

قراءه آيات قرآنيه قراءه مستحسنه شرعا لا بألحان أهل الفسوق و العصيان.

### الغناء محرّم بإطلاقه

و ما يهّمنا أن نشير إليه في المقام أن الغناء بقول مطلق و بلا قرينه صارفه، أو معيّنه حكم عليه بالحرمة في الروايات و الأحاديث، و لم يدع أحد أن الشارع قد أتى بمعنى جديد و اصطلاح خاص في قبال العرف- و لو مقيدا للمعنى العرفي-. فالغناء العرفي و الشرعي هو المرتبه المحرّمه المخصوصه من الصوت الحسن بالشرائط و القيود المتقدمه آنفا. و لا يكون معنى الغناء العرفي أعم من الغناء الشرعي، و لا- الشرعي مخصصا و مقيدا بقيود خاصه في قبال العرفي. و يشهد على ذلك أننا لا نرى موردا وصف حسن صوت الأئمه الطاهرين، و الأتقياء الكاملين و القراء الكرام بأنه تغنى بصوت حسن جميل، بل التعابير من قبيل أنه كان حسن الصوت جميل القراءه. جيد اللحن، و أمثال ذلك، و يقال فيمن يقرأ القرآن بألحان الغناء أنه يقرأ القرآن أم يتغنى مستهزئ به؟

و أما من لم يتغن بالقرآن فليس مئا، فهو بمعنى آخر غير الغناء- و سيجي ء بيانه في كلام سيد أعلام الطائفه علم الهدى سلام الله عليه في أماليه- و بالجملة نحن نرى أن الغناء بما هو غناء بلا استثناء و تخصيص وقع موضوعا للحرمة بلا تكلف، و بلا قرينه على كون المراد مفهوما في قبال المفهوم اللغوي



و العرفى، فلا بدّ من أن تكون لفظه

الرسائل الفقهيه (للنجومى)، ص: ١٤٤

الغناء حقيقه فى الغناء المحرّم، و إن لم يكن كذلك فهو منصرف قطعاً إليه بحيث صار حقيقه فيه مستغنيه عن إقامه القرينه على ذلك؛ و يشهد على هذا إطلاق كلمه الغناء بدون تقييد فى كلمات الأئمه المعصومين و كلمات الأصحاب قديما و حديثا، و لم يتبه أحد على خلافه مثل عبارته الروايه «قلت: إنّ العباسى ذكر أنّك ترخص فى الغناء» أو روايه الشّحّام عن أبى عبد الله عليه السلام: «الغناء عشّ النفاق» و فى روايات أخرى: «الغناء رقيه الزنا». و الغناء ممّا وعد الله عليه النار. و المغنّيه ملعونه ملعون من أكل كسبها. و أجر المغنّيه و المغنّيه سحت. و استماع الغناء و اللّهُو ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء الزرع. و بيت الغناء لا يؤمن فيه الفجيعه و لا تجاب فيه الدعوه، و لا يدخله الملك. شرّ الأصوات الغناء. و غيرها من العبارات.

### آلات الغناء المختصه و المشتركه:

و سيجى ء تفصيل الكلام أنّ مقتضى هذا الظهور موضوعيه نفس الغناء بذاته فى الحكم من دون تقييد بكونه مرافقا مع سائر المحرّمات التى ترافق و تناسب مجلس الغناء كالخمر و الرقص، و الغوانى و الجوارى و النساء السافرات. و تلك المرافقات كلّ منها محكوم بالحكم الخاصّ المتعلّق به من الحرمة و غيرها كآلات الموسيقى فإنّها مختلفه فبعضها مختصّ بمجالس اللّهُو و اللّغو و الطرب و الرقص و الغناء المحرّم، و بعضها مشترك بين مجالس المعصيه و غيرها مثل: موارد التعزیه

الرسائل الفقهيه (للنجومى)، ص: ١٤٥

و استعراض الجيش و عرصات الحرب. فهذه الآلات ليست محرّمه بإطلاقها، بل تابعه للغناء المرافق لها.

ثمّ لا إشكال فى فعلیه حرمة الغناء

و تنجزها عند العلم بكون المصداق و المورد غناء- كما هو الشأن في فعلية كل حكم بفعلية موضوعه-

### حكم الغناء في موارد الشبهات:

و أمّا لو قلنا بأنّ للغناء مصاديق مشكوكه أيضا كسائر المفاهيم و العرف مشتبه في بعض هذه المصاديق أيضا؛ فمقتضى المصاديق المشكوكه و الشبهات الموضوعية و المفهومية: هو التمسك بأصل البراءة و الحلية- كما هو الشأن في سائر الشبهات الموضوعية و المفهومية-

و لكنّ الإنصاف أنّ في بعض المصاديق و الموارد التي يتخير فيها غالب المتدئين المتمسكين بأصل البراءة و الحلية في الشبهات الموضوعية أيضا لا ينبغي ترك الاحتياط، حيث إنّها من الموارد التي لا يعلم حالها إلّا بالفحص الدقيق، و لا يحصل الظنّ القوي و الوثوق بحقيقتها إلّا بعد النظر العميق فتكون من الموارد التي يجب فيها الفحص، و لا- تجرى فيها البراءة. و جواز التغنى في بعض الأوقات- كالموارد المشكوكه- لا ينافي مع حرازه العمل و سفاله الغناء لكونه لغوا، و المؤمنون عن اللغو مَعْرُضُونَ.

الرسائل الفقهية (للنجومي)، ص: ١٤٦

### حرمة الغناء ذاتية:

ثمّ لا- يخفى ما ذكرنا سابقا أنّ المستفاد من عمومات الغناء هو الحرمة الذاتية للغناء، و انضمام سائر المحرّمات إليه يزيد في حرمة و شناعته. و ربّما نسب إلى بعض الأعلام الأساطين عدم الحرمة الذاتية للغناء، بل هو محرّم بسبب انضمام سائر المحرّمات إليه كآلات اللّهُو و دخول الرجال على النساء و الكلام الباطل. و ربّما أساءوا الأدب إلى ساحه المحققين العظمين: الملامح محسن الكاشاني- صاحب جامع الوافي و غيره- و المحقق السبزواري- صاحب كفاية الأحكام- و طعنوا عليهما بانكارهما حرمة الغناء و تخصيصهما الحرمة بمقارناته و ملازماته.

فينبغي لنا نقل كلامهما و بيان المراد منه و في مستندهما.

### كلام الفيض

قال المحقق الكاشاني أعلى الله مقامه في جامعه الوافي في المجلد الثالث، ص ٣٥- بعد نقل روايات الباب:- و الذي يظهر من مجموع الأخبار الواردة فيه اختصاص حرمة الغناء، و ما يتعلّق به من الأجر و التعليم و الاستماع و البيع و الشراء كلّها بما كان على النحو المعهود المتعارف في زمن بني أمية، و بني العباس من دخول الرجال عليهنّ، و تكلمهنّ بالأباطيل و لعبهنّ بالملاهي من العيدان و القصب و غيرهما دون ما سوى ذلك كما يشعر به قوله عليه السلام: «بالتى يدخل عليها

الرسائل الفقهية (للنجومي)، ص: ١٤٧

الرجال». قال في الاستبصار بعد نقل ما أوردناه في أوّل الباب: الوجه في هذه الأخبار الرخصه فيما لا يتكلم بالأباطيل و لا يلعب بالملاهي و العيدان و أشباههما و لا بالقصيب و غيره، بل يكون ممّن يزفّ العروس و يتكلم عندها بإنشاد الشعر، و القول البعيد

عن الفحش و الأباطيل.

و أما ما عدا هؤلاء ممن يتغنّين بسائر أنواع الملاهي فلا يجوز على حال سواء كان في

العرائس أو غيرها. و يستفاد من كلامه أنّ تحريم الغناء إنّما هو لاشتماله على أفعال محرّمة. فإن لم يتضمّن شيئاً من ذلك، جاز.

و حينئذ فلا وجه لتخصيص الجواز بزفّ العرائس - ولا سيّما قد وردت الرخصة به في غيره - إلا أن يقال أنّ بعض الأفعال لا تليق بذوى المروّات - وإن كان مباحا - فالميزان فيه حديث: من أصغى إلى ناطق فقد عبده. و قول أبي جعفر صلوات الله عليه: إذا ميّز الله بين الحقّ و الباطل فأين يكون الغناء؟ و على هذا فلا بأس بسماع التغنّي بالأشعار المتضمّنه ذكر الجنّه و النّار، و التشويق إلى دار القرار، و وصف نعم الله الملك الجبار، و ذكر العبادات و الترغيب في الخيرات، و الزهد في الفانيات و نحو ذلك - كما أشير إليه في حديث الفقيه بقوله عليه السّلام:

فذكرتكَ الجنّه - و ذلك لأنّ هذه كلّها ذكرا لله تعالى و ربّما تقشعرّ منه جلودُ الذين يحشون ربّهم ثمّ تلين جلودهم و قلوبهم إلى ذكر الله « ١ » و بالجملة لا يخفى على ذوى الحجى بعد سماع هذه الأخبار تمييز حقّ الغناء من باطله. و إنّ أكثر ما يتغنّى به المتصوّفه في محافلهم من قبيل

---

(١). الزمر: ٢٣.

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ١٤٨

الباطل. انتهى كلامه بتمامه أعلى الله مقامه.

و قال الشيخ قدّس سرّه: لو لا استشهاده بقوله ليست بالتى تدخل عليها الرجال أمكن بلا تكلف تطبيق كلامه على ما ذكرنا من أنّ المحرّم هو الصوت اللّهوى الذى يناسب اللعب بالملاهى و التكلّم بالأباطيل، و استشهاده بالروايه ظاهر فى التفصيل بين أفراد الغناء لا من حيث نفسه؛ و لذا صوت المغنّيه التى تزفّ العرائس، و هو على سبيل اللّهُ لو قلنا بإباحته

قد خصصناه بالدليل.

و لكن لا يخفى عليك عدم ملائمة انطباق مختار الشيخ مع ما يصرح به رحمه الله بقوله على النحو المتعارف في زمن الخلفاء من دخول الرجال عليهم و تكلمهم بالباطل، و لعبهم بالملاهي من العيدان و القصب، و غيرهما، دون ما سوى ذلك من أنواعه. فكلامه صريح في التفصيل بين أفراد الغناء من حيث الحليته و الحرمة، و مقتضى كلامه رحمه الله تقسيم الغناء إلى أفراد محلله كالمقترن بذكر الجنة و النار، و التشويق إلى دار القرار، و وصف نعم الله الملك الجبار، و ذكر العبادات و الترغيب في الخيرات، و الزهد في الفانيات، و أفراد محرّمه كالمقترن بالمحرّمات و الملاهي و العيدان و القصب و التكلم بالأباطيل، و اختلاط الجنسين في مجالس الأنس و السهرات.

### كلام المحقق السبزواری

و نسب هذا القول إلى المحقق السبزواری - صاحب الكفايه

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ١٤٩

أيضا- و قال الشيخ قدس سره: إنّ الموجود فيها- بعد ذكر الأخبار المتضاده جوازا و منعا في القرآن و غيره- أنّ الجمع بينها يمكن بوجهين:

أحدهما: تخصيص الأخبار المانعه بغير القرآن و حمل ما يدلّ على ذمّ التغنى بالقرآن على قراءه تكون على سبيل اللهو، كما يصنعه الفساق في غنائهم تأييدا بروايه عبد الله بن سنان: اقرءوا القرآن بألحان العرب، و إياكم و لحن أهل الفسوق و الكبائر و سيجيء من بعدى أقوام يرجعون القرآن ترجيع الغناء.

و ثاني الوجهين: حمل الأخبار المانعه على الفرد الشائع في زمن الأمويين و العباسيين بمقتضى شيوع الغناء على سبيل اللهو من دخول الجوارى و غيرهنّ في مجالس الفجور و الخمر و العمل بالملاهي و التكلم بالباطل، و إسماعهنّ الرجال في ذلك الزمان فحمل المفرد المعرف- يعني لفظ الغناء-

على الأفراد الشائعه فى الزمان المذكور غير بعيد.

و أيد المحقق السبزوارى هذا الحمل بروايه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الغناء هل يصلح فى الفطر و الأضحى و الفرح؟ قال: لا بأس به ما لم يعص به. «١» و روايه اقرءوا القرآن الآنفه الذكر، و روايه أبى بصير: «ليست بالتي يدخل عليها الرجال» و قال رحمه الله: إنَّ فيه، أى فى قول الإمام- إشعاراً بأنَّ منشأ المنع فى الغناء هو بعض الأمور المحرّمه المقترنه به- كالالتهاؤ و غيره- إلى أن قال: إنَّ فى عدّه من أخبار المنع عن الغناء إشعاراً بكونه لهوا باطلاً و صدق ذلك فى القرآن و الدعوات

---

(١). الوسائل: ١٢ / ٨٥.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١٥٠

و الأذكار المقرّوه بالأصوات الطيبه المذكوره للجنّه المهيبه للشوق إلى العالم الأعلى محلّ تأمل. مضافاً إلى التعارض الواقع بين أخبار الغناء و الأخبار الكثيره المتواتره الدالّه على فضل قراءه القرآن و الأدعيه و الأذكار بالصوت الحسن، مع عموم هذه الأخبار و كثرتها و موافقتها لأصل البراءه.

و النسبه بين الموضوعين عموم من وجه، فإذا لا- ريب فى تحريم الغناء على سبيل اللّهُ و الاقتران بالملاهى و نحوهما لأنّه مادّه افتراق روايات المنع. و فى غير هذه الصوره- إن تحقّق إجماع- فهو، و إلّما فالحكم هو الإباحه و طريق الاحتياط واضح. انتهى كلاماً المحقّقين الفيض و السبزوارى رحمهما اللّهُ.

و قد طعن الأصحاب فى شأن هذين المحقّقين الورعين لحكمهما بحلّيه الغناء ذاتاً و حرمة مقارناته و دعوى جواز التغنى بالقرآن، و استثناء حرمة الغناء فيه من قبل المحقّق السبزوارى.

و قال المحقّق البهبهانى رحمه اللّهُ فى حواشى المسالك: و صاحب الكفايه استثنى الغناء فى القرآن، و سمعت

أنّ الفضلاء كتبوا رسائل كثيرة أزيد من عشرين رساله ردّا عليه كلّهم تلامذه وحيد عصره و فريد دهره الآفا حسين الخوانسارى رحمه الله كلّهم كانوا من أوحديّ الزمان و قد عرفت أنّ أحدا من فقهائنا ما استثنى هذا، بل المحقّق و جماعه ممّن تأخّر عنه حكموا بحرمة الغناء في القرآن. انتهى.

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ١٥١

### التعرّض لعباره الفيض:

و ليرجع إلى عباره الفيض و هي قوله: دون ما سوى ذلك من أنواعه و كذا قوله رحمه الله: فإن لم يتضمّن شيئا من ذلك جاز. و قد نقل الشيخ قدّس سرّه كلام الفيض بعبارته: «و إلّا فهو في نفسه غير محرّم». و لا يخفى أنّ عدم تحريم الغناء في نفسه محتمل لوجهين

أحدهما: عدم اتّصاف الغناء بالحرمة أصلا، و إنّما المتّصف بها ما اقترن به من الملهيات و المحرّمات. فالنهي عن تلك المجالس و الملهيات و المقترنات و عن الغناء باعتبار لزوم الاجتناب عنها، و إلّا فهو غير محرّم أصلا.

ثانيهما: عدم اتّصاف الغناء بالحرمة بحسب الذات، لكنّه محرّم باعتبار اقترانه بتلك المحرّمات؛ بمعنى أنّ الغناء قد اتّصف بالتحريم أيضا كتلك الملهيات و المحرّمات المقترنه به، فهو أيضا معاقب عليه؛ كما أنّ كلا من الملهيات الأخر معاقب عليها في حدّ ذاتها.

و الكلام في أنّ ظاهر كلام المحدث الكاشاني أ هو الوجه الأوّل، أو الثاني؟ و يمكن ادّعاء ظهور كلامه في الثاني أعني كون الغناء محرّما إذا اقترن بالمحرّمات الأخر بمقتضى ظهور كلماته في هذا، مثل قوله:

اختصاص حرمة الغناء و ما يتعلّق به من الأجر و التعليم و الاستماع و البيع و الشراء بما كان على النحو المتعارف، فإنّ ظاهره أنّ الغناء متّصف بالحرمة. و كذا قوله بعد ذلك: دون

ما سوى ذلك من أنواعه

الرسائل الفقهيه (للنجمي)، ص: ١٥٢

أى: أنواع الغناء. فيوجه الحكم إلى نفس الغناء و يدفعه عنه. و كذا قوله في آخر عبارته.

و بالجمله: فلا- يخفى على أهل الحجى بعد سماع هذه الأخبار تمييز حقّ الغناء عن باطله، و كذا نقول بمثل هذا فى كلام المحقق- صاحب الكفايه رحمه الله- مثل قوله: و الشائع فى ذلك الزمان الغناء على سبيل اللّهُ، و كذا قوله: فحمل المفرد المعرّف يعنى لفظ الغناء على تلك الأفراد الشائعه فى ذلك الزمان غير بعيد. و كذا قوله: إنّ فيه إشعاراً بأنّ منشأ المنع فى الغناء هو بعض الأمور المحرّمه المقترنه به؛ و ظهور هذه الجمل فى توجه الحرمة إلى نفس الغناء مضافاً إلى مقارناته غير خفى.

و من الشواهد القويّه على تعلّق الحرمة بنفس الغناء استثناء الفقهاء من أصحابنا الموارد المختلفه عن حرمة الغناء كالتغنى بالقرآن، أو المواعظ أو ذكر الله تعالى أو المراثى أو الحدى أو العرائس. و مثل هذا القول أعنى: كون نفس الغناء محرّماً بشرط اقترانه بسائر الملهيات مسنداً هذا القول و الفتوى إلى نظر فقهي اجتهادى كدعوى قصور إطلاقات الحرمة أو انصرافها أو تعارضها ليس أمراً عجيباً خلافاً للإجماع و المذهب، و موجبا للإساءه بساحتها و الطعن فى شأنها و لا يحتاج إلى الضوضاء. فالصواب التمسك بالبرهان فى الجواب- كما فعله الشيخ الأنصارى قدّس سرّه- فالأولى و الأحرى بنا أن نتوجه إلى مستمسكاتهما فى المقام و الجواب عنها، فنقول:

الرسائل الفقهيه (للنجمي)، ص: ١٥٣

### ظهور الروايات فى الحرمة الذاتيه

إنّ أول ما ينبغى التعرّض له قضيه إطلاقات الروايات و ظهوراتها فى الحرمة الذاتيه المطلقه بلا قصور فيها و بلا سبب للانصراف عنها.

فنقول:

لا إشكال فى ظهور الروايات فى الإطلاق



مثل: الغناء شرّ الأصوات و عسّ النفاق. و الغناء يورث النفاق و يعقّب الفقر. و الغناء رقيه الزنا. و الغناء داعيه الزنا. و قلت: إنّ العباسي ذكر أنّك ترخص في الغناء! فقال: كذب الزنديق. و أمثال ذلك- مثل الروايات المفسره لقول الزور أو شهاده الزور، أو لهو الحديث بالغناء-. و قد تقدّم الكلام مفسّراً في بيان كيفيه دلالة الآيات على دخول الغناء في الزور و شهاده الزور و لهو الحديث.

و قد عرفت أنّ الغناء قد حمل بإطلاق على الزور. و كذلك حمل القول الباطل أو قول القائل أحسنت للمعنى و شهاده الباطل كلّها على الزور بلا تكلف فلا بدّ من أن يراد بالزور معنى عامّاً يشمل الجميع. و مقتضى الحمل المذكور و صحته الاتّحاد بين المبتدأ و الخبر و لو وجوداً. و مع صراحه الإطلاق و اندراج كلّ تلك المعاني فيه، كيف نرفع اليد عنه؟ بل مع صحه مثل هذا الحمل و ظهوره و إطلاقه في كلام المعصوم سلام الله عليه لا يجوز الغصّ عن هذا الإطلاق، و لو لم يندرج الغناء في الزور، أو لم نعلم باندرجه فيه لإمكان إلحاقه بالزور حكماً

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ١٥٤

بمقتضى هذا الحمل. و إن قلنا سابقاً أنّ مقتضى ظهور الحمل بلا تكلف و قرينه، و اقتضاء الحمل الاتّحاد- و لو وجوداً- كون الغناء مصداقاً حقيقياً للزور؛ و لازم ذلك سعه مفهوم الزور. و قد أشرنا سابقاً عند التعرّض بالروايات إلى إطلاقها سيّما في صحيحه الصدوق عن يونس الذي نقلناها عن الكافي و العيون عند التعرّض بالروايات مفضّلاً، و لا حاجه إلى تجديد البيان.

و قد مرّ الكلام فيما أفاده الشيخ قدّس سرّه أنّ الغناء من الملاهى و

داخل في عمومات حرمة اللّهُ. وقد تعرّضنا مفضّلا لحرمة اللّهُ وسعه دائرتها و لكلام الشيخ قدّس سرّه. هذا، و ربّما قالوا مستشكلا في المطلب دفعا للإطلاقات و بانصرافها إلى الغناء المتعارف المعهود في زمنى السلطتين الفاسدتين بنى أميّه و بنى العيّاس، حيث إنّ الغناء في تلك الأزمنة كان مقارنا مع أنواع المعاصى و الملاهى و ارتكاب القبائح و الفواحش، و الخلوّه مع الغلمان و الجوارى الغانيات، و التغنّى بالأشعار المهيجه و المورثه لإثاره الشهوه و الزنا. هذا، و لكن لا يخفى أنّ ظواهر بعض الروايات تنافى هذا الانصراف مثل الحسنه الموثّقه روايه عبد الأعلى قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الغناء و قلت: إنّهم يزعمون أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم رخص في أن يقال جئناكم جئناكم، حيونا حيونا نحيتكم فقال:

كذبوا. إنّ الله عزّ و جلّ يقول: وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ \* لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَاتَّخِذْنَا مِنْ لَمَدِنَا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ \* بَلْ

الرسائل الفقيهيه (للمجموعه)، ص: ١٥٥

نَقْدُفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَعُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَ لَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ثُمَّ قَالَ وَيْلَ لِفُلَانٍ مِمَّا يَصِفُ - رجل لم يحضر المجلس - . «١»

و من الواضح ظهور الكلام في عدم اقتران سائر الملهيات بقول جئناكم جئناكم مع عدم كون أغلب تلك الملهيات في زمن الرسول صلى الله عليه و آله و سلم بحيث تكون موجهه للانصراف. و قد أشرنا سابقا أنّ القول المشار إليه في الروايه ليس قولاً باطلاً، بل شريفا كريما بمقتضى التحية فيها. فعدم الترخيص من أجل الكيفيه المحرّمه الباطله. فالغناء محرّم بذاته سواء كان من جهه مضمونه و مدلوله، أو من

جهه كیفیتہ و أدائہ.

و يمكن أن يدعى مثل الظهور في بعض الروايات الأخر- مثل صحيحه على بن جعفر عن أخيه قال: سألته عن الرجل يتعمد الغناء يجلس إليه قال: لا. «٢» حيث إنَّ ظهور الروايه في تعمّد الرجل الغناء فقط دون انضمام سائر المحرّمات إليه. و مثل هذه الروايات شواهد على عدم مجال لقبول دعوى الانصراف في سائر الروايات- و إن كان ظاهرها ذلك- لحكومته هذه الروايات المطلقة غير القابله للانصراف عليها، و ذلك لكون الروايات المطلقة كالمفسّره لظواهر غيرها مع أنّ أصل دعوى الانصراف منظور فيه لأنّ كثره أفراد طبيعه مطلقه توجب انصراف المطلق حيث تكون الكثره قرينه عرفيه معتمده عليها في تقييد ذلك المطلق، حتّى يصير المطلق مقيداً بالتفاهم العرفي.

(١). الوسائل: ١٢ / ٢٢٨، الحديث ١٥.

(٢). وسائل الشيعة: ١٢ / ٢٣٢، الحديث ٣٢.

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ١٥٦

و العجب أن يدعى كون حرمه الغناء عند اقتران هذه الملهيات المحرّمه بحيث تكون هي السبب لحرمه الغناء، مع أنّ مقتضى كثير من الروايات أنّ التورّط في الملهيات بسبب اقتضاء ذاته الغناء لذلك. فإنّ ذات الغناء شرّ الأصوات، و عسّ النفاق، و رقيه الزنا، و داعيته و مورث الفقر. فاقضاء الغناء هو جلب الملهيات و جذب المحرّمات إليه دون العكس، و لذا انجزّ الغناء الجاهلي إلى مفاسد و قبائح و فواحش العهدين الخبيثين الأموي و العباسي لعنه الله عليهم أجمعين. و قد نقل في التاريخ عن ليالي بغداد الحمراء: أنّ في العهد العباسي كانت قرابه ثلاثه آلاف جاريه مغنّيه يغنّين في الليالي المقمره فوق دجله في قوارب عيش و سرور، و لذّه و خمور، و سيجي ء الإشاره إلى هذا عند استثناء مغنّيه الأعراس و الزفاف خاصّه.

**الاستشهاد لتقييد الإطلاقات:**

و أمّا

الاستشهاد بالروايات لتأييد المحققين الكاشاني و السبزواري رحمهما الله، فهو أيضا غير مفيد لتقييد إطلاقات الحرمه، فينبغي النظر إلى تلك الروايات منها صحيحه أبي بصير قال أبو عبد الله عليه السلام: أجر المغنّيه التي تزفّ العرائس ليس به بأس، و ليست بالتى يدخل عليها الرجال. و الروايه و نظائرها فى الوسائل، ج ١٢، ص ٨٤. و قدّمنا الصحيحه على غيرها لكونها أصحّ و إن استشكل فيها بالضعف تاره بأبى بصير، و أخرى بعلّى بن أبى حمزه، و ثالثه بحكم الحنّاط، و لكن

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١٥٧

الشيخ قدّس سرّه يقول فى آخر البحث: إنّ الإنصاف أنّ سند الروايات و إن انتهت إلى أبى بصير، إلّا أنّه لا يخلو من وثوق، و على كلّ غايه ما يقال فى ظهور جملة (و ليست بالتى يدخل عليها الرجال) فى التقييد و العليّه.

فالجمله بمنزله تعليل حرمه غناء المغنّيه و حرمه أجر غنائها من جهه دخول الرجال على النساء، و عدم حرمه الغناء بذاته. و لكن هذا الظهور مخالف لجميع ظواهر الإطلاقات و الأدلّه المتقدمه الدالّه على حرمه الغناء بذاته - كروايه نصر بن قابوس قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: المغنّيه ملعونه. ملعون من أكل كسبها فى خصوص المقام و الروايه مطلقه غير مقتيده.

و كذا مضمون التعليل المذكور مخالف للإجماع المدعى محصله و منقوله من أساطيننا العظام. و ما يسهّل الخطب فى الروايه أنّ مثل هذا المضمون وارد فى روايه أخرى لأبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن كسب المغنّيات فقال: التى يدخل عليها الرجال حرام، و التى تدعى إلى الأعراس ليس به بأس و هو قول الله عزّ و جلّ: وَ مِنَ النَّاسِ

مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ. (١)

و جملة «التي يدخل عليها الرجال» مقدّمة على «التي تدعى إلى الأعراس» و الظاهر وحده مضمون الروایتين فلا- تعليل بين الجمليتين المذكورتين، و ظهور الروایتين في إفاده حكمين أحدهما استثناء خصوص غناء مغنيّ الأعراس و الزفاف خاصّه عن عموم مضمون روايه نصر بن

(١). الوسائل: ١٢ / ٨٤.

الرسائل الفقهيه (للنجومي)، ص: ١٥٨

قابوس التي نقلنا إطلاقها آنفا، و مضمون روايه حكم الحنّاط عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: المغنيّ التي تزفّ العرائس لا بأس بكسبها. و ثانيهما حرمة غناء المغنيّ التي يدخل عليها الرجال بلا مفهوم لذلك صونا عن التناقض في الروايات و صدرها و ذيلها. و ذكر خصوص دخول الرجال على مغنيّ الأعراس و الزفاف دون سائر المحرّمات لأجل غلبه هذا الأمر عند هذا الأمر. و لكن ذكره في الروايه بعنوان كونه أحد مصاديق اشتراء لهو الحديث للإضلال عن سبيل الله، فالمستثنى على تقدير القول به هو غناء المغنيّ في الأعراس بشرط عدم اكتنافه بمحرّم آخر من التكلّم بالأباطيل و اللّعب بآلات الملاهي المحرّمه، و دخول الرجال على النساء كما أشار إليه الشيخ الأعظم قدّس سرّه.

و لا يخفى أنّ تقيّد حرمة غناء المغنيّ باقتران سائر المحرّمات إليه مثل:

دخول الرجال عليها حتّى لو ادّعينا ظهور «و ليست بالتي تدخل على الرجال» في التعليل و تقييد الحكم تأييدا له مخالف لجميع الأدلّه الدالّه على أنّ الغناء حرام، و مخالف للإجماع، بل ادّعى الاتّفاق على حرمة غناء المغنيّ حتّى في الأعراس و الزفاف بلا استثناء له. و سيّجى ء تفصيل الكلام في هذا الاستثناء كما أشرنا إليه سابقا.

و ممّا يمكن أن يستعان بها على مدّعى المحقّقين المذكورين

ظاهر روايه على بن جعفر عن أخيه على ما رواه فى الوسائل، ج ١٢، ص ٨٥ عبد الله بن جعفر فى قرب الإسناد عن عبد الله بن الحسن بن على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الغناء هل يصلح فى الفطر

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ١٥٩

و الأضحى و الفرح؟ قال: لا بأس به ما لم يعص به. و رواه على بن جعفر فى كتابه؛ إلا أنه قال: ما لم يزمر به.

أقول: هذا مخصوص بزف العرائس و الفطر و الأضحى إذا اتفق معه العرس، و يمكن حمله على التقيّه، و يحتمل غير ذلك انتهى ما فى الوسائل. و من المحتمل جدًا أن تكون روايه على بن جعفر عين الروايه الأولى إلما أن فى الثانيه «ما لم يزمر به» و فى الأولى «ما لم يعص به». و قالوا إن الروايه الأولى ضعيفه بعبد الله بن الحسن لكونه مجهولا، و هو مقبول لكثرة روايته عن على بن جعفر و الروايه متلقاه بالقبول. و نقل الشيخ قدس سره عن الكفايه عدم إبعاد إلحاقها بالصحيح.

و غير خفى أن ظاهر سؤال على بن جعفر عن صلاحية الغناء فى خصوص الفطر و الأضحى و الفرح أنه عارف بحرمه الغناء و عدم صلاحيته فى غير هذه الموارد، و لكنه تردّد فى صلاحية الغناء بمناسبة عيدى الفطر و الأضحى أو الأعياد الملية التى عبرت عنها بالفرح، أو قياسا بالأعراس و الزفاف. و إن قلنا بأن الظاهر هو معرفه على بن جعفر بحرمه الغناء، فلا يناسب مع كون المراد من السؤال الصوت الحسن الأعمّ من الغناء المحرّم - كما أفاده الشيخ الأعظم قدس سره -، بل الظاهر سؤاله عن جواز الغناء فى العيدين.

و ما يمنع عن إمكان كون الغناء فى الأعياد و أيام الفرح جائزا بحسب ذاته؟ ما لم يقترن بمعصيه مرافقه له مثل: المضامين الركيكه المشيره للشهوه و الخلاعه و الفحش و الكذب، و الإيذاء و الإهانه و غيرها من المحرّمات كالمزامير و العيدان و القصب.

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ١٦٠

و الإنصاف أنّ ظهور الباء فى (ما لم يعص به) فى قوله عليه السّلام: (لا بأس به ما لم يعص به) فى السببيّه أو الاستعانه. و الضمير راجع إلى الغناء، فالمعنى لا بأس بالغناء ما لم يعص بنفس الغناء، أى: ما لم يصل إلى حدّ المعصيه. و المراد بقوله عليه السّلام: ما لم يزم به. ما لم يتغنّ فى المزمّار أو غنّى بالمزمّار. فمقتضى التعبير الأوّل حرمة الغناء بذاته بخلاف الثانى لتوجّه الحرمة من جهه التغنّى بالمزمّار، أو ترجيح الغناء ترجيح المزمّار بأى معنى نفسير ما لم يزمّ به. و على كلّ لا بدّ من أن يكون المراد من الغناء الذى سئل عن صلاحيته أعمّ من الغناء المحرّم، و حيث قلنا أنّ الغناء بقول مطلق محرّم بحسب الأدلّه، فمثل هذه التعبيرات الواقعه فى الروايات أعنى: كونه محرّما و محلّلا حسب النظر العرفى و الإطلاق المسامحى، أو حسب نظر المسائل من إطلاق الغناء على مطلق الصوت الحسن. و مثل هذه الروايه مع عدم الدلاله على حليّه الغناء فى العيدين الشريفين، و عدم الدلاله على استثناء عن الغناء المحرّم هل تصلح أن تكون مقيدّه للمطلقات الكثيره، أو مخصّصه للعمومات الوارده؟ سيّما بعد تجويز الغناء المحرّم الملهى فى اليومين المعدّين لطاعه البارى و التوجّه إليه و الصلاه و الأدعيه و الأذكار، و عدم القائل بمثل هذا الجواز و الاستثناء

بين فقهاءنا الأكارم. فظهر أنّ مثل هذه الروايات أيضا لا يكون منافيا لحرمة الغناء الذاتيه، بل مؤيِّده لها ولا يكون استثناء عن إطلاقاتها و مطلقاتها.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ١٦١

### توهم التعارض بين الأدلّه:

و ربّما يتمسك- تأييدا لما أفاده المحقّق السبزواري من استثناء الغناء بالقرآن- بعمومات أدلّه قراءة القرآن و حسن الصوت فيها، أو قل بجواز الغناء في قراءة القرآن، و زد عليه جوازه في المراثي و النوحه على الأئمّه المعصومين المظلومين صلوات الله عليهم أجمعين تمسّكا بعمومات أدلّه قراءة القرآن و الإبكاء و الرثاء. و حيث إنّ بين هذه الأدلّه و العمومات الناهيه عموم من وجه. و قالوا إنّ مقتضى القاعده بعد التعارض بينهما التسايط و الرجوع إلى الأصل- و هو الجواز في موارد الاجتماع- كقراءة القرآن و المراثي باللحن الغنائي. و إن كان لنا في هذه القضيه أعني: كون القاعده عند التعارض التسايط نظر و سنيينه. و لا يخفى أنّه لو قلنا بوقوع مثل هذا التعارض، فيلزم المشى عليه أيضا عند توجه سائر المستحبات إلى الغناء- كإكرام الضيف و إدخال السرور في قلب المؤمن بالغناء-؛ و حتّى بسائر المحرّمات، بل يلزم توسعه مثل هذا الجواز عند تعارض كلّ دليل في المستحبات مع أدلّه المحرّمات، إذا كان بينهما عموم من وجه. و مقتضى هذا جواز ارتكاب كلّ حرام صادف عنوانا استحبابيا، بل قس على هذا وقوع التعارض بين أدلّه المكروهات مع الواجبات و المحرّمات؛ فيلزم جواز ترك واجب معارض مع مكروه جائز الترك، أو فعل حرام معارض مع مكروه جائز الفعل.

و قال الإمام الخميني قدّس سرّه: بأنّ هذا مستلزم لفته جديد و اختلال فيه. و لم يخلج ذلك التعارض و العلاج في ذهن فقهاء الشريعه و



الرسائل الفقهية (للنجمي)، ص: ١٦٢

مبنى فقه الإسلام على نحوه، و هو كاف في فساد هذا التوهم.

ولا يخفى أنّ أدلّه حرمة الغناء عامّه و مطلقه آييه عن التخصيص و التقييد، و إطلاقاً حسن قراءة القرآن و الترجيع فيه و الترتيل. و كذا أدلّه الإبكاء و الرثاء مطلقاً و لا- تعرّض لكلّ منهما بالآخر، و لا تكون هذه المطلقات في الطرفين ناظره إلى حالات الأفراد و العوارض التي تعرض بعد، و لا- تكون كلّ منهما ناظره إلى الأخرى و لا فعليّه كلّ منهما و لا تنجزهما مقيّده بفعليّه الأخرى و تنجزها و لا بعدم فعليّتها و لا تنجزها. فحرمة الغناء في المقام فعليّه منجزه. و استحباب قراءة القرآن و الرثاء على سيّد أباه الضيم أبي عبد الله الحسين عليه السّلام كذلك، و لا- تعارض بين الدليلين؛ و إنّما يقع التزاحم عند اجتماع فعليّه الحكّمين في موارد الاجتماع، حيث إنّ بين موضوعي الحكّمين عموم من وجه. و من الواضح عدم مجال لجريان البراءة عند التزاحم. و قضيه التعارض بين الأدلّه ترجع في الحقيقه إلى التزاحم، حيث إنّ الفرض في باب التعارض شمول أدلّه الحجّيه لكلا الطرفين المعارضين، و التعارض ينشأ من شمول أدلّه الاعتبار بلا تساقط في البين. مع الفرق في أنّ في باب التزاحم يدور أمر الامتثال بين التكليفين اللّذين يستدعيان الإطاعه و الامتثال. و في باب التعارض ليس كذلك لأنّ مفاد أدلّه الاعتبار جعل الحجّيه لا الحكم التكليفي المستدعي للامتثال، و ينبغي لنا التعرّض لهذه القضيه و بيان حقيقه قضيه التعارض و الأصل الأولى عندها- و إن كان محلّ هذا البحث في الأصول- فنقول:

الرسائل الفقهية (للنجمي)، ص: ١٦٣

### التحقيق في مسأله التعارض:

قد فضّلنا الكلام في

المباحث الأصولية في أنّ القول بكون الأصل الأولى في المتعارضين هو التساقط كلام سقيم و حرف غير معقول، لأنّ التعارض بين الحجّتين و من أوصاف الدليلين بعد الفراغ عن دليّتهما، و إلّا فالتعارض بين الخبرين اللّاحجتين، أو بين الخبرين الحجّيه و غير الحجّيه ليس تعارضاً بين الحجّتين و لا تردّد و لا تحيّر حينئذ لعدم جواز الأخذ بالخبرين في الأولى، و وجب الأخذ بالحجّيه في الثانيه. و لا إشكال أنّ التردّد و التحيّر في مقام التعارض ينشأ من وجود الدليلين بعد ثبوت دليّتهما و عدم إمكان الأخذ و العمل بهما معا في مقام العمل.

فالتعارض وصف و لا بدّ في تحقّقه من تحقّق الموصوف و الموضوع قبله، و من جهه وقوع التعارض دائما بين الدليلين لا محاله قلنا بدخول مسأله التعادل و التراجيح في المسائل الأصوليه. فلا إشكال أنّ التعارض بين الحجّتين بعد شمول الأدله الاعتبار لكلا الطرفين. فما معنى التساقط حينئذ؟ لأنّه إن كان بمعنى التساقط عن الحجّيه و الخروج عن تحت أدلتها فهذا خلف باطل، حيث إنّ التعارض نتيجه شمول أدله الحجّيه لطرفي التعارض - و إن كان بمعنى عدم القدره على العمل بكليهما فصحيح - و لكنّه تراحم في القدره على العمل بأدله الحجّيه لا التعارض.

و توضيحا لهذا نقول: إنّ حال أدله الاعتبار مثل سائر الأدله

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ١٦٤

المتكفّله لبيان سائر الأحكام الشرعيّه من أنّها يبيّن لنا تلك الأحكام من غير نظر إلى ابتلائه بالمزاحم في مقام الامتثال، أو الابتلاء بالمعارض في مقام الأخذ بالحجّيه. و أدله الاعتبار إنّما تعطى الحجّيه في حدّ نفسها بحيث يتحقّق في الأماره و الطريق شأنيّه الأخذ بهما، و صلاحية ذلك بالنسبه إليهما. و لا إشكال أنّ

الأخبار والأدلة مطلقه من هذه الجبهه، بل حيث إنّ التعارض من العوارض العارضه بعد الدليلين - بعد حجّيتهما الشائيه - فلا يمكن للدليل التكفل لبيان حال مورد التنافي و التعارض فإنّه في المرتبه المتأخره.

و من الواضح أنّ شمول أدله الاعتبار و الحجّيه لكلا طرفي التعارض قد أوجب مثل هذا التعارض. و كيف يرتفع شمول أدله الاعتبار للمتعارضين، مع أنّ عله التعارض ابتداء شمول أدله الاعتبار لهما معا؟ و كيف يستلزم وجود شيء عدمه، مع أنّه متحقّق و ثابت؟

فالحقّ قياس باب التعارض باب التزاحم، فإنّه بالنسبه إلى أدله الاعتبار من قبيل باب التزاحم مع الفرق بينهما بأنّ في باب التزاحم يدور أمر الامتثال بين التكيلفين اللذين يستدعيان الاطاعه و الامتثال، و في باب التعارض لا يكون كذلك لأنّ مفاد أدله الاعتبار جعل الحجّيه لا الحكم التكيلفي المستدعي للامتثال حتّى يقال بالتخير عقلا عند عدم ترجيح في البين!! نعم التزاحم بين مؤدّي الخبرين، و المفروض صدق أحدهما و كذب الآخر. فلم يحرز جعلهما و استدعاؤهما للامتثال حتّى يدور الأمر بين التكيلفين في مقام الامتثال، بل الكلام في أصل

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ١٦٥

الجعل فعلا. و حيث إنّ أدله الاعتبار تنزّل الأماره و الخبر منزله العلم تعديدا، فحال الخبرين المتعارضين بمقتضى حجّيتهما في جميع جهاتها الثلاث: الصدور، الدلاله، و جهه الصدور كمورد قيام العلم الإجمالي بوجود حجّه للمولى في البين. و بمقتضى هذا العلم الإجمالي لا يجوز التخطّي إلى ما ينافي مؤدّي الخبرين. و نفى القول الثالث - بناء على ما ذكره المشهور - مبنى على التمسك بالدلاله الالتزاميه، و على ما اخترناه مبنى على العلم الإجمالي التعديدي بالحجّه. و نعتذر عن طول الكلام في المقام و لنرجع إلى ما

كُنَّا فِيهِ.

و قد أشرنا سابقاً أنّ حال المطلقات الواردة في حرمه الغناء، و في استحباب قراءه القرآن و الرثاء، أو جواز النوح حال التراحم، و سنشير بعد أنّ هذه المطلقات ليست من قبيل العامّ و الخاصّ، أو المطلق و المقيد حتّى يمكن الجمع بينهما جمعاً عرفياً مقبولاً، بل تراحم بين الحرام و المستحبّ. و لا إشكال في عدم مقاومه المستحبّ قبال الحرام في الامتثال، و دعوه صرف القدره إليه دون الحرام. فإنّ الحاكم المطلق في باب الطاعة و العصيان هو العقل، و هو يحكم بلزوم صرف القدره فيما ألزم الشارع فعله أو تركه، و أولويّه صرف القدره فيما أولى و أحبّ الشارع فعله أو تركه.

### عدم مجال للتراحم بين الإلزامي و غير الإلزامي:

و لا إشكال في عدم مقاومه غير الإلزامي مع الإلزامي، و مشكله

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ١٦٦

التراحم تنشأ عن لزوم صرف القدره في الطرفين اللذين لا يمكن صرف القدره في كليهما، و لو لا اللزوم لما كان مشكله؛ حيث إنّ أحد الطرفين جائز الترك، و مع لزوم أحد الطرفين و عدم لزوم الطرف الآخر يحكم العقل بلزوم مراعاة الطرف اللّازم تركه أو فعله، و تمام الكلام في باب التراحم، و لذا لا يقاوم جميع المستحبّات في قبال الحرام و ستنمّ الكلام عند المستثنيات.

و ظهر إلى الآن سلامه إطلاق حرمه الغناء و عموماتها عن أي تخصيص أو تقييد، و قد تمسّكوا للتخصيص أو التقييد ببعض الروايات التي توهم جواز الغناء و الترخيص فيه في بعض الموارد. و الحقّ أنّ كلّها خارجه موضوعاً عن الغناء، و ستعرض لها عند ادّعاء مثل هذا الاستثناء. و تميمها لهذا البحث نقول:

### استفاده العموم من إطلاق لفظه الغناء:

إن قيل أنّ كلمه الغناء في الروايات مفرده محلاً باللام، و قد تقرّر في علم الأصول أنّها لا تفيد العموم، و لكنا ذكرنا آنفاً أنّ ظهور الألف و اللّام في الجنس، و ظهور الكلام في تعلق الحكم بنفس الطبيعه أينما تحققت، و ملاحظه مساق كثير من الأخبار تعطى ثبوت الحكم له على وجه العموم مثل قوله: «إذا ميز الله بين الحقّ و الباطل فأين يكون الغناء؟ قال: مع الباطل. قال: قد حكمت» فالحكم بكون هذه الطبيعه من الباطل مقتض لكون جميع ما يصدق عليه هذه الطبيعه

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ١٦٧

و يندرج تحتها باطلاً. و هذا غير قابل للتخصيص فيه ما دام متصفاً بعنوان كونه غناء المقتضى لآتصافه بالباطل. و كذلك الأخبار التي دلّت على أنّه من

قول الزور المفسّر بالباطل، أو من لهو الحديث، فإنّها تفيد كون ما تصدق عليه طبيعه الغناء من اللّهُو و الباطل فيكون آيبا عن التخصيص من جهه: أنّ ما هو باطل و لهو لا يرخّص فيه الشارع.

### تجديد الكلام في موارد الشبهات:

و بعد هذا التطويل بنا في المقام ظهر الحكم و حدوده بحيث لم يبق في البين شبهه بالنسبه إلى أصل الحرمة الذاتيه. و لعلّ أغلب المباحث و الاختلافات الواقعه في المقام من جهه الاختلاف في سعه دائره الموضوع و ضيقها. و قد عرفت عدم تعيين الموضوع من الشارع، و إحالته إلى العرف. نعم في الروايات إشارات كثيره إلى لوازم و آثار الغناء المحرّم و تبعاته. فإن كان صدق عنوان الموضوع على مورد محرزا متيقنا، فلا إشكال في تنجّز الحرمة و فعليتها؛ و إن كان الصدق المذكور مورد شكّ و شبهه فالأصل البراءه لاستلزام الشكّ في الموضوع الشكّ في توجّه الحكم و فعليته. و الشبهه مجرى البراءه سواء كان الشكّ في الشبهه الموضوعيه مصداقيه بحتة، أو مصداقيه راجعه إلى الشبهه الحكميه، أو كانت الشبهه مفهوميّه ناشئه عن سعه دائره الموضوع و ضيقها مفهوما. فالمقدار المتيقّن من فعلية الحكم و اشتغال الذمّه به هو المورد المتيقّن - صدق عنوان الموضوع عليه - و في غيره تجرى البراءه.

الرسائل الفقهيّه (للنجومي)، ص: ١٦٨

و لكن مع النظر إلى تشديد حرمة الغناء في الروايات - و أنّه أمّ الخباثت.

و عشّ النفاق. و رقيه الزنا، و مع الشبهات الكثيره التي ربّما تقع في سعه دائره الموضوع و ضيقها، سيّما بالنظر إلى فعلية آثار الغناء و ترتبها في كثير من هذه الموارد المشكوكه ينبغي الاحتياط في الموارد المشكوكه التي يقوى في النظر شمول الحكم لها، و الاحتياط طريق النجاه.

و ربّما يشتهي الإنسان الملهى بسمع كثير من الموارد المشكوكه غفله عن أنّ هذا الميل و الاشتهاه يجرّه إلى هوه الغناء المردى المهلك، بل قد مرّ الكلام منّا فى الشبهات المصادقيه قبل عند التعرّض لموضوع الغناء، و ذكرنا أنّ بعض مثل هذه الموارد المشكوكه لعلّها من الموارد التى لا- يعلم حالها إلّا بالفحص الدقيق، و لا يحصل الظنّ القوى و الوثوق بحقيقتها إلّا بعد النظر العميق، فتكون من الموارد التى يجب فيها الفحص و الاحتياط، و لا- تجرى فيها البراءة قبل تبين حالها. و نسأل الله تبارك و تعالى الصون و الحفظ عن الخطأ و الزلل و لا حول و لا قوه إلّا بالله.

### حرمه أخذ الأجره على الغناء: [و تعليمه]

و ينبغى لنا حينئذ قبل التعرّض لقضيّه المستثنيات عن حرمه الغناء أن نشير إلى بعض المسائل المتعلّقه بالمقام.

لا- إشكال أنّ الحرام لا- يجوز أخذ الأجره فى قبالة كما أنّه لا يجوز تعليمه و تعلّمه من أجل الارتكاب. و قد أشارت الروايات الواردة فى المقام من أنّ ثمن المغنّيات سحت و شراؤهنّ و بيعهنّ كفر. و تعليمهنّ

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ١٦٩

كفر. و الاستماع منهنّ نفاق. و ثمنها و ثمن الكلب سحت، و السحت فى الثّار. و ينبغى النظر إلى بعض هذه الأمور سيّما التعليم، حيث إنّ الطرق متعدّده، و ربّما يفترق الحكم فإنّ تعليم الغناء ربّما يكون بنفس الغناء بأن يغنّى الأستاذ و يتغنّى المتعلّم المغنّى على نمطه، فهذا لا- إشكال فى حرمة لكونه بنفسه غناء و أخرى يكون بنحو توصيف كيفيّة الأداء و بيان الأنغام الغنائيه، فهذا التعليم لا حرمه فيه بنفسه ضروره عدم صدور الغناء عن المعلّم؛ فلو فرض كون التعليم و التعلّم لمجرّد الخبره و الاطلاع على

الفن لا للتغنى لم يكن التعليم على هذا الوجه حراما أيضا لعدم صدور الغناء عن المعلم، و عدم كونه إعانه على الإثم و الحرام. و أميا لو فرض كون التعليم لأجل تعاطى الغناء و الاشتغال به فهذا حرام من باب الإعانه على الإثم لكونه مقدّمه لتعلم صاحبه و الانتهاء به إن قلنا بحرمة مقدّمه الحرام. و أمّا حرمة الأجره فلا إشكال فيها، لأنّ المستفاد من الأدله الشرعيه الناطقه بأنّ كلّ ما حرّم فقد حرم أخذ العوض عليه حرمة أخذ الأجره على الحرام. و فى محكّي المنتهى تعلم الغناء و الأجر عليه حرام عندنا بلا خلاف، لأنّه فعل محرّم فيحرم التوصل إليه. انتهى.

ولا- فرق فى حرمة الأجره بين التقاطع على الأجره و عدمه- كأغلب مجالس أهل الأئس و الهوى، و خصوصا الأعراس فإنّ الجلّاس و المستمعين كثيرا ما يعطون من يعجبهم تغنيه أو اطرابه شيئا التذاذا بتغنيه؛ فالداعى إلى الإعطاء هو الغناء و المال فى نظر المعطى عوضا

الرسائل الفقهيّه (للنجمي)، ص: ١٧٠

عنه؛ من دون أن يملك المغنى هذا المال شرعا- و إن أعطاه صاحب المال عن طيب نفسه- لعدم إمضاء المالك الحقيقى هذا القسم من النقل، و لكن لو تلفه لا يكون ضامنا له لتسليط صاحب المال إياه على هذا بسوء اختياره.

### غناء غير المكلفين:

الأمر الثانى: لا- يحرم الغناء على غير المكلفين كالأطفال و المجانين لعدم توجه التكليف إليهم، و لا يجب على الأولياء ردعهم عنه ما لم يشرفوا على البلوغ، و ارتكاب المحرّم لعدم تعلق غرض الشارع بانتفاء وجود اللّهو و اللّعب فى الخارج بأيّ نحو كان، و إلّا و جب منع وجوده- و لو من الآلات الموجهه لذلك من جماد و حيوان و طير

و نحوها-، بل الظاهر تعلّق غرض الشارع بعدم اشتغال العباد بفعل اللّهُو و اللّعب و قول الزور، فالمبغوض هو المباشرة و الاشتغال بالغناء بخلاف الأمور التي يأتي الفساد من نفس وجودها الخارجى و لا يكون منشأ الفساد إلّا هو كنبش القبور، و وقوع القرآن- نعوذ باللّهُ- فى العذرات، و الزنا و اللواط و شرب الخمر. و على هذا لا يجب على الأولياء ردع الأطفال و المجانين؛ و لكن هل يجوز للمكلفين استماع الغناء منهم؟ و هل أنّ ترخيص الشارع فى الفعل ترخيص فى الاستماع، أو أنّ الجواز الترخيص فى المقام مجزّد عدم المنع لعدم التكليف؟ و هذا لا يلزم رخصه الاستماع مع إمكان دعوى دخول حرمة الاستماع مطلقا

الرسائل الفقهيّة (للنجومى)، ص: ١٧١

تحت ترك الاستفصال فى الروايات، بل إمكان دعوى كون نفس الاستماع لهوا و مندرجا تحت قول الزور، بل ربّما يمكن أن نقول بعدم مجال للتوقّف و التردّد فى أنّ استماع الغناء حرام مطلقا و أنّ ذلك من مسلمات الأصحاب، و عليه عمل العلماء. و لا يخفى هذا على من لاحظ الأخبار كروايه عنبسه عن الصادق عليه السّلام: أنّه قال: استماع الغناء و اللّهُو ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء الزرع. «١» أو قوله عليه السّلام: من ملأ مسامعه من الغناء لم يؤذّن له أن يسمع صوت الروحانيين يوم القيامة.

و مع الاعتذار عن سوء الأدب فى المقام هل أنّ الغناء رقيه الزّنا؟ كما فى الروايه و لا- يكون رقيه تعاطى المغنّين غير البالغين فالفساد مشترك فى الغناء مطلقا.

### ما توهم استثناءه عن حرمة الغناء:

و ينبغى لنا الآن أن نرجع إلى ادّعاء وقوع الاستثناء عن حرمة الغناء و قد ظهر لك إطلاق حرمة الغناء بذاته من دون استثناء



أو تقييد، و لعلّ أغلب الخلافات في المسألة راجع إلى الخلاف في الموضوع و في سعه دائرته و ضيقها. و أنّ الاشتباهات و الاختلافات ربّما نشأت عن توهم كون الموضوع أعمّ من هذا و قد أشرنا سابقاً أنّ لفظ الغناء قد أطلق في الروايات و أريد منه الأعمّ من المحرّم و المحلّل و القرينه على هذا إباء الغناء المطلق في الروايات عن أيّ تقييد أو تخصيص. و مع هذا

---

(١). الحدائق: ١٠٧/١٨، و في الوسائل: ٢٣٥/١٢، الحديث ١، بتغيير مختصر.

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ١٧٢

قيل باستثناء موارد عن حرمة الغناء و من تلك الموارد ما سبق مفضلاً من ادعاء استثناء الغناء في القرآن من المحقق السبزواري. و ينبغي لنا الآن التعرّض للموارد التي ادّعى استثناءها عن حرمة الغناء فنقول:

### [نسبه استثناء الغناء في القرآن إلى السبزواري]

قد عرفت سابقاً نسبه استثناء الغناء في القرآن إلى المحقق السبزواري و قد أطال رحمه الله الكلام في المقام بنقل الروايات الواردة في فضل حسن الصوت و استحباب قراءه القرآن بالصوت الحسن. و لا إشكال في محبوبية صوت الحسن سيّما في قراءه القرآن الكريم و الدعاء، و لكنّ الكلام في تحقّق معنى الغناء المحرّم و الصوت اللّهُوى في قراءه القرآن و قد جعل الغناء في قبال الترجيح بالقرآن و حسن الصوت في نفس هذه الروايات، و لذا ترى من البديهي في نظر العرف المتشرّع أنّ كفيته قراءه القرآن تختلف عن الغناء بل التغنّى به هتك له. و ينبغي التعرّض لبعض هذه الروايات فنقول:

### محبوبية الصوت الحسن سيّما في القرآن:

لا- إشكال في محبوبية الصوت الحسن سواء كان في القرآن أو غيره مثل ما ورد في روايه أبي بصير «رَجَّعَ بِالْقُرْآنِ صَوْتَكَ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَحِبُّ الصَّوْتِ الْحَسَنَ يَرْجِعُ فِيهِ تَرْجِيعًا» (١) و في روايه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: لم تعط أمتي أقلّ من

---

(١). الوسائل: ٤/ ٨٥٩.

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ١٧٣

ثلاث: الجمال و الصوت الحسن و الحفظ. (١) و في روايه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: قال النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم: «إِنَّ مِنْ أَجْمَلِ الْجَمَالِ الشَّعْرَ الْحَسَنَ وَ نَغْمَهُ الصَّوْتِ الْحَسَنَ» (٢) و الشعر- بفتح الشين لا بالكسر- بقرينه الجمال و أجمله. و لا إشكال أنّ هذه الروايات مع إباطها عن التخصيص و التقييد لا بدّ و أن لا تكون مغايره و معارضه مع الروايات الناهيه عن الغناء مع إباطها عن التخصيص و التقييد

أيضا فلا بدّ من أن يكون حسن الصوت غير الغناء المحرّم.

## قراءة القرآن بالحنن:

و من الروايات الواردة في المقام ما يحثّ على قراءة القرآن بالحنن و يدلّ على فضيله قراءة القرآن بالحنن ما عن أبي عبد الله عليه السّلام: «إنّ القرآن نزل بالحنن فاقرووه بالحنن» (٣) و لا- إشكال أنّ الحزن غير التطريب و التلحين بألحان أهل الكباثر و الفسوق. و معنى الحزن هذا في هذه الروايات ما عن حفص قال: ما رأيت أحدا أشدّ خوفا على نفسه من موسى بن جعفر و لا أرجى للناس منه و كانت قراءته حزنا فإذا قرأ فكأنّه يخاطب إنسانا. (٤)

(١). أصول الكافي: ٢ / ٦١٥، الحديث ٧.

(٢). أصول الكافي: ٢ / ٦١٥، الحديث ٨.

(٣). أصول الكافي: ٢ / ٦١٤، باب ترتيل القرآن، الحديث ٢.

(٤). وسائل الشيعة: ٤ / ٨٥٧، باب استحباب القراءة بالحنن، الحديث ٣.

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ١٧٤

## [استحباب تحسين الصوت]

و من الروايات الواردة في المقام ما يحثّ على قراءة القرآن بحسن الصوت و فضيلتها و استحبابها ممّن رزق هذه الموهبه.

و من هذه الروايات روايه عبد الله بن سنان عن النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم: «لكلّ شيء حليه و حليه القرآن الصوت الحسن». (١)

و في روايه حسن بن عبد الله التميمي عن أبيه عن الرضا عليه السّلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: «حسّنوا القرآن بأصواتكم فإنّ الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا». (٢)

و في روايه النوفلي عن أبي الحسن عليه السّلام، قال: ذكرت الصوت الحسن عنده فقال: إنّ عليّ بن الحسين كان يقرأ القرآن فربّما يمرّ به المارّ فصعق عن صوته؛ إنّ الإمام لو أظهر من ذلك شيئا لما احتمله الناس من حسنه. الحديث. (٣)

و في الروايه عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «كان عليّ بن

الحسين أحسن الناس صوتا بالقرآن و كان السقاؤون يمرّون به يستمعون قراءته». «٤»

و روى معاوية بن عمّار فى الصحيح قال: قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: الرجل لا يرى أنّه صنع شيئا فى الدعاء و القرآن حتّى يرجع صوته

---

(١). وسائل الشيعه: ٤ / ٨٥٩، الحديث ٣.

(٢). الوسائل: ٤ / ٨٥٩، الحديث ٦.

(٣). الأصول من الكافى: ٢ / ٦١٤، الحديث ٤.

(٤). وسائل الشيعه: ٤ / ٨٥٩، الحديث ٤.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١٧٥

فقال: لا بأس. إنّ علىّ بن الحسين عليه السّلام كان أحسن الناس صوتا بالقرآن فكان يرفع صوته حتّى يسمعه أهل الدار، و إنّ أبا جعفر كان أحسن الناس صوتا بالقرآن فقال: إذا قام بالليل و قرأ رفع صوته فيمرّ به ماّر الطريق من السقّائين و غيرهم فيقيمون فيستمعون إلى قراءته. «١»

و عن طريق العامّه روايه البراء بن عازب قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم:

«زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ». «٢»

### تحسين الصوت غير الغناء:

ولا- إشكال أنّ حسن الصوت و تزيينه عند قراءه القرآن، و هو يزيد القرآن حسنا غير الغناء المناسب للمزامير و الدفّ و الموسيقى و الرقص. و قد ذكرنا آنفا أنّ العرف المتشرّع العاشق للصوت الحسن و المفتّن به يتحاشى عن الغناء بالقرآن و يراه هتكاً له.

و قد عرفت أنّ الروايات فى كلا الطرفين استحباب تحسين الصوت و تزيينه عند قراءه القرآن، و كذا حرمه الغناء عموماً و إطلاقاً تأبى عن التقييد و التخصيص فلا بدّ من أن يكون الغناء غير حسن الصوت و تزيينه عند قراءه القرآن، و لذا لا تنافى بين الأدلّه الدالّه على حرمه الغناء فى القرآن و بين الروايات الدالّه على حسن الصوت الحسن فى القرآن، و استحباب الترجيع فى قراءته.

(٢). بحار الأنوار: ٩٢ / ١٩٠، الحديث ٢، طبعه طهران.

الرسائل الفقهية (للنجومي)، ص: ١٧٦

و مع إباء مطلقات الغناء المحرّم عن التقييد نعرف أنّ استعمال لفظه الغناء في هذه الروايات تسامح في أعمّ من الغناء اللّهوى أو الصوت الحسن.

و نتيجة إطلاق الأخبار الناطقة و عمومها بحرمة الغناء بقول مطلق احتياج الاستثناء و التقييد إلى الدليل المثبت لذلك، و الأصل بقاء المورد المشكوك إخراجة تحت عموم الحرمة.

### ما توهم دلالة على جواز التغنّي في القرآن:

و من الروايات الواردة في المقام ما يدلّ على جواز التغنّي بالقرآن مثل روايه عبد الرحمن بن ثابت قال: قدم علينا سعد بن أبي وقاص فأتيته مسلماً عليه فقال: مرحبا بابن أخي بلغني أنّك حسن الصوت بالقرآن قلت: نعم و الحمد لله. قال: إنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول إنّ القرآن نزل بالحزن فإذا قرأتموه فابكوا، فإن لم تبكوا فتباكوا و تغنّوا. فمن لم يتغنّ بالقرآن فليس منا. و في المجمع تأوّل بعضهم تغنّوا به بمعنى و استغنوا به، و أكثر العلماء على أنّه تزيين الصوت و تحزينه. انتهى.

و مثل هذه الروايه روايات أخرى بهذا المضمون إلّا أنّها ساقطه سندا و عدم ورودها عن طريق الشيعة.

و لا يخفى أنّ تحسين الصوت غير التغنّي و ليست بينهما ملازمه، و أنت ترى سند الروايه و لا يحتاج إلى البيان؛ و ظهورها في وجوب التغنّي بالقرآن و كيف يمكن أن نقول بخروج من لم يتغنّ بالقرآن و لم يحسن

الرسائل الفقهية (للنجومي)، ص: ١٧٧

صوته و لم يرجع به أو لم يتلذذ بقراءته عن الانتساب و التبرّك بالنبىّ و الإسلام على اختلاف المعانى التى ذكرها ل «لم يتغنّ»، و غير خفى أنّ

عطف تغنوا به على فتباكوا إشاره إلى تحسين الصوت و تحزينه لا على كفيته لهويّه مطربه. و كيف يمكن أن يكون الترجيع في الروايات بمعنى التغنى المعهود و كون التغنى في القرآن جائزا، مع أنه معارض لجميع الروايات الدالّة على حرمة الغناء الآبيه عن التخصص و التقيد، بل مضمونه مخالف للضرورة و الإجماع، فإنّ الظاهر من الأمر بالتغنى به محبوبيته الغناء عند الله و هو كما ترى.

### كلام علم الهدى في أماليه:

و بهذه المناسبه لا بأس بالإشاره إلى مختار ما ذكره سيّد أعلام الهدى- سلام الله عليه- في أماليه غرر الفوائد و درر القلائد في المجلّد الأول ص ٣١ بقوله الشريف تأويل خبر:

قال أبو عبيد القاسم بن سلام فيما يروى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «ليس منّا من لم يتغنّ بالقرآن». قال: أراد يستغنى به، و احتجّ بقولهم: تغنيت تغنيا، و تغانيت تغانيا و أنشد بيت الأعشى:

و كنت امرأ زمتنا بالعراق عفيف المناخ طويل التغنّ

و قول الآخر:

كلانا غنّي عن أخيه حياته و نحن إذا متنا أشدّ تغانيا

الرسائل الفقيهيه (للنجمي)، ص: ١٧٨

و احتجّ أيضا بقول ابن مسعود: «من قرأ سورة آل عمران فهو غنيّ» أي مستغن. و بالحديث الآخر: «نعم كنز الصّعلوك سورة آل عمران يقوم بها في آخر الليل». و الصّعلوك، الفقير. و احتجّ بحديث آخر يروى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم هو أنّه قال: «لا ينبغي لحامل القرآن أن يظنّ أنّ أحدا أعطى أفضل ممّا أعطى، لأنّه لو ملك الدنيا بأسرها لكان القرآن أفضل ممّا ملكه». و احتجّ أيضا بخبر يرفعه عن عبد الله بن نهيك أنّه دخل على سعد بيته، فإذا مثال رثّ و متاع رثّ،

فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن».

قال أبو عبيد: فذكره المتاع الرثّ و المثل الرثّ يدلّ على أنّ التغنّي بالقرآن الاستغناء به عن الكثير من المال و المثل و هو الفراش.

قال أبو عبيد: و لو كان معناه الترجيع لعظمت المحنة علينا بذلك، إذ كان من لم يرجع بالقرآن فليس منه صلى الله عليه وآله وسلم.

و ذكر غير أبي عبيد جوابا آخر، و هو أنّه عليه السّلام أراد من لم يحسّن صوته و لم يرجع فيه. و احتجّ صاحب هذا الجواب بحديث عبد الرحمن بن السائب قال: أتيت سعدا، و قد كفّ بصره فسلمت عليه فقال: من أنت؟ فأخبرته فقال: مرحبا يا بن أخي، بلغني أنّك حسن الصوت بالقرآن، و قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إنّ هذا القرآن نزل بحزن، فإذا قرأتموه فابكوا، فإن لم تبكوا فتباكوا، فمن لم يتغنّ بالقرآن فليس منا». فقوله: فابكوا أو تباكوا» دليل على أنّ التغنّي التحنين و الترجيع.

و روى عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «لا يأذن الله لشيء من أهل الأرض

الرسائل الفقهيه (للنجمي)، ص: ١٧٩

إلّا لأصوات المؤذنين، و الصوت الحسن بالقرآن». و معنى قوله: «يأذن» يستمع له، يقال: أذنت للشيء إذا استمعت له.

و قد ذكر أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباري و جهها ثالثا في الخبر قال: أراد عليه السّلام: من لم يتلذذ بالقرآن و يستحله و يستعذب تلاوته كاستحلاء أصحاب الطرب للغناء و التذاذهم به.

و جواب أبي عبيد أحسن الأجوبه و أسلمها، و جواب أبي بكر أبعدها. لأنّ التلذذ لا يكون إلّا

فى المشتبهات، و كذلك الاستحلاء و الاستعذاب. و تلاوه القرآن و تفهّم معانيه من الأفعال الشاقّة، فكيف يكون ملذًا مشتهي؟

و يمكن أن يكون فى الخبر وجه رابع خطر لنا، و هو أن يكون قوله عليه السّلام: «من لم يتغنّ» من غنى الرجل بالمكان إذا طال مقامه، به، و منه قيل: المغنى و المغانى. قال الله تعالى: كَأَنَّ لَمْ يَغْنُوا فِيهَا\* «١» أى لم يقيموا بها.

فأما قوله عليه السّلام: «ليس منّا» فقد قيل فيه: إنّه لا يكون على أخلاقنا. و قيل إنّه أراد: ليس على ديننا. و هذا الوجه لا يلىق إلّا بجوابنا الذى اخترناه، و هو بعده بجواب أبى عبيد ألىق؛ لأنّه محال أن يخرج عن دين النبى صلى الله عليه و آله و سلم و ملّته من لم يحسّن صوته بالقرآن و يرجّع فيه، أو من لم يتلذذ بتلاوته و يستحليها. انتهى ما اخترناه من كلامه سلام الله عليه.

و هذه التفسيرات و التصحيحات لعباره الحديث مع قطع النظر عن

---

(١). الأعراف: ٩٢.

الرسائل الفقهيه (للنجمى)، ص: ١٨٠

عدم مقبوليه سنده شاهده على عدم مقبوليه معنى التغنى المعهود.

### **النهى عن قراءة القرآن بألحان أهل الفسوق:**

و من الشواهد على عدم إمكان جواز التغنى الحرام فى قراءة القرآن طائفه أخيره فى الروايات الناهيه عن قراءة القرآن بألحان أهل الفسوق و الكبائر.

و فى روايه محمّد بن يعقوب بسنده عن عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم اقرءوا القرآن بألحان العرب و أصواتها، و إياكم و لحون أهل الفسوق و أهل الكبائر، و سيجى ء من بعدى أقوام يرجعون القرآن ترجيع الغناء و الرهبانيه و النوح و لا يجاوز حناجرهم، مقلوبه قلوبهم و

قلوب الذين يعجبهم شأنهم. (١)

و روايه حذيفه اليمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: اقرءوا القرآن بلحون العرب و أصواتها، و إياكم و لحون أهل الفسق و أهل الكتابين، و سيجيء قوم من بعدى يرجعون القرآن ترجيع الغناء و الرهبانيه لا يجاوز حناجرهم مفتونه قلوبهم و قلوب الذين يعجبهم شأنهم.

و الروايه الطويله التي ذكرها الفيض رحمه الله في الصافي في ذيل قوله تعالى في سوره محمّد صلى الله عليه و آله و سلم: فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا نَقْلًا عَمَّا رَوَاهُ الْقَمِي فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلِمَ حَجَّهِ الْوَدَاعِ

(١). الوسائل: ٤ / ٨٥٨.

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ١٨١

فأخذ بحلقه الكعبه ثم أقبل علينا بوجهه فقال: ألا أخبركم بأشراط الساعه- فكان أدنى الناس منه يومئذ سلمان- فقال: بلى يا رسول الله فقال: إن من أشراط القيامه إضاعه الصلاه، إلى أن قال: فعندها يكون أقوام يتعلمون القرآن لغير الله و يتخذونه مزامير و يكون أقوام يتفقهون لغير الله و يكثر أولاد الزنا و يتغنون بالقرآن. الحديث.

و قال الشيخ قدس سره في المكاسب: قال في الصحاح: اللحن واحد الألحان و اللّحون، و منه الحديث: اقرءوا القرآن بلحون العرب. و قد لحن في قراءته إذا طرب بها و غرّد، و هو ألحن الناس إذا كان أحسنهم قراءه أو غناء. انتهى. و مطلق اللحن إذا لم يكن على سبيل اللّهو ليس غناء.

هذا.

### توهم استثناء المراثي عن حرمة الغناء:

و من الموارد التي زعم استثناءها عن حرمة الغناء الرثاء على سيّد أباه الضيم سيّد الكونين أبي عبد الله الحسين عليه السلام و نقل الشيخ قدس سره توجيه المحقق الأردبيلي قدس سره لهذا



الأمر بأن الإجماع في الجملة و القدر المتيقن غير موارد القرآن و الرثاء. و الأخبار ليست بصحيحه و صريحه في التحريم مطلقا. و البكاء و التفجع مطلوب مرغوب و فيه ثواب عظيم.

و الغناء معين على ذلك و أنه متعارف دائما في بلاد المسلمين من زمن المشايخ إلى زماننا هذا من غير نكير. مضافا إلى أن تحريم الغناء للطرب على الظاهر، و ليس في المراثي طرب، بل ليس إلّا الحزن. انتهى. و قال

الرسائل الفقهية (للنجومي)، ص: ١٨٢

المحقق المامقاني قدس سرّه في حاشيته على المكاسب: إنّ استثناء الغناء في المراثي - و إن حكى قولاً - إلّا أنّ المولى المحقق البهبهاني رحمه الله قد حكم بشذوذه في حواشي المسالك حيث قال: مع أنّا نرى أنّ المشايخ حكموا بحرمة الغناء مطلقا و ربّما استثنوا بعض المواضع التي لا يعرف لها دليل و لم يشيروا إلى استثناء المراثي كما هو المعروف في الكتب المعروفة المشهورة المتداوله بين الناس، و شدّ من استثنى. انتهى.

و أنّك قد عرفت فيما مضى إطلاق أدلّه الحرمة و عمومها بلا تقييد و تخصيص - حتّى بالنسبه إلى القرآن الشريف مع كثره الروايات الواردة في تحسين الصوت و تزيينه بالنسبه إلى قراءه القرآن - و هذه الأدلّه ظاهره بل صريحه في التحريم مطلقا آبيه عن التخصيص و التقييد، و كون البكاء و التفجع على سيّد شباب أهل الجنّه عليه الصلاه و السلام مطلوبا و مرغوبا، و فيه ثواب عظيم فهو أمر مسلّم لا إشكال فيه كما لا إشكال في تأثير الصوت الحسن و تزيينه في الرثاء و النياحه تأثيرا بارزا و إنكاره إنكار للحسن. و لا إشكال في إعانته على البكاء و التفجع على الحسين عليه السلام و

فى ترفيق قلوب عاشقيه و المتولّهيّن إليه، إلّمّا أنّ الصوت الحسن و المزيّن غير الغناء المعهود المحرّم و غير ملائم معه، حتّى على ظاهر المشهور من الترجيع المطرب لأنّ الطرب الحاصل، إن كان فرحا و سرورا فلا إعانه للتفجيع، و إن كان حزنا فهو البكاء و التحزّن على فقد المشتهيّات النفسانيّه لا على مصائب أهل البيت. و مع صرف النظر عن هذا إنك قد عرفت عموم أدلّه الحرمة و إطلاقها. و على تقدير

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ١٨٣

الإعانه أيضا لا ينفع فى جواز الشىء المحرّم كونه مقدّمه لمستحبّ أو مباح. و لا يمكن مزاحمه أدلّه الاستحباب لأدلّه الحرمة لعدم قدره الحكم غير الإلزامى لمزاحمه الإلزامى، و قد مرّ تفصيله سابقا.

### ردّ دعوى تعارف الغناء فى المراثى:

و أمّا دعوى تعارف الغناء و تعاطيه فى المراثى من زمن المشايخ إلى زماننا هذا فى بلاد الإسلام من غير نكير- و هو دليل على الجواز غالبا كما قال به المحقّق الأردبيلى قدّس سرّه- فهو منظور فيه، و كيف نجتمع بين دعوى هذه السيره و بين حكم المشايخ بحرمة الغناء على الإطلاق من دون استثناء؟ فالحقّ المنع من ذلك. و الذى كان متعارفا فى محاضرتهم و مجالسهم إنّما هو ما لا غناء فيه. و أمّا ما كان مشتملا على الغناء لم يكن عمل العلماء و الأتقياء الحضور و التأييد و السكوت، بل هم كانوا يعرضون عنه و يقومون من ذلك المجلس كما وقع كثيرا من العلماء فى زماننا و سمعنا عملهم قبل زماننا. و لعلّ سكوت بعضهم من جهه الاشتباه فى الموضوع أو الشكّ فى تحقّقه- كما يقع هذا الشكّ كثيرا ما لأصحاب النظر.-

و بعد إنكار هذه السيره من مشايخنا العظام فى القرون المتعاقبه

كيف يمكن انعقاد مثل هذه المجالس بهذه السيره و الرويه فى زمن المعصومين عليهم السلام لعدم عهد بهذه المجالس و بهذه الكيفيه فى عصر الأئمه عليهم السلام- فضلا عن التغنى فيها بمرأى و مسمع من المعصومين-

الرسائل الفقهيہ (للنجومى)، ص: ١٨٤

حتى يكشف عدم الردع عن الجواز أو الاستحباب؟

### الإشكال فى المسأله موضوعيًا:

و أما الإشكال موضوعيًا فى المسأله بمنع صدق الغناء فى المراثى كما نقله الشيخ من طلبه زمانه و قال بأنه عجيب، فلا مجال فيه لإمكان تحقق الغناء المحرّم بأجلى مصاديقه فى قراءه القرآن أو الرثاء على الحسين عليه السلام، فإنّ موادّ الرثاء لا دخل لها فى تحقق عنوان الغناء. و لا ريب أنّ السامع من بعيد صوتا مشتملا على الإطراب المقتضى للرقص و ضرب آلات اللّهُو لا يتأمل فى إطلاق الغناء عليه إلى أن يعلم موادّ الألفاظ و يلتفت إلى الرثاء، فالحرام متحقق بهذه الكيفيه- و إنكار صدق تعريف الغناء عليها- مكابره و تكذيب للحسن. و تأييد جواز الغناء كما فى المستند بقول الصادق عليه السلام: اقرأ كما عندكم- أى بالعراق- فلا يدلّ على جواز الغناء فى المراثيه إلّا بعد إحراز أنّ المعهود فى العراق هو الرثاء على وجه الغناء أو الغالب كذلك، و أنّى ذلك؟ و كيف يمكن دعوى- بل لم يعلم- أصل وجود الغناء فى المراثيه المتعارفه فى عراق ذلك الزمان.

### [أجر النياحه على الحسين عليه السلام و جوازها من الرجال و النساء]

و قد يقال إنّ أدلّه جواز النياحه على الحسين عليه السلام مختصّ بالنساء دون الرجال لورود الروايه فيهنّ. و فيه: أولاً: أنّ المورد غير مختصّ و غير مقيد للحكم، و لعلّ هذا من أجل غلبه النياحه من النائحات. و فى زماننا الحاضر يفعلها النائحون و النائحات بل صار النائحون أغلب

الرسائل الفقهيہ (للنجومى)، ص: ١٨٥

و أكثر من النائحات، و لا فرق فى الحكم.

و ممّا يدلّ على عدم اختصاص الأخبار بالنائحات ظهور خبر أبى هارون المكفوف فى جواز نياحه الرجال على الحسين عليه السلام و هو ما رواه أبو هارون المكفوف قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا هارون،

أنشدني في الحسين عليه السلام. قال: فأنشدته. قال: فقال لي: أنشدني كما ينشدون يعني بالرقه. قال: فأنشدته:

امرر على جدث الحسين فقل لأعظمه الزكيه

قال: فبكي. ثم قال: زدني، فأنشدته القصيده الأخرى، قال:

فبكي و سمعت البكاء من خلف الستر قال: فلما فرغت قال: يا أبا هارون من أنشد في الحسين شعرا فبكي و أبكي عشره كتبت لهم الجنه.

و من أنشد في الحسين شعرا فبكي و أبكي خمسه كتبت لهم الجنه. و من أنشد في الحسين شعرا فبكي و أبكي واحدا كتبت لهما الجنه، و من ذكر الحسين عنده فخرج من عينيه من الدمع مقدار جناح ذباب كان ثوابه على الله عز و جل و لم يرض له بدون الجنه. قال المجلسي أعلى الله مقامه الشريف: الرقه «بالفتح» بلده على الفرات واسطه ديار ربيعه و آخر غربي بغداد و قريه أسفل منها بفرسخ نقلا عن الفيروز آبادي. و ظاهر الرقه في الروايه «بكسر الراء» بمعنى رقه القلب و ترفيق اللحن و هي المناسبه للانشاد كانشادهم. و لم يعلم أن أبا هارون المكفوف كان من أهل العراق و أنه من أهل الرقه، و لكن ظاهر روايه أخرى لأبي هارون المكفوف في كونه من العراق و من المكثرين لزياره قبر الحسين و من

الرسائل الفقهيه (للنجومي)، ص: ١٨٦

الرائين عند قبره عليه السلام. و هذا الظهور شاهد على كون المراد من الرقه هي رقه القلب حيث يأمر الإمام الصادق عليه السلام بالانشاد و الرثاء كانشادهم و رثائهم عند قبر الحسين عليه السلام.

و لنقل الروايه تبركا و تيمنا بها. في كامل الزيارات: حدّثني محمّد بن الحسن عن محمّد بن الحسن الصفّار عن محمّد بن الحسين عن محمّد بن إسماعيل عن صالح

بن عقبه عن أبي هارون المكفوف قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال لي: أنشدني، فأنشدته فقال: لا. كما تنشدون و كما ترثيه عند قبره قال: فأنشدته:

امرر على جدث الحسين فقل لأعظمه الزكيه

قال: فلما بكى أمسكت أنا فقال: مر فمررت قال: ثم قال: زدني زدني قال: فأنشدته:

يا مريم قومي فاندبي مولاك و على الحسين فاسعدى ببكائك

قال: فبكى و تهايج النساء قال: فلما أن سكتن قال لي: يا أبا هارون، من أنشد في الحسين عليه السلام فأبكي عشره فله الجنة، ثم جعل ينقص واحدا واحدا حتى بلغ الواحد فقال: من أنشد في الحسين فأبكي واحدا فله الجنة، ثم قال: من ذكره فبكى فله الجنة. «١»

(١). كامل الزيارات: ١٠٥ / ٥.

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ١٨٧

### النياحه على الحسين عليه السلام من أفضل القربات:

و بالجملة: من الأمور المسلّمه التي لا ينبغي الإشكال فيه جواز نياحه كلّ أحد على الحسين عليه السلام، و هي من أفضل القربات إلى الله تبارك و تعالي و أهل البيت المعصومين عليهم السلام ما لم تقترن بالمحرّمات الأخر.

و يا للأسف باقتران المحرّمات من الغناء و آلات الطرب و الإفراط فيها بزعم الاستعانه على النياحه على الحسين عليه السلام و على البكاء و الإيبكاء عليه يشتكى الشيخ قدس سرّه في آخر كلامه و يشير إلى بعض المراثي الحادثه في عصره و يقول: يظهر من كلام هذا المحقّق من أنّ المراثي ليس فيها طرب و الغناء معين البكاء و نظره إلى المراثي المتعارفه لأهل الديانه التي لا يقصدونها إلّا للتفجّع؛ و هنا يشتكى الشيخ قدس سرّه بقوله: و كأنّه لم تحدث في عصره المراثي التي يكتفى بها أهل اللّهو و المترفون من الرجال و النساء عن حضور مجالس اللّهو

و ضرب العود و الأوتار و التغنّى بالقصب و المزمار- كما هو الشائع فى زماننا الذى قد أخبر النبىّ صلى الله عليه و آله و سلم بنظيره فى قوله: «يتخذون القرآن مزامير»، و يا ليت الشيخ كان حيا فى زماننا حتى يرى عجائب لا يتصوّرها و لا تخطر بباله. و ما عشت أراك الدهر عجبا.

### عدم جواز الغناء بجواز النياحه:

و أمّا تأييد الرثاء و جواز الغناء فيه بجواز النياحه استنادا إلى

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١٨٨

أخبار جوازها بل بالأمر على النياحه «نوحوا على الحسين كنوح الثكلى على ولدها» (١) و ادّعاء اشتمالها على الغناء غالبا حيث إنّ النوح سيّما نوح الثكلى لا- يخلو عن مدّ و ترجيع فغير صحيح لعدم مجال لادّعاء أنّ النوح مشتمل على الغناء غالبا لتقابل موضوعيهما. فالنياحه هى البكاء و الجزع و العويل و الصياح و لا تخلو عن مدّ و ترجيع و لكنّها محرقة للقلب لا مطربه. كما أنّ الرثاء هو البكاء و عدّ محاسن المرثى. فأين هذان عن الغناء بالكيفيّة اللّهويّة المطربه المناسبه لمجالس الرقص و الفرح و السرور؟ فلا مجال لادّعاء اشتمال النياحه غالبا على الغناء لعدم المناسبه بينهما. كما يشهد على هذا تقابل النوح و الغناء فى موارد. منها ما فى الوسائل و البحار عن تفسير العياشى عن النبىّ صلى الله عليه و آله و سلم: كان إبليس أوّل من ناح و أوّل من تغنّى و أوّل من حدا (٢) و روايه دعائم الإسلام عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: «صوتان ملعونان يبغضهما الله، إعوال عند المصيبه و صوت عند نغمه» يعنى النوح و الغناء. (٣) و الروايه السابقه التى ذكرناها عن عبد الله بن

سنان عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«سبجىء من بعدى أقوام يرجعون القرآن ترجيع الغناء والنوح والرهبايته». «٤»

(١). كامل الزيارات.

(٢). تفسير العياشى: ٢٧٦ / ١، الحديث ٢٧٧، والبحار ٢٤٧ / ٧٩، الحديث ٢٥.

(٣). دعائم الإسلام: ٩٣ / ١٣، الحديث ٤.

(٤). الوسائل: ٨٥٨ / ٤، الحديث ١.

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ١٨٩

### جواز أصل النياحه ما لم تكن هجرا وزورا:

و أمّا أصل النوح و النياحه فهو جائز ما لم يكن هجرا و زورا و كفرا و اعتراضا على الله تبارك و تعالى. و التعابير فى الروايات مختلفه، منها ما يدلّ على الجواز: «لا بأس بأجر النائحه التى تنوح على الميت». «١»

و منها: النهى عنه مثل ما عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث المناهى أنّه نهى عن الرثه عند المصيبه و نهى عن النياحه و الاستماع إليها و نهى عن تصفيق الوجه. «٢» و منها الدالّه على الكراهه مثل ما عن على بن جعفر فى كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن النوح على الميت أ يصلح؟ قال: يكره. «٣» و منها ما عن خديجه بنت عمر بن على بن الحسين عليه السلام فى حديث قال: سمعت عمى محمّد بن على عليه السلام يقول:

إنّما تحتاج المرأه إلى النوح لتسيل دمعته و لا ينبغى لها أن تقول هجرا فإذا جاء الليل فلا تؤذى الملائكه بالنوح. «٤» و الروايات المذكوره متعدده متكرّره و سند أغلبها صحيح. و طائفه منها صريحه فى الجواز و أخرى دالّه على النهى و المنع و لا إشكال أنّ الروايات المانع ظاهرها المنع، بل منع كراهيه. و الروايات المجوّزه صريحه فى الجواز و لا إشكال

فى الجمع العرفى بينهما بالجواز و لو بكراهه و حرازه ما لم يقترن بمحرّمات آخر.

(١). وسائل الشيعه: ١٢ / ٩٠، الحديث ٧.

(٢). وسائل الشيعه: ١٢ / ٩١، الحديث ١١.

(٣). وسائل الشيعه: ١٢ / ٩١، الحديث ١٣.

(٤). وسائل الشيعه: ١٢ / ٩٠، الحديث ٦.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١٩٠

و من الواضح أنّ روايات النوح مع هذه التعابير المختلفه و مع تقابل موضوعها و موضوع الغناء لا يبقى مجال لتأييد جواز الغناء بجواز النياحه قطعاً لصراحه الأدلّه المحرّمه للغناء و إبانها عن التخصيص و التقييد. و الروايات الكثيره الدالّه على تحسين الصوت و تزيينه عند قراءه القرآن لم تكن صالحه لتقييد إطلاقا أدلّه الحرمة، فكيف بروايات النوح؟ حتّى الحقّ منه. فكيف بالنوح الباطل؟

### استثناء الحداء:

و ممّا ادّعى استثناءؤه عن حرمة الغناء الحداء - بالضمّ - كدعاء صوت يرجع فيه للسير بالإبل، و استدلّ عليه بموثقه السكونى بإسناده عن جعفر بن محمّد عليه السّلام عن آبائه عليهم السّلام قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم زاد المسافر الحداء و الشعر ما كان منه ليس فيه جفاء. و فى نسخه «ليس فيه خناء» و فى الوسائل تسميته زادا من حيث معونته على السفر كالزاد فهو مجاز، و الخناء من معاينه الطرب انتهى. و قد فسّروا الخناء بالفحش. «١» و فى هذا الباب أيضا عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: أما يستحيى أحدكم أن يغنى على دابته و هى تسبّح؟! و كذا عن أبى عبد الله عليه السّلام فى حديث قال: لا تغنّوا على ظهورها أما يستحيى أحدكم أن يغنى على ظهر دابته و هى تسبّح؟! «٢»

(١). الوسائل: ٨ / ٣٠٦.

(٢). وسائل الشيعه: ٨ / ٣٠٦.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١٩١

و لا يخفى ما فى



هذه الروايات من ظهور كون الحداء السالم عن الخناء زاد المسافر و الزاد ممّا يلزمه المسافر بحسب العاده دائما. و إباء الروائتين التاليتين عن تخصيص طبيعه الغناء المستفاد من لسان الروايه حزازتها- إن لم نقل حرمتها- فكيف يمكن الجمع بين خروج الحداء بالاستثناء عن حرمة الغناء هذا؟

### معانى الحداء:

و على كلّ قد اختلف فى معنى الحداء، أ هو بمعنى سوق الإبل مطلقا و بأية وسيله كان أو سوقه و زجره؟ أو سوقه بمطلق الصوت الأعمّ من الغناء، أو سوقه بالترنم، أو سوقه بالغناء لها، أو هو الإنشاد الذى يساق به الإبل أو صوت مهيج للإبل و مشوّق لحركته مباين للغناء تسميّة كما بشهادته العرف؟ و لا نحتاج إلى نقل مناشئ هذه التعاريف من كتب اللّغه و معاجم الأدب، و ادّعى من جانب بعض الأصحاب اشتهاار استثناء الحداء عن الغناء، و نقل كلماتهم يطول بنا.

و فى رياض المسائل ينبغى القطع بعدم استثناء شىء آخر كالحداء و سوق الإبل بالغناء فى مراثى الحسين عليه السّلام و قراءه القرآن و غير ذلك، و إن اشتهر استثناء الأوّل. انتهى. و تأمل صاحب مفتاح الكرامه فى الشهره و جزم فى الجواهر بعدمها و قال: لعلّ المحقّق خلافها و عدم معلوميّه كون ذلك منه على صفه الغناء. بل ربّما ادّعى أنّ الحداء قسيم

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ١٩٢

للغناء بشهادته العرف و حينئذ يكون خارجا عن الموضوع لا عن الحكم و لا بأس به.

و ربّما يستدلّ على الاستثناء أو يؤيّد به بما روى أنّه صلى الله عليه و آله و سلم قال لعبد الله بن رواحه: حرّك بالنوق، فاندفع يرتجز. و كان عبد الله جيّد الحداء و كان مع الرجال، و كان أنجشه مع

النساء فلما سمعه تبعه فقال صلى الله عليه وآله وسلم لأنجشته: رويدك رفقا بالقوارير، يعنى النساء. و فى روايه أخرى: رويدك رفقا بالقوارير الذى لا جابر له.

وقال الشيخ قدس سره فى دلالة الروايه و سندها ما لا يخفى. أما من حيث السند فلمنع الإرسال عن العمل بها و عدم جابر لها لعدم تحقق الشهره على طبق مؤداهها، بل فى الجواهر لعل المحقق خلافها كما عرفت. و أما من حيث الدلاله فلكون مضمونها من قضايا الأحوال التى لم يعلم كيفيه وقوعها فلا يصح التمسك بعمومها، و إلى هذا أشار فى الجواهر بقوله: و عدم معلوميه كون ذلك منه على صفتيه. يعنى عدم معلوميه كون الحداء الواقع من عبد الله بن رواحه على صفه الغناء. بل الروايه صريحه بارتجاز عبد الله الذى كان جيد الحداء و الرجز لا يلازم الغناء بل يقابله. و ليس فى البين كلمه الغناء.

### [الحداء مقابل الغناء]

بل الحداء مقابل الغناء بمقتضى روايه العياشى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «كان إبليس أول من ناح و أول من تغنى و أول من حدا». (١)

---

(١). قد مرّ سنده.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١٩٣

بل الحداء من الرجز الذى فعله عبد الله استجابته لأمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم و فى كثر العمال أنّ النبى فى مسيره إلى خيبر قال لعامر بن الأكوع: احد من هنياتك فتزل يرتجز لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. فالرسول صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالحداء و عامر يرتجز امثالاً لأمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلو كان مرتكباً لخلاف ما يأمر به كان هذا

من سوء الأدب ذنب لا يغفر و الارتجاز تهيج خاص للحرب و الجدل و لا يناسب الخفّه و الطرب الخاصّ بالغناء، بل الرجز لا يلائم الغناء بل يقابله. و لم يعلم المراد من حدّ الحداء فى الروايه و لم يعلم وصوله إلى حدّ الغناء. لأنّ الحداء صوت بدوىّ بدائىّ لتهيج الإبل و تشويقه للسير- و إن شئت فقلّ إنّ غناء خاصّ لسوق الإبل و تحريكها لا من الغناء المعهود المصطلح كما أشار إلى ذلك المسعودى فى مروج الذهب حيث يقول: كان الحداء أوّل السماع و الترجيع فى العرب ثمّ اشتقّ الغناء من الحداء.

فلنرجع حينئذ إلى موثقه إسماعيل بن مسلم- أبى زياد السكونى- و فى محكّى الرواشح السماويه للسيد الداماد أنّه قد صرّح شيخ الطائفة فى كتاب العده فى الأصول: أنّ جماعه قد انعقد الإجماع على ثقتهم و قبول رواياتهم و تصديقهم و توثيقهم منهم السكونى الشعيرى- و إن كان عاميا-، و فى كتاب الرجال أورده فى أصحاب الصادق عليه السلام من غير تضعيف و ذمّ أصلا، و كذلك فى الفهرست. كما أنّ المحقق الحلى فى المسائل العزیه صرّح: بأنّ السكونى- و إن كان عاميا- فهو من ثقات الرواه. كما أنّه كثيرا ما يحتجّ بروايه السكونى فى المعبر مع

الرسائل الفقهيّه (للنجمى)، ص: ١٩٤

تبالغه فى الطعن فى الروايات بالضعف. انتهى. و الإجماع على العمل بروايات السكونى إجماع على العمل بروايات النوفلى- الحسين بن يزيد بن محمّد- فإنّ روايه السكونى من غير طريقه نادره جدّا و على كلّ الروايه صريحه فى جواز الحداء و الشعر ما كان منه ليس فيه جفاء أى:

الباطل و البعيد عن آداب الشرع كما فى مجمع البحرين أو ليس فيه خناء أى:

الفحش. و القيد أيما ما كان يرجع: إمّا إلى خصوص الأخيره أعنى الشعر، أو إلى كليهما أعنى الحداء و الشعر. فالموثّقه تدلّ على جواز الحداء إمّا مطلقا إن لم يرجع إليه القيد، و إمّا مقيدا بعدم الجفاء أو الخناء، إن يرجع القيد إلى كلا الأمرين فالحداء جائز و هل هو غناء و خارج عن عموم أدلّه حرمة الغناء بالاستثناء؟ أو ليس بغناء بل خارج موضوعا عن الغناء؟ و كيف يمكننا- مع هذه التغيرات في تعريفه و تقابلها مع الغناء و إباء عمومات حرمة الغناء عن التقييد و التخصيص- القول بخروج الحداء عن حرمة الغناء بالاستثناء و الدليل المخرج؟ مع أنّ قضيه الاستثناء في صورته كون الحداء خاصه بمعنى التغنى للإبل حتّى تكون الروايه أخصّ مطلقا من أدلّه التحريم فتقدّم عليها. و أين السبيل إلى إثبات ذلك، مع هذه الاختلافات في معناها المتقابلة للغناء و شهادته العرف بأنّ الحداء غير التغنى المعهود لأهل الفسق و الكبائر؟ فهو خارج موضوعا عن أدلّه حرمة الغناء. و أمّا النهى في الروايتين عن الغناء فوق الدابّه فهو غير مرتبط بالحداء فالدابّه أعمّ من الإبل و الغناء غير الحداء موضوعا فالروايتان مرتبطتان بالغناء لا الحداء.

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ١٩٥

### استثناء الغناء في الأعراس:

و ممّا ادّعى استثناءه عن حرمة الغناء غناء المغنّيه في الأعراس و خصوص الزفاف إذا لم يكتنف بها محرّم آخر كالتكلم بالأباطيل و اللّعب و الملاهى و الكذب و دخول الرجال الأجانب عليها و سماع صوتها من جانبهم. و نسب هذا الاستثناء إلى المشهور، و قد حكى الرخصه في ذلك عن محكّي النهايه و النافع و التذكره فيما وجد فيها، و التحرير و المختلف و حاشيه الإرشاد و إيضاح النافع و

المسالكة والكفاية، و نفى عنه البأس في الروضه و هو الظاهر من الدروس و جامع المقاصد و اختير التحريم مطلقا في السرائر و الإيضاح و التذكرة- على ما نقل الشهيدان- و هو ظاهر المقنعه و المراسم، و كل من حرّم الغناء و لم يستثن و في الدروس أنّه أحوط.

### مستند المجوزين:

و مستند المجوزين صراحة الروايات الثلاث الواردة في عدم البأس بغناء مغنّيه الأعراس و كسبها و أجرها، و هي ما رواه الكليني عن عدّه من أصحابنا عن أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد عن عليّ بن أبي حمزه عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن كسب المغنّيات فقال: التي يدخل عليها الرجال حرام و التي تدعى إلى الأعراس ليس به بأس، و هو الله عزّ و جلّ: وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ

الرسائل الفقيهيه (للنجومي)، ص: ١٩٦

□  
لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ. «١»

و كذا ما رواه الكليني عن عدّه من أصحابنا عن أحمد عن حكم الحنّاط (الخياط) عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: المغنّيه التي تزفّ العرائس لا بأس بكسبها. «٢»

و الثالثه: ما رواه الكليني عن عدّه من أصحابنا عن الحسين بن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي عن أيوب بن الحرّ عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السّلام: أجر المغنّيه التي تزفّ العرائس ليس به بأس و ليست بالتي يدخل عليها الرجال.

و سند الروايات في الجملة مقبوله و إن قيل بضعف حكم الخياط أو الحنّاط و لكنّ الروايات معمول بها في الجملة. و قال في جامع المدارك: يشكّل الأخذ بمضمونها من جهة إباء التحريم بقول مطلق عن التخصيص.

و ما يبعد- و من

الممكن أن تكون صراحه الروايات فى استثناء غناء مغنيه الأعراس و الزفاف موجب لاستثناء إطلاقات التحريم ما لم تقترن بالمحرّمات الأخر- كما أشار إليه فقهاؤنا الكرام- رضوان الله تعالى عليهم أجمعين- لأنّ جواز غناء هذه المغنيه فى خصوص مورد غنائها. و أمّا اقتران سائر المحرّمات كالتكلم بالأباطيل و العمل بالملاهي و دخول الرجال الأجانب عليها و استماع الأجانب صوتها

(١). وسائل الشيعه: ٨٤/١٢، الحديث ١.

(٢). وسائل الشيعه: ٨٤/١٢، الحديث ٢.

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ١٩٧

فحرام من هذه الجهات.

و لا يخفى أنّ توصيف المغنيه الوارده فى الروايه بالتي تزفّ العرائس إشاره إلى خصوصيه قضيه الزفاف و المغنيه الممهده لهذه المجالس، و هى غير الجوارى الغانيات و المغنيّات اللاتي كنّ يغنين فى القصور و مجالس اللّمذه و الخمرور وراء أستار الفسق و الفجور. و كانت هذه الجوارى تباع و تحصل بأثمان غاليه خاصّه للأثرياء و الأمراء و الوزراء و بلاطات الخلافه و الخلاعه؛ بخلاف مغنيه الأعراس التي لها صلّه بعائلات النجابه و العفّه.

### [القدر المتيقن على تقدير الاستثناء]

و حيث علمنا من أوّل البحث إلى هنا أنّ إطلاقات أدلّه الحرمة و عموماتها فى غايه المتانه و القوه و استثناءؤها يحتاج إلى دليل قوى متين، فالظاهر من هذا الاستثناء اختصاص الجواز بالمغنيه لا المغني و بمجلس العرس المختصّ بالنساء لا غير. و فى مفتاح الكرامه أنّ العرس خاصّ بالترويج- كما فى كتب اللّغه- فلا يتعدّى إلى الختان و غيره. كما أنّ الأحوط الاقتصار بزفّ العرائس لا- غير للتعبير الواقع فى الروايه «التي تزفّ العرائس» و الأحوط الاقتصار على ذلك. نعم لا يبعد جواز تغني المغنيه المدعوّه فى مقدّمات الزفّ و مؤخراته بحسب العرف و العاده المتداوله، بل لا يبعد التوسعه فى

هذا فيمقتضى التعبير الواقع فى روايه على بن أبى حمزه عن أبى بصير و التى تدعى إلى الأعراس، و هذا التعبير أوسع من زفّ العرائس. نعم لا يجوز التعدى إلى الأيام المستقله عن أيام الأعراس بدعوى ارتباطها بها على الأقوى.

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١٩٨

و لا يخفى أنّ جواز تغنى المغنّيه بهذه الشرائط مقيد أيضا بعدم اقتران سائر المحرّمات معه كحضور الرجال الأجنبي و استماعهم لغنائها لأنّ صوتها بنحو التغنى عوره، و إن لم نقل بأنّ كلامها كذلك.

و قال فى مفتاح الكرامه: إنّ المراد بعدم دخول الرجال عليها عدم سماع صوتها للقطع بالتحريم، و إن لم يدخلوا إذا كانوا أجنبي بل الأحوط عدم حضور المحرم لاستماعه الغناء لأنّه محرم للمغنّيه، و لكن استماع غنائها حرام آخر و لا يجوز له ذلك.

و قال الإمام الخمينى قدّس سرّه: إلّا أن يقال إنّ زفّ الأعراس إلى بيت الأزواج و تجويز الغناء لذلك ملازم لسماح الأجنبي فضلا عن بعض المحارم. فالتجويز للزفّ ملازم لتجويز الإسماع لكن مقدار الملازمه هو الإسماع الاتفاقي العابر و نحوه و لا يلزم منه جوازه للدخل لتلك الغايه، أو يقال إنّ الروايه منصرفه عن المحارم و هو ليس ببعيد، و إن كان الأحوط ما ذكر. انتهى كلامه رفع مقامه.

هذا ما سنح بخاطر العبد المفتقر إلى رحمه الله و تأييده مرتضى الحسينى النجومى فى المسأله و الله العالم بأحكامه. و كتبت الرساله بتلخيص و استعجال و نستغفر الله من الزلل حامدا له و مصليا و مسلما على سيد رسله محمّد و آله الطاهرين أوّلا و آخرًا.

و السّلام عليكم و رحمه الله و بركاته ذو القعه ١٤١٤ هجرية

الرسائل الفقهيّه (للنجومى)، ص: ١٩٩

**نظري فقهى به ماليات**

**اشاره**

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ

الرَّحِيمِ الْحَمِيدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ از آنجا که لایحه مالیات در مجلس شورای اسلامی مطرح گردیده و مسأله ای علمی و فقهی پیش آمده است که آیا تصویب مالیات در حکومت اسلامی بر اساس احکام اولیه است یا ثانویه؟

---

نجومی، سید مرتضی حسینی، الرسائل الفقهیه (للعنجمی)، در یک جلد، قم - ایران، اول، ه ق

الرسائل الفقهیه (للعنجمی)؛ ص: ۱۹۹

و همچنین از آنجا که این مسأله مقتضی طرح نظرات مختلف می باشد و شایسته ترین محلّ برای درج این نظرات علمی، مجله نور علم است، لذا مقاله حاضر تنها به عنوان نظری فقهی تقدیم می گردد. باشد که هم استدلال دو نظر مخالف مطرح گردد و هم امید که به مقدار توان خود، راهگشای فی الجمله در مسأله مورد بحث بوده باشد.

### **آیا تصویب مالیات بر اساس احکام اولیه فقهیه است یا [عنوان احکام ثانویه؟]**

الرسائل الفقهیه (للعنجمی)، ص: ۲۰۰

عنوان احکام ثانویه؟

مالیات که از آن به عنوان خراج تعبیر می کنیم به سه معنی و در سه مورد استعمال می شود که به نظر حقیر دو تای از آنها از عناوین اولیه و سومی یعنی مالیات و خراجی که اکنون محلّ بحث است از عناوین ثانویه باشد.

شکی نیست که دو معنای خراج از بدو تشکیل حکومت اسلامی تحقق یافته و بالتفصیل در کتب فقهاء خاصّه و عامّه مطرح شده است و آن دو معنای معهود که در کتب فقهاء و کتب اموال و خراج و گاه در کتب تاریخ و تاریخ تمدن، مورد نظر واقع شده است، یکی در مورد اراضی است که از آن به خراج اراضی تعبیر می کنند و دیگری در مورد معاهده و قرارداد صلح با کفار اهل کتاب است که از



آن به خراج جزیه تعبیر می شود. ولی معنای سوم از مالیات و خراج که فعلاً محل بحث و نظر ماست مالی است که دولت از اجناس و اموال و درآمدهای مسلمانان - غیر از اراضی و زمینها - می گیرد.

و تمام مالیاتها چه مستقیم و چه غیر مستقیم، چه سرانه و چه بر واردات یا مالیات رأی یا مالیات بر ارث یا بر مشاغل یا بر فروش یا بر شرکتهای یا مالیات ارزش اضافی یا امنیت اجتماعی و امثال اینها همه داخل این عنوان سوم است و اغلب مالیات هایی که اکنون وزارت دارایی از مردم وصول می کند مالیات بر درآمد و از نوع سوم

الرسائل الفقهیه (للنجومی)، ص: ۲۰۱

معانی خراج است که سابقاً عرض شد.

### **[استعمال لفظ خراج در مورد مالیات]**

اما استعمال لفظ خراج که به معنای بهره و مستفاد می باشد در مورد مالیاتهای سه گانه فوق بدین جهت است که در حقیقت قلم مهم درآمدهای دولتی را اینها تشکیل می دهد و تنها درآمدی است که دولت می تواند در مخارج خود بر روی آنها تکیه کند از آن جهت که متعلق به دولت است، زیرا اموال و درآمدهای دیگر هر کدام مبنی بر موضوعاتی است که ممکن است خیلی وقتها تحقق نپذیرد و به فعلیت در نیاید و به تعبیر فقها ممکن است به عدم فعلیت و تحقق موضوع، حکم نیز فعلیت و تحقق نپذیرد. بلکه فقط زکات حکم ثابت دایمی است ولی آن هم از نظر تعیین موارد مصرف از نظر شرع ابتداء یک درآمد دولتی تلقی نمی گردد و ثانیاً اموال زکوی اموالی مخصوص و شامل جمیع موارد درآمد نمی گردد.

اما خراج جزیه واضح است که از محل بحث خارج و قضیه ما قضیه

تصالح بین کفار و مسلمین نیست تا آن حرفها پیش آید، بلکه صحبت این مالیات بین مسلمین و حکومت شرعی آنان است.

حکومتی که شرعا حق ولایت بر آنان را داشته باشد و طبعا آنان هم در مقابل باید اطاعت از ولایت آن حکومت که در رأس آن ولی فقیه است داشته باشند.

و اما خراج اراضی، آن هم عقد قراردادی است بین حکومت شرعی مردم و خود مسلمانان که آنان استفاده صالحه از اراضی و

الرسائل الفقهیه (للنجمی)، ص: ۲۰۲

زمینهای مربوط به حکومت شرعی یا ولی امر نموده و در مقابل خراج و مالیاتی را به حکومت وقت و ولایت امر می پردازند. البته روشن است خراجی که از اراضی واگذار شده از طرف دولت اسلامی به دولت پرداخت می شود با خراجی که بر طبق قانون جزیه و به موجب قرارداد صلح گرفته می شود فرق دارد. در خراج جزیه ای مالکیت زمین از اهل جزیه سلب نمی شود، مگر آنکه سلب مالکیت به مواد قرارداد جزیه ای اضافه شود و در خراج اراضی این طور نیست، چه بسا می شود که مردم مالک زمین نمی شوند و زمینی که در دست آنهاست از طرف دولت اسلامی به آنها واگذار شده است و همان طور که بعدا عرض می شود این واگذاری علامه بر آنکه خود از عناوین اولیه فقهیه است، تحت یکی از عناوین اولیه فقهیه چون اجاره، مزارعه، مساقات یا صلح و یا امثال آنها می باشد و با از بین رفتن این عناوین و موضوعات، حکم هم منتفی می گردد.

در خراج جزیه ای، این خراج با اسلام آوردن جزیه دهنده از وی ساقط می شود ولی خراج الأراضی اصولا- بین مسلمین و حکومت اسلامی منعقد

می گردد و لذا اسلام آوردن و سقوط جزیه ای در کار نخواهد بود. در خراج جزیه ای اذلال و سرشکستگی اهل ذمه منظور است به خلاف خراج اراضی نسبت به مسلمین.

پس روشن شد که این دو معنای خراج متفاوت بوده و خراج ارض و خراج جزیه یکی نیستند. ولی واضح است که هر کدام از

الرسائل الفقهیه (لنجمی)، ص: ۲۰۳

این دو عنوان، از عناوین اولیه مطروحه در فقه است ولی خراج الجزیه از احکام اولیه متفرعه بر جهاد و توابع مصالحه و قرارداد بین مسلمین و کفار اهل کتاب بوده که یکی از آنها جزیه است.

### **[مالیات از عناوین ثانویه است]**

و اما مالیات زمینها به معنای خراج الأرض که زمینها متعلق به دولت اسلامی باشد و به طور واگذاری به مسلمین واگذار شود.

اولاً: خود آن اراضی بعناوینها الأُولیه مورد نظر در مبحث جهاد و احياء الموات و احکام الأرضین است.

ثانیا: آن هم در حقیقت به یکی از عناوین اولیه مطروحه در فقه باز می گردد. یعنی این واگذاری یا به نحو بیع است یا اجاره یا ایهاب یا مزارعه یا مساقاه یا اقراض و یا تصالح بین الطرفین و در اغلب موارد به نحو اجاره بوده و خراج در حقیقت حکم کرایه زمین را داشته است و چون این نحو خراج از مصادیق عناوین اولیه فقهیه است، پس باید از همان عناوین اولیه باشد. تفصیل کلام در این دو معنای خراج و تاریخ مالی آن دو، و وضع مسلمین در ادوار مختلفه عصور اسلامی، محتاج به رجوع به کتب مفصله ای است که این دو عنوان در آنها مطرح شده است. و اما مالیات محلّ بحث و نظر ما که از آن

فعلا تعبیر به مالیات بر درآمد می کنیم- و همان طور که سابق هم عرض شد اغلب مالیاتهای وزارت دارایی از این نحو مالیات است- آن طور که بنده خیال می کنم از عناوین ثانویه بوده و هر چه بیشتر تأمل می نمایم این مطلب روشن تر می گردد.

الرسائل الفقهیه (للنجمی)، ص: ۲۰۴

زیرا، اولاً- ما در مراجعه به فقه اسلامی عنوانی به عنوان مالیات بر درآمد مردم نمی بینیم بلکه در مقابلش به حکم اجماع و نص، اصالت عدم جواز تصرف در مال غیر بدون مجوز شرعی را مشاهده می کنیم همان طوری که در توفیق مبارک امام عصر عجل الله تعالی فرجه الشریف است: (لا یحلّ لأحد أن یتصرّف فی مال الغیر بغیر إذنه) «۱» و دعوی آنکه تصرف ولی فقیه در مال مردم، تصرف در مال غیر نیست بلکه تصرف در مال خود است، بسیار بعید می نماید زیرا او از باب ولایت، با ملاحظه مصالح منظوره حق تصرف در مال غیر را دارد، نه آنکه خود مالک می باشد و هیچ بعید نیست که این حق تصرف، بر حق تصرف مالک نیز اولویت داشته باشد، حتی ممکن است بگوییم در ابتداء امر عنوان عام حکومت اسلامی و ولی فقیه مالک، در عرض مالک اصلی نیستند اما بعد از جواز تصرف و اقدام بر این تصرف شرعی، مالک گردند. بای این نحو جواز تصرف بدون حصول عنوان مالکیت، بدون شک برای ولی فقیه ثابت است مثل ولایت بر ممتنعین چون ولایت بر ممتنع از پرداخت زکات یا ممتنع از تحویل گرفتن ثمن در بیع خیار یا ممتنع از گرفتن ثمن یا ممتنع از پرداخت زکات یا ممتنع از گرفتن ثمن در مدّت مقرر یا ممتنع از گرفتن ثمن یا ممتنع در

مدت مقرر یا ممتنع از تقسیم مال مشترک یا ممتنع از مصالحه در مال مختلط و امثال اینها.

(۱). بحار: ۵۳/۱۸۳، ط بیروت.

الرسائل الفقهیه (للنجومی)، ص: ۲۰۵

پس وضع این نحو خراجا و عناوین دیگری که بعدا به آنها اشاره می شود همگی با عنوان ثانوی و با ملاحظه اصل احترام مالکیت شخصی و عدم جواز تصرف در آن بدون اجازه مالکش پیش می آید.

### [حق تقنین مالیات با ولی فقیه است]

و حق تقنین این قانون یعنی مالیات بر درآمد یا ولی فقیه و ولی امر مسلمین بوده و از فروعات و وظایفی است که متوجه ولی مذکور است. و ما از آن وظائف به نحو اصطیادی به حاکم البلاد و مصالح العباد تعبیر می کنیم و بدون شک در صورت تحقق حکومت شرعی و فعلیت ولایت فقیه، باید حق این تقنین و تصمیم را داشته باشد چون از قطعیات مذهب امامیه، ثبوت ولایات نوعیه- که از آنها به وظائف حسبیه تعبیر می کنیم- می باشد و شارعی که راضی به ترک این امور نیست چگونه اجازه می فرماید که امور مسلمین مهمل و نظام آنان مختل و بیضه اسلام در معرض زوال و نابودی قرار گیرد و شکی نیست که اجراء آن امور و وظائف جز با ثبوت ولایت و نیابت فقها شایسته و نواب عصر غیبت، درست در نمی آید و همانا اهم وظائف حسبیه و اساس مصالح اسلامی (أم المصالح الاسلامیه) تشکیل اصل حکومت اسلامی و قطع دستهای طواغیت زمان و جابره کفر و ظلم و تأمین بنیه مالی برای مسلمین است. و الا با وجود آنان و سلطه ظالمه شان، دستهای ولی فقیه بسته و جز اصلاح بعضی امور مختصری از قضایا و احوالات شخصیه مسلمین

و حسرت از تزییع احکام الهی، برای ولیّ فقیه چیزی باقی نمی ماند.

پس اگر فرض شود که روزی حکومت اسلامی برقرار و دست ولایت فقیه گشاده و مردم هم کمال ایثار و فداکاری و تعهد و مسئولیت را نسبت به این حکومت ابراز داشتند- مثل امروز که جای عذری برای کسی باقی نمانده- آیا واقعا می شود گفت که اکنون هم شرع به اهمال این حکومت و تعطیل احکام الهی راضی است یا آنکه بعد از این همه شهادت و ایثار، حاجه البلاد و مصالح العباد را به مهتّب الریاح واگذارد. پس از اهمّ وظائف ولیّ فقیه به هنگام قدرتش بر حفظ بیضه اسلام و نظام امر مسلمین، رسیدگی به حاجه البلاد و مصالح العباد است و به بیان دیگر ما وظائف ولیّ فقیه را یک کاسه به حاجه البلاد و مصالح العباد تعبیر می کنیم و اینجاست که برای تحقّق این مقصود، عناوین ثانویه دیگری متوجه می شود- که مانند عناوین اولیه ثابت نیست- مثل وضع و تصویب و اخذ مالیات بر درآمد که به عنوان اولی مثل زکات و خراج الأراضی و جزیه، چنین خراجی در اسلام مطرح نیست ولی به عنوان ثانوی یعنی حاجه البلاد و مصالح العباد مقتضی گرفتن چنین مالیاتی می گردد.

**اگر گفته شود که زکات و صدقات [هم، باید از عناوین ثانویه باشد]**

#### اشاره

و امثال اینها نیز در حاجه البلاد و مصالح العباد مصرف می گردد پس باید آنها هم از عناوین ثانویه باشند و حال آن که کسی چنین حرفی، نزده است. گوییم:

#### [جواب]

عنوان حاجه البلاد و مصالح العباد از مصادیق و موارد صرف عناوین مذکور یعنی زکات و صدقات و حسنات می باشد، یعنی در حقیقت عناوین زکات و امثال آن در رتبه موضوعیت نسبت به عنوان مورد نظر مسأله ما می باشد و رتبه متقدّم است گرچه خود زکات و امثال آن هم دارای موضوعات خاصه متقدمه خود می باشد و این به خلاف محلّ کلام است زیرا مدّعی ما چنان است که عنوان حاجه البلاد و مصالح العباد (یا هر تعبیر دیگری بکنید) در رتبه موضوعیت برای وضع این نوع مالیات است و وضع و تقنین مالیات در رتبه متأخره از آن عنوان می باشد. پس رتبه این نوع مالیات به دو مرتبه، متأخر از رتبه زکات و صدقات و امثال آن می باشد و به همین مناسبت سزااست که به کلام پیشین خود باز گردیم و نظری به فرق بین این نحو مالیات و مالیات اراضی بیفکنیم.

مالیات اراضی در مقابل واگذاری اراضی از طرف دولت اسلامی به مسلمین است که در مقابل این واگذاری چیزی به دولت اسلامی پردازند و در حقیقت این معنی از مالیات به یکی از عناوین اولیه فقهی چون بیع اجاره، ایهاب، اقراض، یا صلح بین

الطرفین و امثال اینها برمی گردد و به تعبیر دیگر این نحو مالیات احتیاج به یک قرارداد قبلی و عقدی از عقود مذکور را دارد.

و مالیات بر درآمد مقدار مالی است که مردم پس

از ارزیابی کسب و کارشان به دولت می پردازند و در حقیقت معاوضه و تقابلی

الرسائل الفقهیه (للنجومی)، ص: ۲۰۸

قبلا نبوده است.

### [پرسش و پاسخ]

و اگر گفته شود که این مالیات هم برای مصارف دولت است، گوییم: آن مصارف بعد از اخذ مالیات پیش می آید نه قبل تا تقابلی باشد. به عبارت دیگر آن مصارف، علت غائیه است و در رتبه متأخره تحقق می یابد پس محال است که موضوع الحکم و در رتبه متقدم باشد و لذا اخذ مالیات قبل از آن مصارف، باید مجوزی داشته باشد و مجوزی هم نیست مگر حاجه البلاد و مصالح العباد یا امثال آن و این اشتباه ناشی از اشتباه و فرق نگذاشتن بین موضوع و متعلق حکم است، احکام تکلیفیه همیشه بین دو جهت و دارای دو جنبه است. جهت و جنبه تعلیق و جهت و جنبه تعلق. امّا جنبه تعلیق از ناحیه موضوع است که حکم متعلق بر او و در رتبه متأخر از اوست و امّا جنبه تعلق از ناحیه متعلق است که حکم متعلق و متوجه بر او و در رتبه متقدم از اوست و متعلق حکم به دو مرتبه متأخر از موضوع است و محال است که در رتبه موضوع واقع شود.

باری باز هم منصفانه گوییم گر چه می دانیم که هیچ گاه هیچ دولتی نتوانسته است بدون قدرت مالی و تنظیم بودجه و خراج پا بر جا بماند و طبعاً دولت جمهوری اسلامی ما هم باید چنین باشد و به تعبیر دیگر از لوازم عرفیه حکومت اسلامی و جامعه اسلامی قدرت مالی آن است، ولی این منافات ندارد که قسمتی از آن بودجه و خراج به عنوان



ثانوی تأمین گردد. هر چند که نیاز حکومت

الرسائل الفقهیه (للنجومی)، ص: ۲۰۹

اسلامی بر آن کاملاً روشن و محتاج به بیان و اثبات نیست. البته نباید خلط شود که تصویب امور مالی دیگری در اسلام به عناوین اولیه چون خمس، زکات، کفارات مالی، بعضی از موقوفات، خراج اراضی و جزیه غیر از مالیات مورد نظر فعلی ماست، زیرا امثال خمس و زکات و کفارات مالی و بعضی از موقوفات در ابتداء امر و بالذات از اموال دولت محسوب نبوده و بالمآل از جهت مصرف به خزانه دولت اسلامی واریز می گردد ولی خراج اراضی و جزیه و بعضی موقوفات دیگر از عناوین اولیه بوده و اینها غیر از مالیات محل بحث می باشد و عدم کفایت امور مالی حکومت اسلامی بواسطه موارد مذکوره فوق و نیاز به تقنین و جعل مالیات بر درآمد موجب نمی شود که این نوع مالیاتها تحت عناوین اولیه درآید و هر چه بیشتر نیاز را ثابت کنیم، عنوان ثانوی را بیشتر ثابت کرده ایم.

### [پرسش و پاسخ]

و باز هم اگر گفته شود که ما، مسئولان و گردانندگان جمهوری اسلامی را و کلاء ملت و مردم می دانیم، بنا بر این مردم در قضیه تقنین و اخذ مالیات به آنان وکالت داده اند گوییم: این منافات با عنوان ثانوی بودن مالیات ندارد زیرا نفس توکیل غیر، اگر از عناوین اولیه بوده باشد منافات با آن ندارد که مورد وکالت از عناوین ثانویه باشد، پس مسئولین امر وکالت در تنفیذ و اجرای احکام و قوانین به عناوین اولیه و ثانویه را دارند و نفس وکالت، اولیت عنوان را ثابت نمی کند همان طور که ثانویت آن را هم، اثبات

الرسائل الفقهیه (للنجومی)،

نمی کند.

باری از شواهد بر آنچه عرض کردیم این است که تصویب و تقنین این نحو مالیات از طرف دولت اسلامی باید انجام گیرد صنفی بر علیه صنف دیگر و گروهی بر علیه گروه دیگر - که همه در تحت لواء حکومت اسلامی زندگی می کنند - حق جعل مالیات ندارند مگر با تصویب حکومت اسلامی و اوست که نظر در حاجه البلاد و صلاح العباد می کند، یعنی حاجه البلاد و صلاح العباد، که موضوع جواز تشریح قانون مالیات است، عنوانی عارض بر اصل مالکیت شخصی اشخاص بوده و عنوانی ثانوی است و آن حکمی است که درباره همه افراد و اشخاص و اصناف و گروهها به عنوان اولی جعل شده است، همان عدم جواز تصرف در ملک غیر بدون اذن اوست.

### [پرسش و پاسخ]

اگر گفته شود که در قانون تعزیرات هم، تحدید میزان تعزیر به نظر حاکم است پس باید او هم به عنوان ثانوی باشد، گوئیم: که اصل تعزیر در شرع مقدس به عنوان حکم اولی جعل شده است و مقدار و اندازه تعزیر، از فروع آن حکم ابتدایی است، پس همه از عناوین اولیه شرعیه است به خلاف مقام که اصل تقنین این نحو مالیات به عنوان اولی نیست.

شاهد دیگر آن که اگر زندگی مردم بسیار ساده و بر مبنای قناعت بوده باشد ولی امر، حاجتی به وضع خراج و اخذ مالیات نمی بیند، مثل زمان رسول اکرم صلی الله علیه و آله و سلم و اگر نیاز باشد پای وضع

الرسائل الفقهیه (للنجمی)، ص: ۲۱۱

مالیات به میان می آید و هر مقدار وسعت دولت اسلامی و قلمرو نفوذ او در جهان بیشتر شود و حاجت به تأمین

نیازهای مالی بیشتر گردد به عنوان ثانوی نیاز به اخذ مالیات و رفع ید از عدم جواز تصرف در مال غیر، بیشتر توجیه می گردد و با این گفته ها فرق بین مالیات مورد بحث با زکات روشن شد چون زکات در همه حال ثابت است و قابل عفو نبوده و غیر قابل تغییر و تبدیل می باشد به خلاف مالیات بر درآمد که می تواند مورد عفو قرار گیرد، به معنای عفو از اصل تقنین جدید یا عفو از آنچه را که دولت اسلامی قبلاً علی حسب المصلحه مقرر داشته است نه به معنای دست کشیدن از حکم شرعی به عنوان اولیش مثل زکات یا حدّ معین شرعی که قابل عفو و بخشیدن نیست.

### [پرسش و پاسخ]

اگر گویند که: وظائف ولیّ فقیه از عناوین اولیه است پس باید موارد و مصادیق آن مثل جعل و تقنین قوانین صالحه و مورد نیاز نیز از عناوین اولیه باشد، گوئیم چنین است ولی با قیاس محلّ کلام نسبت به حکم اولی تشریح شده از طرف شارع مقدس که عبارت است از عدم جواز تصرف در املاک شخصیّه، عنوان ثانوی داشتن قضیه تقنین مذکور، روشن می شود. یعنی ولیّ فقیه با نظر به حاجه البلاد و صلاح العباد از حکم اولی عدم جواز تصرف در ملک غیر به عنوان اولی آن رفع ید نموده و به عنوان ثانوی، قانون مالیات بر درآمد را وضع می فرماید.

الرسائل الفقهیه (للنجومی)، ص: ۲۱۲

و با نظر به اصل عنوان اولی حکم و عدم جواز تصرف مذکور و وضع قانون ثانوی از طرف ولایت فقه قیاس دیگری در مسأله پیش می آید که مطلب را قدری روشن تر می سازد، اگر قضیه مورد

بحث را با قضیه ملکیت شخصیّه قیاس کرده و بگوییم که عنوان، چون عنوان دولت و حکومت اسلامی مالک می شود و وضع مالی مسلمین باید چنین و چنان باشد، آیا بیش از آن است که عنوان مثل مالک شخصی مالک می گردد؟ آیا تحصیل مال به نحو و جوب و لزوم در ملکیت شخصیّه از عناوین اولیه است یا آنکه عنوان ثانوی نیاز به مال و رفع حوائج علت تحصیل مال است؟ همین طور در مقام مالکیت عنوان که به عنوان ثانوی لزوم تحصیل مال و تشریح الخراج پیش می آید و این عنوان ثانوی تا لزوم و حاجتی شرعی و مجوّزی در بیان نباشد متحقّق نمی گردد و اگر ما عنوان را مالک ندانیم گمان می کنم که قوّت و استحکام اصل اولی عدم جواز تصرّف در مال غیر و قوّت و استحکام عنوان ثانوی در رفع ید از اصل مذکور روشن تر و واضح تر می گردد.

و باز هم شاید مؤیدی بر مدّعی مقام، قضیه جعل خراج العشور بر اموال تجّار غیر مسلمان در زمان خلیفه ثانی است که از اموال غیر مسلمانان که از روم برای تجارت به بلاد اسلام آورده می شد، عشری می گرفتند و ظاهراً آن طور که از کتاب خراج ابی یوسف و الاموال ابی عبید برمی آید در زمان پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله و سلم و خلیفه

الرسائل الفقهیه (للنجومی)، ص: ۲۱۳

اول معمول نبوده و بعداً مرسوم شده و ظاهراً مقبولیت فی الجمله بین صحابه نیز پیدا نموده گر چه باز نحوه جواز اخذ این مالیات عشوری و عدم جواز آن مورد بحث و اختلاف بین فقهای عامّه و خاصّه شده است و بعضی جواز

آن را مطلق و بعضی دیگر مشروط بر آن دانسته اند که جواز اخذ آن در صورتی است که جزء قرارداد مصالحه بین مسلمین و کفار واقع شده باشد و اگر این چنین اشتراطی در بین نباشد، اخذ آن جائز نخواهد بود.

### [جواز اخذ عشور با عنوان ثانوی است]

و علی ای حال بنا بر قول آنان که اخذ عشور را مطلقاً جائز دانسته اند این جواز، جز با اخذ عنوان ثانوی و جواز تصرّف ولیّ مسلمین به عنوان متأخر و مستحدث درست در نمی آید و قضیه اخذ این عشور در بعضی موارد، مورد تصویب و امضای ائمه طاهرین علیهم السلام قرار گرفته و گاهی هم مورد قبول قرار نگرفته است و لکن ثبوت فی الجمله برای استدلال بر مطلب کافی است. و این مجرّد شاهدی بود و الاّ مقام بحث ما نه از این قبیل عشور است و نه آن که جای بحث آن باشد که آیا مورد تصویب و امضای شرع هست یا خیر؟ چون فرض مقام ما، ولایت فقیه جامع الشرائط ولایت و زعامت است.

### [عدم تصحیح قضیه مالیات به عنوان حکم اولی از باب جعاله]

اما حلّ قضیه مالیات به عنوان احکام اولیه از باب جعاله مقررّه بین دولت و مردم، بدین معنا که هر کس از وسائل رفاهی دولت چون برق، نفت، پست، و وسائل نقلیه دولتی چون قطار، راه آهن و

الرسائل الفقهیه (للنجومی)، ص: ۲۱۴

هواپیما و امثال اینها استفاده کند، باید در مقابل آن مالیاتی به عنوان حق الجعاله به دولت پردازد. باز هم تصویب مالیات را بر اساس احکام اولیه به عنوان مالیات تصحیح نمی کند زیرا اولاً بنا بر این مبنی باید دولت فقط از آنان مالیات بگیرد که از این امور استفاده می نمایند و ثانیاً اگر با این امر اخذ مالیات تصحیح و درست شود از محل بحث خارج می گردد، زیرا در این فرض، محلّ کلام، عنوان جعاله پیدا می کند نه مالیات.

الرسائل الفقهیه (للنجومی)، ص: ۲۱۵

## فهرس الموضوعات

### رساله التصویر و التمثیل

صور المسأله ۵

الروایه الأولى ۶

الروایه الثانيه ۱۰

الروایه الثالثه ۱۲

الروایه الرابعه ۲۳

الروايه الخامسه ٢٥

اشتراط حرمه التصوير و التمثيل على تقدير القول بها ٣١

بالاكمال ٣٦

اشتراك الاثنين فى العمل ٣٧

أخذ التصوير بالآلات ٣٩

تصوير الملك و الجن ٤٢

الكلام فى جواز الاقتناء ٤٧

### رساله فى نجاسه الخمر و المسكر

٦٣ المقدمه ٦٤

فتاوى العلماء ٦٧

الاستدلال بالكتاب ٧١

الرسائل الفقهيه (للنجومى)، ص: ٢١٦

الاستدلال بالروايات ٧٥

نجاسه جميع المسكرات ٩٢

### رساله الغناء

١٠٣ دعوى الإجماع على حرمه الغناء ١٠٤

الآيات فى حرمه الغناء ١٠٥

معنى الزور ١٠٧

تفسير قول الزور بالغناء ١٠٨

كيفية شمول قول الزور للكيفيه اللهويه ١٠٩

آيه لهو الحديث ١١٢

معنى الاشتراء ١١٣

الاشتراء استعاره ١١٥

آيه شهود الزور ١١٨

حرمه اللهو ١٢٧

المحرّم من اللهو ١٢٩

مشكله الموضوع ١٣٠

تعاريف الغناء ١٣٢

الغناء ليس من مقوله القول ١٣٤

تشخيص الموضوع بنظر العرف ١٣٥

موضوع الغناء فى نظر العلماء الاصفهاني ١٣٨

مراد الشيخ من المناسبه مع آلات اللهو ١٤٠

تعريف الإمام الخميني قدّس سرّه ١٤١

الاشكال فى اعتبار الرّقه ١٤٢

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ٢١٧

الغناء محرم باطلاقه ١٤٣

آلات الغناء المختصّه و المشتركه ١٤٤

حكم الغناء فى موارد الشبهات ١٤٥

حرمه الغناء ذاتيه ١٤٦

كلام الفيض ١٤٦

كلام المحقق السبزواری ۱۴۸

التعرض لعباره الفيض ۱۵۱

ظهور الروايات في الحرمة الذاتيه ۱۵۳

الاستشهاد لتقييد الإطلاقات ۱۵۶

توهم التعارض بين الأدله ۱۶۱

التحقيق في مسأله التعارض ۱۶۳

عدم مجال للتزاحم بين الالزامى و غير الالزامى ۱۶۵

استفاده العموم من إطلاق لفظه الغناء ۱۶۶

تجديد الكلام في موارد الشبهات ۱۶۷

حرمة أخذ الأجره على الغناء ۱۶۸

حرمة أخذ الأجره على تعليم الغناء ۱۶۸

غناء غير المكلفين ۱۷۰

حرمة استماع الغناء ۱۷۰

ما توهم استثناءه عن حرمة الغناء ۱۷۱

نسبه استثناء الغناء في القرآن إلى السبزواری ۱۷۲

محبوبيه الصوت الحسن سيما في القرآن ۱۷۲

قراءه القرآن بالحزن ۱۷۳

استحباب تحسين الصوت ۱۷۴

تحسين الصوت غير الغناء ۱۷۵

الرسائل الفقيهيه (للنجومى)، ص: ۲۱۸





على جواز التغنى فى القرآن ١٧٦

كلام علم الهدى فى أماليه ١٧٧

النهى عن قراءه القرآن بألحان أهل الفسوق ١٨٠

توهم استثناء المراثى عن حرمة الغناء ١٨١

ردّ دعوى تعارف الغناء فى المراثى ١٨٣

الاشكال فى المسأله موضوعيا ١٨٤

أجر النياحه على الحسين عليه السلام ١٨٤

جواز النياحه من الرجال و النساء ١٨٤

النياحه على الحسين عليه السلام من أفضل القربات ١٨٧

شكايه الشيخ عن بعض مجالس العزاء فى زمانه ١٨٧

عدم جواز الغناء بجواز النياحه ١٨٧

جواز أصل النياحه ما لم تكن هجرا و زورا ١٨٩

استثناء الحداء ١٩٠

معانى الحداء ١٩١

الحداء مقابل الغناء ١٩٢

استثناء الغناء فى الاعراس ١٩٥

مستند المجوزين ١٩٥

القدر المتيقن على تقدير الاستثناء ١٩٧

**نظري فقهى به ماليات**

آیا تصویب مالیات بر اساس احکام اولیه است یا عناوین ثانویه ۱۹۹

استعمال لفظ خراج در مورد مالیات ۲۰۱

الرسائل الفقهیه (للنجومی)، ص: ۲۱۹

مالیات از عناوین ثانویه است ۲۰۳

حق تقنین مالیات با ولی فقیه است ۲۰۵

اگر گفته شود زکات و صدقات هم، باید از عناوین ثانویه باشد ۲۰۶

جواب ۲۰۷

پرسش و پاسخ ۲۰۸

پرسش و پاسخ ۲۰۹

پرسش و پاسخ ۲۱۰

پرسش و پاسخ ۲۱۱

جواز اخذ عشور با عنوان ثانوی است ۲۱۳

عدم تصحیح قضیه مالیات به عنوان حکم اولی از باب جعله ۲۱۳

---

نجومی، سید مرتضی حسینی، الرسائل الفقهیه (للنجومی)، در یک جلد، قم - ایران، اول، ه ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

